جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

الفساد الاقتصادي والسلطة السياسية في الجزائر

(1999-2019)- دراسة وصفية تحليلية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذة

برادي نعيمة د. الإمام سلمى

أعضاء لجنة المناقشة

اسم و لقب الأستاذة	رتبـــــــــــــة	الصفة
د.حيمر فتيحة	أستاذة محاضر(أ)	رئيسا
د.الإمام سلمى	أستاذة محاضر(ب)	مشرفا و مقررا
د.عزلاوي أمال	أستاذة مساعد محاضر(أ)	مناقشا

نوقشت و أجيزت يوم:17سبتمبر2020

السنة الجامعية: 2019 /2020

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية و إدارية

الفساد الاقتصادي والسلطة السياسية في الجزائر

(1999-2019)- دراسة وصفية تحليلية

إعداد الطالبة :

برادي نعيمة

إشراف الأستاذة

د.الإمام سلمى

أعضاء لجنة المناقشة

اسم و لقب الأستاذة	رتبـــــــــــــة	الصفة
د.حيمر فتيحة	أستاذة محاضر(أ)	رئيسا
د.الإمام سلمى	أستاذة محاضر(ب)	مشرفا و مقررا
د.عزلاوي أمال	أستاذة مساعد محاضر(أ)	مناقشا

نوقشت و أجيزت يوم: 17سبتمبر2020

السنة الجامعية: 2019 /2020

شكر و عرفان

الحمد الله عزوجل الذي ألهمنا الصبر و الثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى وسلام على حبيبه الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام. أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة الفاضلة لتفضلها بالإشراف على هذا البحث وسعة صدرها وعلى حرصها أن يكون هذا العمل في صورة كاملة، نسأل الله أن يجزيها عنا كل خير واشكرها على المجهودات التي بذلتها من اجلنا والنصائح والتوجيهات العظيمة التي كانت تضعها و ي تتبع هذا البحث بكل اهتمام و تقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الإدارة وأساتذة القسم. وأتقدم بجزيل الشكر للرفيقة دربي لطيفة وأختي مبروكة وزميلي بن كران مبارك على كل ما قدموه لي من عون لإتمام هذا البحث

نعيمة

إهـــــــــداء

إلى من تعبداني بالتربية في الصغر وكانا نبراساً يضيء فكري بالنصح والتوجيه

في الكبر أمي وأبي

حفظهما الله

إلى من شملوني بالعطف و أمدوني بالعون وحفزوني للتقدم

أخواتي وإخوتي

رعاهم الله

إلى كل من علمني حرفا، اخذ بيدي في سبيل تحصيل العلو والمعرفة إليهم جميعا

أهدي ثمرة جهدي، ونتائج بحثي المتواضع

والى جميع أصدقائي وزملائي في العمل

والى كل طلبة السنة ثانية ماستر دفعة 2019-2020

ملخص الدراسة

تهتم هذه الدراسة بتحليل ظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر وعلاقتها بالسلطة السياسية خلال الفترة 1999إلى غاية 2019 وإبراز مظاهر الفساد الاقتصادي وربط علاقة السلطة السياسية بتفشيه، وذلك من خلال تحليل قضايا فساد كبرى، وعليه تم طرح الإشكال التالي هل هناك علاقة بين تفشي مظاهر الفساد الاقتصادي وممارسي السلطة السياسية خلال العشرين السنة الأخيرة (1999-2019) في الجزائر؟، ولتحليل ذلك استخدمنا مجموعة من المناهج والإقتربات وهي المنهج الوصفي التحليلي، منهج دراسة حالة والاقتراب القانوني، وقد كشفت نتائج الدراسة أن هناك علاقة للسلطة السياسية في تفشي الفساد الاقتصادي في الجزائر بتورط كبار المسؤولين فيه، في ظل غياب المراقبة والمحاسبة وعدم فعالية واستقلالية الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد والوقاية منه واستمرارها في تحقيق نفس نتائج مؤشرات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الاقتصادي، السلطة السياسية، الجزائر.

Abstract

This study is concerned with analyzing the phenomenon of economic corruption in Algeria and its relationship with political power during the period (1999-2019), Highlighting the manifestations of economic corruption and linking the relationships political power to spread, by analyzing major corruption cases, And accordingly the following problem was raised is there a relationship btween the spread of the manifestations of corruption economic and political power practitioners during last twenty years(1999-2019)in Algeria?, and the analyze this, We used a set approaches. Witch are the descriptive and analytical approach, The case study method and legal approach, the results of the study revealed that there is a relationship of political power in the spread of economic corruption with involvement of senior officials in it, in the absence of oversight and accountability the ineffectiveness and independence of the bodies in charge of combating and preventing corruption, And their continuating to Achieve the same results of corruption indicators according to transparency international.

Keys words: corruption, economic corruption, political power.

مقـــدمـــــة

مقدمة

الفساد ظاهرة خطيرة فتاكة أثقلت كاهل اقتصاديات العديد من دول العالم الفقيرة والغنية، المتقدمة والمتخلفة، مما جعله محل اهتمام العديد من الدارسين والمختصين، ونظرا للإنتشار الواسع لهذه الآفة على المستوى العالمي، تم عقد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد ومنها ما نظمته منظمة الشفافية الدولية، البنك الدولي وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

ويعتبر الفساد الاقتصادي أحد أهم أنواع الفساد التي أثارت اهتمام المختصين خاصة الاقتصاديين منهم، باعتبار أن الفساد يمس الاقتصاد الكلي لأي دولة، فالجزائر على غرار باقي الدول العالم تعاني من انتشار هذه الظاهرة التي أدت لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد رغم مساهمات الدولة للحد من هذه الآفة وذلك من خلال مشاركتها في المنظمة الشفافية الدولية في سنة 2003، ناهيك عن وجود ترسانة من التشريعات والقوانين التي تجرم مختلف أنواع ومظاهر الفساد وإنشاء هيئات تسهر على محاربتها.

الفساد الاقتصادي في الجزائر ليس بظاهرة جديدة بل وليدة ظروف سياسية وتاريخية منذ ما قبل الاستعمار الفرنسي، ولكن مع نهاية القرن العشرين توسعت واستفحلت هذه الآفة الخطيرة خاصة في الحكم البوتفليقي (1999-2019) الذي برز فيه العديد من رجال الأعمال مع ظهور العديد من القضايا الفساد.

أهمية البحث:

أصبحت ظاهرة الفساد الاقتصادي محل دراسة العديد من الدول نظرا لتأثير هذه الظاهرة على اقتصاديات الدول وما ينجم عنها من أخطار سياسية واجتماعية وثقافية، لذلك أصبح من بين الدراسات الحديثة ومحل بحث العديد من الباحثين، كما يساهم هذا البحث في تسليط الضوء على الجوانب المرتبطة بالفساد الاقتصادي التي تعكس واقع الاقتصاد في الجزائر من خلال انفجار قضايا فساد كبرى وما سببته من خسائر وخيمة، وتسليط الضوء على العلاقة بين السلطة السياسية والفساد الاقتصادي.

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- تحديد مفاهيم الفساد الاقتصادي والسلطة السياسية (من مصطلحات، نظريات وأسباب ومظاهر).

2- معرفة واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر.

3- دراسة أهم قضايا الفساد الكبرى خلال الحكم البوتفليقي وتوضيح العلاقة بين الأطراف المسببة في تفشي الفساد، وبينها وبين السلطة السياسية .

4- التعرف على مؤشرات مدركات الفساد الاقتصادي و ترتيب الجزائر العالمي.

5- التعرف على منظومة مكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر و مدى فاعليتها.

مبررات اختيار الموضوع :

هناك دوافع ذات طابع موضوعي وذاتي ساهمت في اختياري لهذا الموضوع وهي:

- انفجار قضايا فساد كبرى نجم عنها تورط كبار المسؤولين وسجنهم خلال سنة 2020.
- التعرف على مدى تفشي الفساد الاقتصادي في الجزائر.
- الرغبة في دراسة البحوث الخاصة بالقضايا الاقتصادية في علاقتها بالسياسية.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تطرقت لموضوع الفساد الاقتصادي بشكل عام مع الإشارة إلى الجزائر أبرزها

1- الدراسات العربية :

- دراسة "على محمد جار الله" بعنوان "**كفى فسادا** "،[1] يتحدث هذا الكتاب عن تحليل عوامل الفساد في الدول النامية والعربية بشكل خاص والمتقدمة،الدول الغنية والفقيرة وتحدث على ضرورة وضع القوانين التي تتفق مع الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الدولية، كما تناول بعض مؤشرات الفساد في الدول العربية والأوربية.
- دراسة "فتيحة حيمر"، وهي أطروحة دكتوراه بعنوان "**ظاهرة الفساد في الجزائر (1989-2013) دراسة وصفية تحليلية**"[2] تناولت إشكالية: "ما تأثير ظاهرة الفساد على الوضع العام الجزائري"، وتناولت مجموعة فرضيات منها: ممارسة عملية الفساد تجري من خلال تعاون وتشارك بين طرفين أو أكثر يحقق كل منهم مكسبا خاص هو الحافز لكل منهم للحفاظ على سر عملية الفساد، في الأخير خلصت بمجموعة من نتائج منها: أن فعل الفساد يمارس في إطار مؤسساتي، شبكة غير معلنة في سرية وتتسم بالاستمرار والثبات ولهما ما يدعمهما ويمدهما بالعون إما على المستوى الوطني أو الدولي.
- دراسة "أحمد سلامي"، "أسماء سلام "، "عبد الحق بن تفات "مقال بعنوان "تشخيص الفساد المالي في الجزائر (2003- 2017) "[3] وتمثلت اشكاليته في:" فيما تكمن أهم ملامح الفساد المالي في الجزائر وكيف يكمن التصدي لها ؟"،وتناول فرضية رئيسية: أهم مظاهر الفساد تكمن

---

[1] جار الله علي محمد، **كفى فسادا** ،ط1،القاهرة: دار سما لنشر والتوزيع،2019.

[2] حيمر فتيحة ،**ظاهرة الفساد في الجزائر 1989- 2013 دراسة تحليلية وصفية** ،أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2013، 2014.

[3] أحمد سلامي،أسماء سلامي و عبد الحق بن تفات « تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر لفترة (2003-2017) » **مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة** ورقلة،العدد 6، سبتمبر 2018،

في تهريب الأموال والتهريب الجمركي والضريبي والرشوة المقترنة في الفساد، وخلصت الدراسة إلى: أن هناك العديد من مظاهر الفساد المالي توصل إلى تصاعد وتيرة الاختلاسات والجرائم المالية بشتى أنواعها وإلى عدم فعالية الأجهزة المكلفة لمحاربة الفساد.

- دراسة"منصوران سهيلة" بعنوان " **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي (دراسة اقتصادية تحليلية) حالة الجزائر**" [1] تمثلت إشكالية الدراسة في:" هل يمكن لسياسة الحكم أن تكون أداة فعالة في يد الدولة وتمكنها من تطويق الفساد الاقتصادي واستهداف معدل النمو الاقتصادي؟ ومن أهم الفرضيات: استفحال ظاهرة الفساد الاقتصادي على اختلاف أشكاله يرجع إلى تدني مستوى الشفافية وتراجع نطاق المساءلة، وخلصت إلى مجموعة من النتائج منها: إن محاربة الفساد الاقتصادي ليست مستقلة عن إصلاح الدولة وتعزيز دورها.

2- الدراسات الأجنبية :

- دراسة "Gerge.T.Abed"، "Sanjeev Gupta" كتاب بعنوان "**حوكمة الفساد والأداء الاقتصادي**"[2]، صدر في 2002 عن صندوق النقد الدولي، أهم ما تناول هذا الكتاب دور الحكم في الفساد وأثاره على الأداء الاقتصادي من التضخم والمالية العامة والفقر في الدول المتقدمة والمتخلفة، سوء الحكم على الأداء الاقتصادي الكلي، ودور السلطة والمساءلة في اجتثاث هذه الظاهرة، كما قدم مؤشرات الفساد على المستوى العالمي سوء الحكم على الأداء الاقتصادي الكلي
- دراسة"Coskun Can Akhtan" مقال بعنوان الفساد السياسي دراسة تمهيدية حول المصطلحات[3] حيث ركز على مفاهيم الفساد وإساءة استغلال السلطة في القطاع الخاص لتحقيق مصالح خاصة والهدف من دراسته هو تحديد المصطلحات وخاصة التصنيف السياسي من الرشوة والابتزاز والاختلاس وغيرها من مظاهر استغلال السلطة وخلص بنتيجة أن الفساد

---

[1] سهيلة منصوران، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير كلية الاقتصادي وعلوم التسيير قسم الاقتصاد،جامعة الجزائر،2005-2006.

[2] Gerge T.abed and Saneev gupta,**Governance Corruption Economic Performance**, Washington :International Monetary Found,2002.

[3] Coskun Aktan «,Political corruption An Interoductry Study On Termonology And By Pology» ,Janualry2015,**International Jornal of social sience and humanty Studies** ,vol7,no1.2015issn M1309-863Online.

السياسي أوسع من الفساد باعتباره يشمل الفساد بجميع أنواع إساءة استخدام السلطة. وما تناوله الأستاذ هو جزء من مظاهر استغلال السلطة السياسية التي تناولته في هذه الدراسة.

و بعد ذكر الدراسات السابقة التي تناولت جوانب المختلفة للفساد والفساد الاقتصادي فان أوجه الاختلاف بينها وبين دراستنا تكمن في تركيز هذه الأخيرة على الفساد الاقتصادي بمختلف أشكاله وصوره في الجزائر وتحديد العلاقة السلطة السياسية بالفساد الاقتصادي من خلال قضايا فساد حديثة انتشرت خلال العشرين سنة الأخيرة، والتعرف على أهم الاستراتيجيات التي اتخذتها الحكومة في مكافحة الفساد الاقتصادي والوقاية منه.

اشكالية البحث:

يعتبر الفساد الاقتصادي أخطر أنواع الفساد باعتباره يؤثر على الاقتصاد الوطني ونموه .والجزائر من بين الدول التي تكافح الفساد حسب قانون 01/06 للحد من هذه الظاهرة ولكن في 20 سنة الأخيرة تصاعد مؤشر الفساد، مع تعدد الأطراف المساهمة، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

هل هناك علاقة بين تفشي الفساد الاقتصادي وممارسي السلطة السياسية خلال العشرين السنة الأخيرة (1999-2019) في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

- ما هو الفساد الاقتصادي و كيف تساهم السلطة السياسية في تفشيه؟
- ما واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر خلال العشرين سنة الأخيرة؟
- هل لأصحاب السلطة السياسية والنفوذ في الجزائر دوراً في انتشار الفساد الاقتصادي؟
- هل نجحت إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة الجزائرية ؟

حدود الإشكالية :

1- **الحدود المكانية:** تتمثل مكانية الفساد الاقتصادي والسلطة السياسية في الجزائر وكيفية انتشار مظاهر الرشوة والاختلاس وتبديد الأموال و.الخ من خلال تحليل قضايا الفساد الكبرى والتعرف على انتشاره والفواعل التي ساعدت في تفشي الفساد الاقتصادي.

2- **الحدود الزمنية:** تنحصر هذه الدراسة في واقع الفساد الاقتصادي والسلطة السياسية منذ نهاية التسعينات إلى غاية 2019 وهي فترة الحكم البوتفليقي التي برز فيها واقع الفساد الاقتصادي ودور السلطة السياسية في تفشي هذه الظاهرة.

الفرضيات :

- يساهم الاستغلال السلبي للسلطة السياسية من طرف ممارسيها إلى استفحال الفساد وخاصة الاقتصادي منه.

- تطور الفساد الاقتصادي في الجزائر خلال العشرين سنة الأخيرة مع ظهور فواعل و أطراف سياسية تمتلك النفوذ والسيطرة.
- كلما كانت عدم المساءلة والمحاسبة لأصحاب السلطة السياسية كلما زاد انتشار الفساد الاقتصادي في الجزائر.
- مواصلة تذبذب الجزائر في ذيل الترتيب يرجع إلى عدم وجود نية حقيقة في مكافحة الفساد وذلك لعدم الاستقلالية الحقيقية للمؤسسات المكلفة بمحاربة الفساد.

الإطار المنهجي:

نظرا لأهمية دراسة الفساد الاقتصادي والسلطة السياسية وحساسيته كان من الصعب الاعتماد على منهج واحد لتحليل هذه الدراسة، ولذلك اعتمدنا على منهجين أساسيين للإلمام بجميع جوانب الغموض والمتغيرات التي يتناولها الباحث، ونذكر منها:

1- **المنهج الوصفي:** يعرف على انه اسلوب من أساليب التحليل المرتكز على المعلومات الكافية يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً كماً وكيفاً[1]، فمن الناحية الكيفية يصف الظاهرة ويوضع خصائصها وقد اعتمدته في الفصل الأول، أما الكمي فيعطينا وصفا رقميا ويوضح مقدار هذه الظاهرة وحجمها وقد اعتمدتها في الفصل الثاني من خلال توضيح بعض الأرقام ومؤشرات الفساد.

2- **منهج دراسة الحالة:** حيث يعرف هذا المنهج بأنه المنهج الذي يهتم بدراسة جميع الجوانب البيانات العلمية المتعلقة بدراسة الظواهر والحالات الفردية بموقف واحد بهدف الوصول إلى فهم للحالة المدروسة[2]. وساعدنا هذا المنهج في دراسة حالة الجزائر وظاهرة الفساد الاقتصادي فيها ومظاهره وعلاقته بالسلطة السياسية، كما حصرت دراستي فيها منذ نهاية التسعينات (1999الى غاية 2019) وذلك بالإشارة إلى بروز أطراف سياسية لها علاقة في انتشار الفساد الاقتصادي وذلك من خلال تحليل قضايا فساد كبرى

3- **الاقتراب القانوني:** وهو اقتراب وصفي يصف الظواهر من خلال تطابق معيار الشرعية والخرق أو الانتهاك[3]، كما ساعدنا هذا الاقتراب في الفصل الثاني على مدى تطابق الحقائق وانتهاكها

---

[1] نور الدين حتوت، **منهجية البحث في العلوم السياسية** ، الجزائر: دار الامة للطباعة و النشر، 2018 ص69.

[2] **المرجع نفسه** ،ص153.

[3] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم،المناهج،الاقتربات،والادوات)**، ط1، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997، ص117.

مصطلحات البحث:

الفساد: وهو سوء استخدام السلطة من خلال استغلال النفوذ والحكم من أصحاب السلطة من أجل تحقيق منافع خاصة.

الفساد الاقتصادي :استغلال مناصب حكومية سواء في القطاع العام أو الخاص من اجل تحقيق مصالح خاصة مما تؤثر على الاقتصاد الوطني .

السلطة السياسة: هي الأطراف الفاعلة في نظام الحكم تمتلك السيطرة والنفوذ.

خطة البحث :

لتحليل وتفسير هذه الموضوع قسمت الدراسة إلى فصلين تناول الفصل الأول: الإطار النظري للفساد الاقتصادي والسلطة السياسية ويتضمن ثلاثة مباحث المبحث الأول والذي عنوانه الإطار المفاهيمي للفساد الاقتصادي ويتضمن مفاهيم للفساد الاقتصادي ومظاهره وأسابه والمبحث الثاني الإطار المفاهيمي للسلطة السياسية ويتضمن تعريف السلطة السياسية وتطور هذه الأخيرة، أما المبحث الثالث تناولنا فيه مظاهر استغلال السلطة السياسية ودورها في تفشي الفساد الاقتصادي، والفصل الثاني المتضمن الجانب التطبيقي بعنوان الفساد الاقتصادي في الجزائر تحليل علاقة الفساد الاقتصادي بالسلطة السياسية خلال (1999-2019)وخصصنا له ثلاث مباحث ويتضمن المبحث الأول مظاهر الفساد الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثاني مؤشرات الفساد الاقتصادي، والمبحث الثالث يتناول بعض قضايا الفساد الاقتصادي وعلاقتها بالسلطة السياسية و آخر مبحث في الدراسة تناول إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات البحث:

نظرا لحساسية موضوع هذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات نذكر منها:

- ندرة المعلومات المتعلقة بالدراسة بسب قلة الدراسات السابقة المتعلقة بالفساد الاقتصادي وعلاقته بالسلطة السياسية، معظم دراسات الباحثين كانت دراسة عن الفساد بصفة عامة وهي عبارات عن مقالات وأطروحات كما أن الدراسات السابقة لم تتناول الفساد الاقتصادي و علاقته بالسلطة السياسية.
- نقص الإحصائيات المتعلقة بمظاهر الفساد الاقتصادي في الجزائر مثل مؤشرات الرشوة الاختلاس العام والتهرب الضريبي.
- صعوبة الحصول على المراجع بسبب غلق المكتبات الجامعية والعامة في ظل ظروف كوفيد 19 التي واجهتها الجزائر والعالم.

الفصل الأول:

الإطـار النظـري للفساد الاقتصادي والسلطة السياسية

الفصل الأول: الإطـار النظـري للفساد الاقتصادي والسلطة السياسية

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة تطورت مع تطور الدولة، فالفساد بمفهومه الواسع هو ذلك السلوك غير الآمن الذي يمارسه الموظف أثناء أداء عمله، ويعتبر الفساد الاقتصادي أخطر أنواع الفساد باعتباره يمس الاقتصاد الكلي للبلاد، وسوء استخدام السلطة السياسية و استغلالها من قبل كبار المسؤولين مثل (المحسوبية و الرشوة و تبديد المال العام) تعتبر من أشنع جرائم الفساد الاقتصادي التي تنخر اقتصاديات الدول.

و للإلمام الجيد بهذه الظاهرة قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للفساد الاقتصادي حيث سيتناول هذا المبحث التطور التاريخي والمظاهر، والأسباب والآثار.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسلطة السياسية والذي سيتضمن ماهية السلطة والسلطة السياسية.

المبحث الثالث: مظاهر استغلال السلطة السياسية ودورها في تفشي الفساد الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفساد الاقتصادي

نظرا للجذور التاريخية والعميقة التي تتسم بها ظاهرة الفساد فان لتحديد مفهوم الفساد الاقتصادي يجب التعرف عن مفهوم الفساد وتطوره التاريخي، وتحديد النظريات التفسيرية لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: مفهوم الفساد

أولا: تعريف الفساد:

لا يوجد تعريف واحد شامل للفساد سواء بين البيروقراطيـــــين أو الذين يتعاملون مع الجهاز البيروقراطي، ولا بين الأكاديميين الذين يتناولون قضية الفساد بالدراسة والتحليل وهذا يعود إلى أن الفساد يتأثر بعاملين:

الأول: يتعلق بحقول البحوث التي تناولت دراسة الفساد وتحديد أثاره السلبية.

الثاني: يتعلق بضرورة تعيين العمل الفاسد بدقة، حتى يمكن إنزال العقوبة الملائمة بمرتكبه.[1]

1- الفساد لغةً:

أ- الفساد في اللغة العربية :

هو من الفعل فسد، يفسد فهو ضد أصلح، يصلح بفتح الماضي وضم المستقبل.[2]

والفساد في القاموس المحيط لفيروز أبادي يعني فسد ،كنصر، وعقد وكرم ،فسادا وفسدوا وهو ضد الصلح وهو فسد يفسد من فسدى ،والفساد أخذ المال ظلما.[3]

ب - أما الفساد في اللغة الانجليزية :

الفساد كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية corruption والتي تعني فاسدة ومن الناحية القانونية، إساءة استخدام مركز موثوق به في أحد فروع السلطة (التنفيذية والقضائيـــة. و التشريعية) أو في المنظمات السياسية أو غيرها بهدف الحصول على منفعة مادية غير مبررة قانونا لنفسها أو للأخرى.[4]

---

[1] باديس بوسعيد، **مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة تيزوزو، جوان 2015، ص27.

[2] مجيد خير الله الزاملي، **الصواب اللغوي في أبنية الافعال**، بيروت: دار الكتاب العلمية،1971، ص73.

[3] مجد الدين بن يعقوب الفيزوو أبادي، **القاموس المحيط**، ط .ج، لبنان: درا الكتاب العلمية، 1979،ص466.

[4] Steven Sumah,**Corruption,Causes And Consequence**,Intech Open,2018,p63 www.intechopen.com/books/trade-and Globl- Market/C -Causes- And Consequences.

ج- أما الفساد في اللغة الفرنسية

يوصف، بأنه حالة تعفن، انحلال، انحراف، قبح، تلف، تدهور.[1]

2-الفساد اصطلاحا:

2-1 تعريف الفساد حسب التخصص

لقد أعطي للفساد تعريفا حسب الأبحاث العلمية المتناولة في دراسة ظاهرة الفساد من زاوية كل تخصص سياسيي، اقتصادي واجتماعي.

أ- **فالمتخصصون في علم القانون:** يروا أن الفساد يعد انحرافا عن الالتزام بالقواعد القانونية كما أن له أثرا على حكم القانون خاصة عند القضاء.

ب-**أما علماء السياسة:** فان تركيزهم كان منحصرا على العلاقة بين الفساد وشرعيـــة الحـــكم، نماذج القوى السياسية ودور مؤسسات المجتمع المدني.

ج- أما علماء الاقتصاد: ركزوا على علاقة الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى.[2]

د- الفساد في المفهوم الشرعي: عرف على أنه ينشىء نقص في وظيفة أي حكم شرعي وهو مقابل الصلاح قد قال ابن تيمية عن الفساد انه يتناول جميع الشر.[3].

2-2 تعريف الفساد عند بعض المفكرين :

يعرفه جونسن "Johnston": الفساد هو" **إساءة استخدام الأدوار «يقصد الوظائف العامة والموارد العامة بغرض الحصول على مزايا خاصة[4]، كما يتضمن الفساد على إساءة ائتمان، تشمل عادة على استعمال السلطة عامة في خدمة مصلحة خاصة.[5]**"

أما بيتروس فان دوين " **الفساد هو انعدام الأمانة أو الانحلال في عملية اتخاذ القرار أن يوافق صاحب القرار على الانحراف أو يطالب بالانحراف على المعايير التي ينبغي أن تحكم اتخاذه للقرار، وهذا مقابل مكافأة أو عد أو توقع يتلقى مكافأة في حين أن الدوافع التي تؤثر على اتخاذ القرار لا يمكن أن تكون جزء من مبررات القرار**".[6]

أما العالم الاقتصادي " Berg" عرفه " **إن للفساد بعدا اقتصاديا عندما يحدد الدافع**

---

(1) أحمد السيد النجار، الفضل الشلق و اخرون ،**الفساد وإعاقة التغيير والتطوير في العالم العربي**، ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2015، ص.14.

(2) نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي**، الاسكندارية: دار الفكر الجامعي،2013، ص24.

(3) علي محمد جار الله، **كفى فسادا**، ط1، القاهرة: دار سما لنشر والتوزيع،2019، ص 21.

(4) مايكل جونسن، **متلازما الفساد،الثروة،السلطة،الديمقراطية** .الترجمة دنايف الياسين، ط1،الرياض: العبيكان للنشر، 2000، ص35.

(5) **المرجع نفسه** ، ص34.

(6) علي محمد جار الله، **نفس المرجع السابق**، ص20.

لممارسة الفعل بان هناك نقصا بصورة متعمدة عند اتخاذ القرارات لغرض الحصول على منافع مالية غير مشروعة."[1]

وعرفته سوزان روز أكرمان "**إن الفساد احد الأعراض التي ترمز إلى وقوع الخطأ في إدارة الدولة.**[2]

2-3 تعريف الفساد عند بعض الهيئات الدولية

عرفت المنظمة العالمية للشفافية الفساد على أنه:" **إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة** ".[3]

أما بنك التنمية الأسيوي يعرفه كمايلي "**هو كل سلوك من جانب المسؤولين في القطاعين العام والخاص، حيث أنهم بشكل غير صحيح وإثراء أنفسهم أو المقربين منهم بشكل غير قانوني، أو حث الآخرين على القيام بذلك، لذا إساءة استخدام الموقع الذي يتم وضعهم فيه**".[4]

أما الأمم المتحدة عرفت الفساد على أنه: " **سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ويندرج من الرشوة إلى عمليات غسيل الأموال، أنشطة الجريمة المنظمة وأنشطة المافيا**".[5].

من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن مفهوم الفساد يختلف من باحث إلى أخر وحسب التخصص فعلماء الاقتصاد ركزوا على علاقة اثر الاقتصاد بالفساد أما القانون الفساد هو كل ما يتعلق بالانحراف القانوني، و علماء السياسة ركزوا على فساد الحكم، أما مفهوم الهيئات الدولية فان تعريف الفساد ينصب في سوء استخدام السلطة من اجل المصلحة الخاصة ويبقى تعريف الفساد هو استغلال السيئ للوظيفة من أجل المنفعة خاصة.

ثانيا: خصائص الفساد

من خلال مفهوم الفساد عند العلماء والمتخصصين والهيئات يتبن أن هناك مجموعة من الخصائص نذكر منها:

---

[1] محمد ابراهيم عبد الله الزبيدي، **الفساد الاداري واستراتيجية المكافحة الاعلامية** ،ط1،عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع ،2017، ص25.

[2] **المرجع نفسه**، ص26.

[3] المنظمة العالمية للشفافية . What Is Corruption http://http.transparparency.org تم الاطلاع على صفحة الويب يوم 28 مارس 2020/

[4] – Organisation For Economic Co-Operation And Development,,Corruption Aclossary Of International Criminal Standards,P20. www.Oecd.org/

[5] محمد علي مجاشع، **التلفزيون والفساد**، ط1، دم: العربي لنشر والتوزيع ،2016، ص16

1- السرية والتمويه: يتم الفساد بين مختلف الإطراف بسرية وإخفاء وتعميم فهو يعتبر نوع من الإجرام.

2- تعدد الأطراف والتزاماتهم المتبادلة.

3- الخديعة والتحايل.

4- تحقيق المصالح الخاصة عن المصلحة العامة.

5- متعدد المظاهر: تعدد مظاهر الفساد.[1]

من خلال التعرف على مفهوم الفساد وخصائصه، نخلص إلى القول أن الفساد لا يخلو من عنصرين هما الوظيفة والموظف وبالتالي هو سوء استخدام الموظف لوظيفته أو استغلال وظيفته لمصالح نافعة خاصة به.

ثالثا: التطور التاريخي للفساد

الفساد ليس ظاهرة جديدة في العالم المعاصر وإنما هو ظاهرة قديمة تطورت عبر مراحل مختلفة وهي:

1-الفساد خلال العصور القديمة :

لقد شهدت العراق ملفات فساد في المحكمة الملكية يعود تاريخها إلى 3000 سنة قبل الميلاد والمتمثلة في استغلال النفوذ وقبول الرشوة، حيث تم إعدام مجرمي الفساد، أما في مصر الفرعونية: فلقد انتشر الفساد في الحضارة الفرعونية إلى حد وصل إلى خداع الإلهة، إضافة إلى التواطؤ الذي كان قائما بين حراس المقابر الفرعونية ولصوص المقابر ولسرقة الذهب أيضا المحاباة، الإهمال، التسيب، الرشوة، التي تفشت بسبب النظام المتبع في جباية الضرائب، وأيضا استغلال السلطة.[2]

أما في الحضارة اليونانية: تطرق أفلاطون من خلال كتابه "الجمهورية " لظاهرة الفساد عند مناقشة مشكلة العدالة الفردية والجماعية، حيث أشار إلى أنه لتحقيق العدالة يجب استبعاد المنفعة الخاصة والمصلحة الذي يعتبرها هي أساس الفساد، أيضا في كتابه (القوانين) فان أفلاطون يحارب الفساد في جميع صوره فهو يحارب الفساد الديني والأخلاقي، كما حاول الحد من الفساد الاقتصادي حيث لا يسمح للملاك بزيادة أموالهم إلا ضمن حد معين، كما عين هيئة معينة وواجبهم مراقبة تصرفات المواطن، أما أرسطو فقد اهتم بالفساد السياسي من خلال تصنيف الدساتير وذلك في كتابه (الأخلاقيات) فان من خلال معالجته يصنف المدينة التي يغريها هدف

---

[1] نور الدين كناي، **أثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني (سبل وقاية و العلاج)**، مذكرة الماجستيير في التحليل الاقتصادي، كلية الاقتصاد وعلوم التسير، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، سنة2012-2013، ص9.

[2] عبد العالي حاحة، **اليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة بسكرة، سنة 2012-2013،ص31.

فاسد بأنها مدينة فاسدة بل قد تفشل أن تكون دولة على الإطلاق، حيث يتخطى أرسطو ظاهرة الفساد عند ذكره أنواع الحكم ثلاث تتضمنها الدساتير بحسب عدد الحكام والتي لكل منها شكله الفاسد.[1]

-**الفساد في الصين القديمة :** شخص كونفوشيوس ظاهر الفساد في كتابه(التعليم الأكبر)حيث أرجع أسباب الحروب إلى فساد الحكام والذي مرده إلى فساد الأسر وإغفال الأشخاص، تقويم أنفسهم.

أما في الحضارة رومانية: لقد عم الفساد في الحضارة الرومانية خاصة في النظام الإداري ونظام التوظيف والحكم المحلي، والتعيين في الوظائف العليا كان يتم عن طريق الوراثة أو شراء الوظيفة من الغير بالإضافة إلى المحسوبية والوساطة.

2-الفساد في العصور الوسطى :

لقد ساد الفساد في العصور الوسطى على نظامين النظام الإقطاعي والنظام الإسلامي

فالنظام الإقطاعي: انتشر الفساد بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية التي تميزت بالنهب، وانتشار الفوضى والمحاباة وإساءة استعمال السلطة من قبل موظفي الملك باعتبارهم حق مشروع [2]، أن تدخل رجال الدين في السياسة أدى إلى تفشي الفساد في أوربا رغم اهتمام تعاليم المسيحية بالخلق ففي الكتاب المقدس (الإنجيل)أن الله يرى كل أنواع الفساد كخطايا، وذلك يعني أن الإنسان الذي يرتكب هذه الممارسات لا يرضي ربه.

وحسب المفهوم اليهودي فان الفساد يتضمن العنصرية والتعصب وعدم مراعاة مشاعر الآخرين والتطرف.

- **العصـــر الإســـلامي:** تميـز النظـام الإسـلامي بالعـدل والشـورى وبطاعـة الحكـام ونصـرتهم، حيـث اسـتخدم الإسـلام مختلـف الوسـائل الوقائيـة والـردع لمنـع الانحـراف والفســـاد وانتشـار الفسـاد فـي العصـر الأمـوي حيـث كـان المـال يبـدد و ينفـق مـن أجـل شـراء ذمـم للبقـــاء فـي الحكـم، وانتشـر الفسـاد فـي الدولـة العباسـية حيـث اسـتحوذت علـى عقـول الأطبـاء المتطلعـين إلـى المناصـب والتقـرب إلـى قصـور الأمراء والرؤساء لشراء الوساطة.
- **العصور الأوروبية:** يبدو أن الفساد في إنجلترا بدا في زمن الملوك 1660م، انتشرت ظاهرة الفساد واستخدمت آلياتها لشراء أصوات البرلمانيين والتأثير عليهم وكسب ولائهم من

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص32.

[2] **المرجع نفسه** ،ص 33.

قبل الملك والمعارضة للتحقيق مكاسب كل طرف [1] كما قد استفحل الفساد في فرنسا خاصة مرحلة ما قبل الثورة الفرنسية في سنة1752م ويقدر بأكثر من 37 مخالفة تتمثل في الاختلاس والابتزاز وتبديد الممتلكات والأموال الملاكية واستغلال السلطة، كان لويس الرابع عشر ملك فرنسا يعتقد أن كل إنسان قابلا لرشوة وهذا يدل على قمة الفساد .

وخلال نهاية القرن 19 انتشر الفساد في أمريكا حيث تم الاستيلاء على الأراضي بدون وجه حق، وظهور فئة المهندسين والصناعيين المتخصصين في السكك الحديدية، تستخدم الفساد لتمرير مصالحها، فلقد انتشر الفساد في قمته في الحملات الانتخابية إلا أن فضيحة وترغيت 1972،1974 التي أجبرت استقالة[2] الرئيس الأمريكي نيكسون بعدما تم اكتشافه عن عملية التجسس السياسي ضد المعارضة[3].

- **وخلال الثمانينات** كانت الأبحاث العلمية حول الفساد محصورة إلى حد كبير في مجالات علم الاجتماع، العلوم السياسية والتاريخ ،الإدارة العامة والقانون الجنائي منذ ذلك الحين تحول الاقتصاديون أيضا للاهتمام بهذا الموضوع إلى حد كبير بسبب ارتباطه الواضح بشكل متزايد إلى الأداء الاقتصادي، الكثير من الأبحاث المبكرة ركزت على نقاط الضعف في المؤسسات العامة والتشوهات في السياسات الاقتصادية التي أدت إلى إيجار تسعى من قبل المسؤولين العامين وحضانة الممارسات الفاسدة، كما سلط الضوء على بعض الآثار الإيجابية للتآكل نشوئها والتي كانت منخفضة.

ومنذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، كان انفجار فعلي في الكتابة الأكاديمية والتوجه نحو اقتصاديات الفساد، ومن خلالها تم التحول إلى الاقتصاد[4] الإشتراكي لإتحاد السوفياتي السابق مما وعي بتكاليف الفساد في كل البلدان النامية والمتقدمة، وبناء مؤشرات الفساد التي يمكن أن تستخدمها في الدراسات التجريبية، والكم الهائل من الكتابات استمرت دون توقف، حيث حدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن هناك العديد من الأسباب:

- الاهتمام المتزايد بالمؤسسات بريتون ودز "briten woods "ومهنة الاقتصاد بشكل عام

---

[1] جمال الدين حمود، **الجذور التاريخية لظاهرة الفساد الاداري و المالي**، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، تم النشر بتاريخ 2016/12/15 على الموقع :www.sscraw-org/AR/print-art.asp تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 202/02/20.

[2] عبد العالي حاحة، **المرجع السابق**، ص38.

[3] **المرجع نفسه**، ص39.

[4] Gerge T.abed and Saneev gupta,**Governance Corruption Economic Performance**, Washington :International Monetary Found,2002,p1

- الاتجاه المتسارع للعولمة والاقتصاد العالمي جنبا إلى جنب مع الدافع المرتبط بالتحرر الاقتصادي لا سيما في مجال التجارة الدولية و العولمة لديها.
- زيادة الضغط على الدول لتكون أكثر شفافية وخاضعة للمساءلة.
- خلق حوافز لواضعي السياسات لإصلاح السياسات والمؤسسات بالنسبة للبلدان للاستفادة من التدفقات الدولية المتزايدة لرؤوس الأموال.
- التكنولوجيا والمعلومات حيث أن أكثر البلدان حريصة على استغلالها
- سعت البلدان النامية الأخرى أيضا للوصول إلى الأسواق وجذب تدفقات الاستثمار، منذ منتصف التسعينات حيث أن تدفقات تكوين رأسمال إلى البلدان الناشئة والنامية بدأت في التحول بشكل ملحوظ لصالح القطاع الخاص مع هيمنة الشركات متعددة الجنسيات والأسواق المالية بشكل عام، حيث كانت تدفقات رأسمال الخاص إلى البلدان النامية 50 مليار دولار لكل منها بحلول منتصف 1997(خلال الأزمة الأسيوية) ونمت إلى حوالي ستة أضعاف حجم هذا الأخير، وفي أزمة أواخر التسعينات انخفضت التدفقات إلى البلدان النامية وكان وراء هذه التدفقات منذ بداية فترة ما بعد الحرب الباردة [1] ورغبة الزعماء وحلفائهم للحفاظ على النفوذ السياسية في مختلف المناطق الإستراتيجية في العالم.
- عدد البلدان التي تدير اقتصادياتها تحت حماية ارتفاع التعريفات الجمركية من جانب الدولة وانتشار الحد الأدنى من الشفافية والمساءلة مع نهاية حرب الباردة.[2]

إن التطور التاريخي للفساد يبرز لنا أن ظهور الفساد بظهور الدولة والحكم منذ دولة أرسطوا وأفلاطون إلى غاية يومنا هذا، بمعنى تطور الفساد يكمن في تطور المؤسسات وأنظمة الحكم كما يمتلك الحكام السلطة التي تسمح لهم في تفشي الفساد بمختلف أشكاله وأنواعه.

---

(1) **Ibid**,p2.

(2) **Ibid**,p3.

المطلب الثاني: مفهوم الفساد الاقتصادي.

إذا عّرف الفساد بصفة عامة على انه استغلال الوظيفة من أجل تحقيق المنفعة الخاصة، فإن الاهتمام المتزايد للمفكرين والمتخصصين أعطى علماء الاقتصاد مفهوما خاصا بالفساد الاقتصادي الذي يعتبر عصب تنمية الدول و ذلك من أجل تحليل هذه الظاهرة ، لذا في هذا المطلب سوف نتحدث عن مفهوم الفساد الاقتصادي وأنواعه وأثاره.

أولا: تعريف الفساد الإقتصادي

يرتبط تعريف الفساد الاقتصادي بعدة أنشطة سياسية واقتصادية وإدارية ومن أهم التعاريف نذكر منها مايلي:

عرفه البعض:" **هو ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الذمة العامـــــة أو الخاصة والذي يقضي إلى إحداث الضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية أو ازدياد الأعباء على الموازنة العامة أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصية، مادية أو غير مادية نقدية كانت أو عينية على حساب المصلحة** ".[1]

أما مفهوم الفساد الاقتصادي من وجهة نظر المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي " **يشمل كل تصرف يمثل اعتداء على الأموال على وجه غير شرعي بإتلافها أو سوء استخدامها أو كسبها بدون وجه حق.**"[2]

ويعرفها آخرون أنها "**جعل الجانب المادي الهدف الوحيد لنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال أو التفات للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية والروحية**".[3]

من خلال المفاهيم السابقة نعرف الفساد الاقتصادي هو استغلال المنصب للمصلحة الخاصة سواء مناصب وزارية عليا أو مناصب ادارية في القطاع الاقتصادي أو القطاع العام مما ينجم عنه من هدر أموال الدولة وتفكيك بنية الاقتصاد الوطني.

ثانيا – خصائص الفساد الاقتصادي

تتمثل خصائص الفساد الاقتصادي في:

- يتميز الفساد الاقتصادي خلال الممارسة بأكثر من طرف.
- أنه عملية سرية.
- يجسد الفساد الاقتصادي المصالح المشتركة ومنافع تبادلية لمرتكبيه.[1]

---

[1] نزيه عبد المقصود ،**نفس المرجع السابق**، ص30.

[2] **المرجع نفسه**، ص31.

[3] **المرجع نفسه**، ص32.

- يتم الفساد الاقتصادي عن اتفاق بين إرادة صانع القرار ومرتكبي الفساد باستخدام وسائل الضغط المتعددة .[2]

نستخلص أن الفساد الاقتصادي يرتكز على وجود علاقة بين الثروة والسلطة والتي ينجم عنها مظاهر الفساد الاقتصادي من الرشوة والتهرب الضريبي وتبيض الأموال وغيرها من المظاهر في مختلف القطاعات العامة والخاصة والتي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد والتنمية الوطنية.

ثالثا: أنواع الفساد الاقتصادي

يصنف الفساد إلى:

- **الفساد العرضي:** يكون الفساد عرضيا لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين مؤقتا وليس منتظما.[3]
- **الفساد المؤسسي:** يكون الفساد في المؤسسة في قطاعات محددة لنشاط اقتصادي مثل والقطاعات المختلفة.ووجود لبعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الـوزارات.
- **الفساد المنتظم:** يقصد به الفساد الذي يشمل كافة المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد وعلى كافة المستويات النظام السياسي و الاقتصادي والاجتماعي وله ملامح تميزه عن غيره.[4]

كما أخذ الفساد أشكال مختلفة حسب متخصصين فمنهم من قسم الفساد إلى:

1-الفساد من حيث الحجم:

الفساد الأكبر: وهو الفساد الذي يرتكبه القادة السياسيون من الوزراء والرؤســاء والمسؤولون.

الفســـاد الأصغر: و هـو يشمل مختلف فســاد الموظفـين في القطاعات من أجل الحاجة المادية.[5]

2- من حيث الجغرافيا:

- **الفساد محلي:** وهو الفساد داخل حيز البلد الواحد ويشمل صغار الموظفين والأفراد ولا ترتبط جرائمهم ومخالفتهم بالشركات الأجنبية المرتبطة بالدولة.

---

[1] محمد بن عزوز « الفساد الادراي والاقتصادي اثاره واليات مكافحته حالة الجزائر »،**المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية** ، العدد07، الجزائر،2016 ، ص202.

[2] **المرجع نفسه**، ص203.

[3] الفاتح محمد عثمان، «الفساد الاقتصادي وآثاره على الأداء الاقتصادي في السودان »،**اماريك ،مجلة الاكاديمية الأمريكية العربية للعلوم التكنولوجي**، المجلد الخامس، العدد13، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص139.

[4] **المرجع نفسه** ،ص140.

[5] مصطفى يوسف كناي، **جرائم الفساد،غسيل الأموال، السياحة**، ط1، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،2014، ص16.

- **الفساد الدولي:** والفساد الأخطر حيث يأخذ أبعاد دولية ضمن الاقتصاد الحر من خلال المعونات والقروض الذي يمدها الصندوق الدولي وغيرها حيث تتم عملية السرقة والنهب وغيرها من الجرائم.[1]

3- الفساد من حيث الانتشار:

ويتضمن نوعين من الفساد العشوائي والمنتظم حيث هذا الأخير هو ظاهرة تسيطـر على الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وذلك بتواطؤ بين السلطـة والنخبة السياسية والنخبة البيروقراطية وهذا النوع يؤثر بشكل كبير وكلي في آليات الحكم وفي مختلف القطاعات، خلافا للفساد العشوائي الذي لا يؤثر على آليات الحكم والاقتصاد ولا يهددها غير انه يبدد أموال الدولة ويستنزفها.[2]

ويعد الفساد الاقتصادي من اخطر أنواع الفساد على الإطلاق باعتباره يؤثر على مختلف الأنواع الأخرى منها الاجتماعية التي ينجم عنها الفقر والتفكك الاجتماعي، فالفساد الاقتصادي يعيق التنمية وتطور الدول، وأن انتشاره أكيد ناجم عن فساد السلطة السياسية التي تؤثر بقراراتها أو قوة سلطتها، ولفهم تفسير ظاهرة الفساد الاقتصادي تطرقت بعض نظريات لتفسير للفساد الاقتصادي.

المطلب الثالث: نظريات الفساد الاقتصادي

باعتبار الفساد ظاهر عالمية تشمل على كل دول العالم ولكن بدرجات متفاوتة، فانه يجب معرفة الأسباب التي تفسر بروز هذه الظاهرة وذلك من خلال بعض النظريات التفسيرية للفساد الاقتصادي:

1- **نظرية التبعية:** أدت هذه النظرية في بداية السبعينات من القرن العشرين بسبب فشل الكثير من النظريات التي تتبنى نشر التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي، وقد وصفت الدول النامية بالدول التابعة اقتصاديا، وهيمنة دول العالم المتقدم على إقتصادياتها وسياساتها والحفاظ على هذه الهيمنة بكل الطرق[3]، كما جاءت هذه النظرية لتفسر أسباب في الدول العالم الثالث حيث تجاهلت العوامل الخارجية والدولية، ومن بين هذه العوامل: الشركات المتعددة الجنسيات وقوى السوق العالمية التي تسيطر على الدول النامية وتسيرها على

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص17.

[2] مصطفى خواص، **نفس المرجع السابق**، ص52.

[3] خالد عيادة عليمات، **الفساد و انعكاساته على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الاردن**،ط1،الأردن: دار الخليج، 2020، ص35.

حسب مصالحها [1]، وان هناك علاقة حتمية بين دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث لا يمكن فصلهما عن بعض.[2]

يرى أصحاب هذه النظرية في تفسير الفساد من خلال وجهة نظر علماء التبعية أن رؤوساء وحكام دول العالم الثالث ما هم إلا عملاء لدول أجنبية وحارسين للمصالح الاقتصادية الأجنبية ما بعد الاستعمار، وبالتالي معظم الدول المستقلة حديثا ما هي إلا دول تابعة للدول المستعمرة، بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي إلا أنها مازلت تابعة إن لم نقل محتلة.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن حكام الدول ورؤساءهم هم عسكريون ومدنيون إلا أنهم ليسو بالحكام الحقيقيين بالمعنى الدقيق وإنما هم في حقيقة أمرهم أسرى للظروف التي تمر بها بلدانهم أكثر منهم أسياد يسيطرون على مصيرهم ومصير شعوبهم.وبذلك يعتبر الاستقلال السياسي هو شعار إلى غاية نهاية الرأسمالية.

إن الفساد هو خاصية مميزة لأنشطة هذه الطبقة التي تتعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات إضافة إلى تعاونها مع السلطة السياسية المحلية، لذا اهتمت هذه النظرية بالتفاعل بين العوامل الخارجية (العامل المستقل) والعوامل الداخلية (العامل التابع)عند دراسة تفسير ظاهرة الفساد.[3]

إن هذه النظرية تثبت بأن أسباب الفساد لدول النامية هو فساد الذي يعج الطبقة الحاكمة أو السلطة السياسية أو النخبة التابعة لدول المتقدمة التي تملك قوة تأثير في اتخاذ القرار وذلك فقط لبقاء هذه الطبقة في الحكم والحفاظ على مصالحها وأطماعها وبقائها في النظام.

2- **نظرية الاقتصاد السياسي** : جاءت هذه النظرية كرد فعل على الكتابات الأولى في التنمية السياسية في بداية الخمسينات التي تجاهلت المتغيرات الاقتصادية بسب ظروف مرحلة ما بعد السلوكية،كما أعطت هذه النظرية مجموعة شروط من بينها: وجود اقتصاد حر، مستوى اقتصاد تكنولوجي عال، مستوى عال من التعليم، درجة عالية من التمدن، يرى أصحاب هذه النظرية لتحقيق هذه الشروط يجب أن يكون نظام الدولة ديمقراطي أي أن هناك علاقة بين الشروط والديمقراطية لتحقيق التنمية[4] وهنا تكمن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة التي هدفها الثروة لا محال وأن الفساد يحدث في حدود التماس بين الدولة والسوق أي بين

---

[1] ناصر محمد عارف، **ايستمولوجيا السياسة المقارنة**،ط1، االقاهرة: دار المجد لنشر والتوزيع ،2002، ص309.

[2] مصطفى خواص، **نفس المرجع السابق**، ص90.

[3] بشير ناظر حميد ،« ظاهرة الفساد في المجتمع المعاصر، تحليل سيسيولوجي » ، **مجلة أداب المستنصرية** ، العدد 56، العراق، جانفي 2009، ص 11.

[4] ناصر محمد عارف، **نفس المرجع السابق**، ص317.

القطاع العام والخاص والذي يكون لدى الآخرين الاستعداد للدفع من اجل الحصول عليها(الثروة). يعتبر هذا المدخل مهم في تفسير ظاهرة الفساد الاقتصادي حيث يوضح بشكل كبير كيف توثر السلطة السياسية على الاقتصاد، وأين يحدث الفساد بين الشركات المتعددة الجنسيات و بين السلطة (الدولة).[1]

فنظرية الاقتصاد السياسي هي النظرية الأكثر تفسيرا للفساد الاقتصادي نظرا للارتباط الوثيق بين الدولة والاقتصاد وهذا الربط ينجم عنه ثغرات قانونية من خلال الأنظمة الاقتصادية التي لا تفصل بين السياسة والاقتصاد.

3- **نظرية التنمية والتحديث :** جاءت هذه النظرية نتيجة حصول الدول المستعمرة على استقلالها وشرعت في تحقيق التنمية لذاتها[2]، فهذه النظرية هي عملية ثقافية تتبنى قيم ومواقف للطموح العلمي والتجديد العقلاني والاتجاه نحو تحمل الانجاز واستخلاص الخصائص التي تتميز بها الدول الصناعية تم صياغتها على النحو النظري، فيتحول المجتمع من مجتمع تقليدي (ما قبل الحداثة) إلى مجتمع حديث يسير في نمط من التكنولوجيا والتنظيمات الاجتماعية المرتبطة بها والتي تتميز بها دول الغرب المتطورة ماديا ومستقلة سياسيا إلى حد كبير.[3]

يرى أصحاب هذه النظرية حسب قول "ورثيم "WERTHEEM: إن مرحلة الفساد تكون حتما من خلال انتقال من مرحلة تقليدية إلى مرحلة المجتمع الحديث، سوف يحدث تضارب وتصارع في القيم والولاءات لدى أفراد المجتمع وعدم الاستقرار وإلى الاختلاط العام والخاص وبالتالي يبحث حول ظاهرة الفساد في السلوك الفردي".[4] إن هذه النظرية توضح أن الفساد يكمن في المرحلة الانتقالية من التقليدي إلى الحداثة ومثال ذلك عند تبني دولة تقليدية القطاع الخاص فالفساد ينتج من خلال العلاقة القانونية بين القطاع العام والخاص سواء من خلال الصفقات أو إبرام العقود ... الخ، مما ينتج عنه بعض مظاهر الفساد الاقتصادي.

من خلال النظريات السابقة يتبين لنا أنها توضح وتفسر لنا ظاهرة الفساد وأن هناك علاقة بين السلطة وتفشي الظاهرة سواء بسبب تبعية دول العالم الثالث، أو نظرية التحديث التي

---

[1] مصطفى خواص، **نفس المرجع السابق**، ص91.

[2] ياسمين مدحت محمد و مدحت ابو النصر، **التنمية المستدامة،مفهومها ،ابعادها،مؤشراتها**،ط1، القاهرة: المجموعة لتدريب والنشر، 2017، ص72.

[3] اسماعيل نزار، **تأثير الفساد السياسي على التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945قالمة،2016-2017، ص34.

[4] بشير ناظر، **نفس المرجع السابق**، ص10.

توضح أنها عملية انتقالية من التقليدي إلى الحديث ينجم عنه الفساد، ونظرية الفساد الاقتصادي التي تبين أنه لا فصل بين السياسة والاقتصاد وهنا تكمن الفجوة لتفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي.

المطلب الرابع: أسباب الفساد الاقتصادي و مظاهره

أولا: أسباب الفساد الاقتصادي:

هناك العديد من الأسباب وهي تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة الفساد فيها، ومن أهم الأسباب ما يلي:

1- **الأسباب الاجتماعية:** إن السلوك المنحرف لدى الأفراد لا ينشأ نتيجة دوافع فردية للخروج من الضبط الاجتماعي، إنما ناتج عن نظام اجتماعي وثقافة مجتمع، بمعني يعود الفساد إلى البيئة الاجتماعية التي ينشأ منها الأفراد وبنية العلاقات بين الناس ومظاهر الاضطراب والخلل في البناء الاجتماعي وثقافته المنحرفة، فالمجتمعات في الدول النامية تقدس العادات والتقاليد، فصاحب السلطة موروث وليس مشروع كما أن الولاءات الأسرية والحزبية والقبلية مرتبطة بالإفراد من القبيلة أو الحزب الذي ينتمي إليه وأن العقوبات المسندة هي اجتماعية ليست قانونية [1]، ومن خلال هذا النظام السلطوي يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، فالبيئة الاجتماعية لها تأثير كبير على الفساد خاصة في الدول النامية.

2- **الأسباب السياسية:** من بين الأسباب السياسية للفساد الاقتصادي

- ضعف الحكومة حيث يساهم هذا الأخير بشكل كبير في تنمية الفساد، وذلك من خلال ضعف الرقابة على الأنشطة الاقتصادية.
- عدم وجود الشفافية في التعاملات الاقتصادية وهذا يدل على عدم قدرة السلطة السياسية والقادة السياسيين في محاربة جرائم الفساد إن لم يكن هو جزء من الفساد.[2]
- ضعف المنافسة السياسية.
- ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسيات القمعية.
- غياب آليات المؤسسات التي تتعامل مع الفساد.[3]

3- **الأسباب الاقتصادية:** إن من بين المتغيرات السببية والتفسيرية لتفسير ظاهرة الفساد

---

[1] الفاتح محمد عثمان، **نفس المرجع السابق**، ص139.

[2] سهيلة منصوران، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير كلية الاقتصادي وعلوم التسيير قسم الاقتصاد،جامعة الجزائر،2005-2006، ص178.

[3] عبد الله بن حاسن الجابري، **الفساد الاقتصادي**،المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة القرى،الطبعة التمهيدية، ص9.

الاقتصادي هي:

- **تدخل الدولة أو الحكومة في الاقتصاد:** ويتحدد بواسطة سياسة الحكومة، حيث تكون القواعد التنظيمية والمسؤولون الحكوميون لديهم جزء في تنفيذها أو تطبيقها حيث تكون الأطراف على استعداد لدفع الرشاوي للمسؤولين الحكوميين للحصول على أي ريع يمكن أن تولده القواعد التنظيمية،[1]مثلا قد يكون المستوردون مستعدين لرشوة المسؤولين الذين لديهم صلة بتراخيص الاستيراد، ويجد "أديس ودي تيلا " في سنة 1995ان الدعائم المقدمة لتصنيع مقاسة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مرتبطة بالمؤشرات القياسية للفساد؛
- انخفاض الأجور في الخدمة المدنية (الوظيف العمومي)بالمقارنة مع أجور في القطاع الخاص، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعد هذه النقطة مصدراً للفساد [2]، وعليه فان عدم وجود عدالة في توزيع الدخل على الموظفين العموميين أو المدنيين يساهم بشكل كبير في استغلال هؤلاء مناصبهم لتلقي الرشاوى كما حذرت إدارة الشؤون المالية في الصندوق النقد الدولي 1995 من مخاطر التخفيض الشامل للأجور الخدمة المدنية الذي ينجر عنه السلوك الفاسد.[3]
- **تضخم الجهاز الإداري:** إن كبر حجم القطاع العام يضعف التواصل بين المواطنين مما ينجم عنه عدم المساواة و تكافؤ الفرص وعدم وجود شفافية والمساءلة و ضعف التدريب.[4]

إن البيئة السياسية والاقتصادية من أكثر الأسباب التي تؤدي للفساد الاقتصادي خاصة الدولة التي تعتمد على السوق الحر في نظامها الاقتصادي واحتكار السلطة وتصبح هذه الأخيرة مسرح للرشوة ومختلف مظاهر الفساد.

من خلال عرض مختلف الأسباب المؤدية للفساد الاقتصادي يتبين لنا أن أسباب الفساد الاقتصادي هي أسباب مترابطة بمعنى الأسباب الاجتماعية تؤثر بشكل كبير على الأسباب الاقتصادية والأسباب سياسية تؤثر في الأسباب الاقتصادية وهذا يبين لنا أن الفرد هو المسبب للفساد.

---

[1] كمبيرلي ان اليوت، **الفساد والاقتصاد العالمي**، ترجمة محمد جمال إمام، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،2000، ص123.

[2] **المرجع نفسه**، ص124.

[3] **المرجع نفسه** ، ص125.

[4] سهيلة منصوران، **نفس المرجع السابق**، ص177.

ثانيا: مظاهر الفساد الاقتصاد

تتعدد مظاهر الفساد الاقتصادي بمختلف أشكاله فيما يلي:

1- **الرشوة:** تعتبر الرشوة كغيرها من المظاهر الخطيرة التي تؤثر على الفساد الاقتصادي باعتبارها هي الفساد المالي نظرا لأنها تلحق الدوائر الإدارية ودوائر الخدمات على كل المستويات،حيث عرفها جوزيف ناي "استعمال جائزة لإفساد حكم شخص في موقع ثقة "[1] وتشمل الرشوة بدأ من الصفقات العمومية ومنح رخص الاستغلال في منشآت القطاع العام [2]، دفع الرشوة للفوز بالعقود الحكومية للحصـول على تراخيص الاستيراد أو التحايل على الأنظمة الحكومية أو حصول عل بعض الامتيازات [3]وتشمل الرشوة الدول النامية والدول المتقدمة لكنها أكثر انتشارا في الدول النامية حيث أصبحت ظاهرة الرشوة من ملامح الدول النامية [4]إذن فالرشوة يتم تنفيذها من قبل كبار المسؤولين في السلطة أو الموظفيين العموميين.

2- **غسيل الأموال:** ويطلق عليه أيضا تبيض الأموال وهو يعتبر من أكبر مظاهر الفساد الاقتصادي نظرا للآثار السلبية التي تنجم عنه على الاستقرار الاقتصادي[5]، حيث يهدد الاقتصاد العالمي و خاصة اقتصاديات البلدان النامية، وتعرف عملية غسيل الأمـوال على أنها كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف في إراداتها أو حفظها أو التلاعب في قيمتها وإيداعها أو نقلها أو تحويلها، ويقصد بها إضفاء صفة المشروعية على الأموال غير الشرعية اقتصاديا، اجتماعيا أو قانونيا، حيث تندرج عملية غسيل الأموال ضمن الاقتصاد الخفي أي الأنشطة الاقتصادية الخفية لهـــا طابع رسمي أو قانوني وهي تدخل ضمن الجريمة الاقتصادية.[6] إن هذه الجريمة تؤثر بشكل مباشر على الإنفاق العام وأيضا على الموارد المالية للدولة، فتؤثر على الاقتصاد الوطني.

3- **الاقتصاد الأسود أو السوق السوداء:** وهو يشمل كل الأنشطة التي تحقق دخلا لكن يتم إدراجه رسمياً ضمن حسابات الناتج القومي وذلك تهربا من الضريبة أو الالتزامات

---

[1] مصطفى خواص، **نفس المرجع السابق** ، ص61.

[2] نزيه عبد المقصود، **نفس المرجع السابق**، ص79.

[3] **المرجع نفسه**، ص80.

[4] **المرجع نفسه** ، ص84.

[5] **المرجع نفسه** ، ص59.

[6] مصطفي يوسف كافي ، **جرائم الفساد ،غسل الاموال، السياحة، الارهاب الالكتروني**، ط1، طرابلس:مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع،2014، ص50.

[1]القانونية المرتبطة بنشأة النشاط أو بسبب كون هذه الأنشطة دخلها مخالف للقوانين في البلاد [2]، مثال: مدرس يقوم بدروس خصوصية دون التصريح بها لتجنب دفع الضرائب.

4- **التهرب الجبائي:** يعتبر التهرب الجبائي من مظاهر الفساد الاقتصادي المدمر للاقتصاد الوطني مما يؤثر سلبا على الخزينة العامة للدولة باعتبار أن الضرائب من أهم إيرادات الدولة، كما يؤدي التهرب الجبائي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وضعف مستوى الإنفاق العام للسلع والخدمات الضرورية وغيرها من ارتفاع تكاليف الخدمات بالإضافة إلى الآثار الخطيرة التي تتمثل في نمو فساد القطاع الضريبي الذي يدفع البعض إلى تقديم قرارات ضريبية، تظهر وعاء ضريبي غير حقيقي لهؤلاء الأفراد والمؤسسات[3]، كما يترتب على الممارسات الفسادة في القطاع الضريبي مقدرة مزيفة على دفع لهؤلاء الأفراد ينجم عنه انخفاض في الطاقة الضريبية، ويشمل التهرب الجبائي كل من الضرائب والرسوم و ذلك من خلال الغش الجبائي ويتمثل في تزوير الفواتير قصد التقليص في الوعاء الضريبي باستعمال وسائل مالية، العمليات المحسابية والتصرفات القانونية.[4]

إن التهرب الضريبي يؤثر على الخطط التنموية في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية حيث أصبحت هذه الظاهرة تعاني منها مختلف الدول الفقيرة والغنية [5] ويأخذ التهرب الضريبي مختلف أشكال التواطؤ والصورية، ويعني هذا الأخير إخفاء حقيقة التصرف الذي تم بين الممول وشخص آخر سواء إخفاء كلي أو جزئي.[6]

فالتهرب الضريبي وهو الأكثر انتشار بعد الرشوة ، يؤثر إقتصاديا على بعض الدول الفقيرة والمتخلفة التي تعتمد في مواردها المالية على الضرائب والرسوم مثل الأردن.

5- **التبذير في نفقات الدولة:** ويشمل ارتفاع التكاليف لتأدية الخدمات العامة مثل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية وينجم عن عدم وجود التنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة ويتمثل ذلك في (مشاريع الصرف الصحي،مشاريع تهيئة الطرقات ، الكهرباء)[7] مثلا يتم تعديل الطرقات بعد الإنهاء بمدة يتم حفر نفس المكان وتعديل الكابلات الهاتف أو الصرف

---

[1] **المرجع نفسه**، ص64.

[2] **المرجع نفسه**، ص65.

[3] ولهي بوعلام وعجلان العياشي،« التهرب الضريبي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي »، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير**. العدد08،جامعة المسيلة ،2008،ص146.

[4] **المرجع نفسه** ، ص147.

[5] صلاح الدين حسن السيسي، **اقتصاد الفساد**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013، ص65.

[6] **المرجع نفسه** ، ص69.

[7] **المرجع نفسه** ، ص85.

الصحي هذا نوع من التبذي، بالإضافة إلى الإنفاق على السفارات والوفود السياسية للخارج اقتناء سيارات فاخرة، إنفاق على المؤتمرات .....الخ.

6- **اختلاس المال العام:** يعتبر اختلاس المال العام من أهم الجرائم المرتبطة بالفساد الاقتصادي فضلا عن ارتباطها بعملية تبيض الأموال، إن الاختلاس العام يعـد من الجرائم التي يطلق عليها اسم الجرائم الخاصة التي يلزم أن تصدر من شخص له صفة الموظف العام بالتالي يكون الجاني عضو من أعضاء الجهاز الإداري في الدولة أو من ذوي السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية أي من رجال السياسة أو الحكم [1]، ومن مظاهر الاختلاس العام إيداع الأموال في البنوك الأجنبية خارج البلاد بالتواطؤ، لعودتها في المستقبل إلى البلاد بصورة مشروعة، حيث الاختلاسات تكثر في ظل نظام السوق الحر وذلك بسب الحصول على معونات أجنبية والتي ينظر إليها كبار المسؤولين في الدولة على أنها مجانية وبالتالي الحصول على تلك الأموال بطريقة مشروعة وغير مشروعة بالإضافة إلى الاختلاسات في الإدارات العمومية.

7- **الفساد المصرفي والاستثماري:** ويتمثل الفساد المصرفي في محاباة بعض الأفـراد أو الفئات من خلال الاستفادة من الادخارات المودعة في البنوك [2]مثال على ذلك إستفادة رجال الأعمال أمثال ""**علي حداد** "و"**محي الدين طحكوت**" من قروض بنكية دون ضمانـات ولم يقوموا بتسديدها.

8- **الغش الصناعي والتجاري:** ويتمثل في إنشاء مصانع قانونية أو سرية والعمـــل على تقليد الماركات العالمية مما يتسبب في إصابة المصانع الحقيقة بخسائر فادحة [3].كما هو موجود في كثير من الماركات المزورة في الأسواق الأمر الذي يؤثر على اقتصاديات الدول التي تعتمد على الصناعات مثل الصناعات الكهرومنزلية.

تعتبر هذه أهم المظاهر الفساد الاقتصادي التي لها تأثير بصفة مباشرة على الاقتصاد الوطني فما هي يا ترى أثار الفساد الاقتصادي ؟

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **المرجع نفسه**، ص.51

[2] نزيه عبد المقصود ، **نفس المرجع السابق** ، ص87.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 88.

المطلب الخامس: آثار الفساد الاقتصادي

من بين أهم عواقب الفساد الاقتصادي مايلي:

1- آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد :

- **تأثيره على المالية العامة:** يزيد الفساد من حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمارات الخاصة حيث يتواجد العديد من الخيارات التي تسمح بالتلاعب بالإنفاق العام و يتم تنفيذها من قبل كبار المسؤولين للحصول على الرشوة، مما يعني زيادة الإنفاق الحكومي العام أو الميزانية الكبيرة مما يوفر المزيد من الفرص، كما يقلل الفساد الاقتصادي من إيرادات الضرائب من خلال الإضرار بقدرة إدارة الدولة في تحصيل الضرائب والرسوم على الرغم من أن التأثير والأعباء التنظيمية الأخرى تتعرض للفساد.
- **تأثير الفساد على الأعمال التجارية:** يعتمد الفساد على الأعمال إلى حد كبير على حجم الشركة،الشركات الكبيرة تتمتع بحماية أفضل في بيئة معرضة للفساد فهي تتجنب الضرائب بسهولة أكبر وحجمها يحميها من الفساد وغالبا ما تكون محمية سياسيا وهذا بسب بقاء الشركات الصغيرة وخاصة الشركات الناشئة والشركات متوسطة الحجم، فضلا عن بقاء الشركات كبيرة الحجم.
- **تأثير الفساد على الاستثمار:** يوثر الفساد على إجمالي الاستثمارات من قبل المستثمرين الأجانب المباشرين.
  - حجم الاستثمارات العامة ونوعية قرارات مشاريع الاستثمارات من خلال تأثير الفساد على الضرائب حيث يتم فرض ضريبة أقل مما كانت عليه لأن بعض الضرائب ينتهي المطاف بها في جيوب المسؤولين الفاسدين.[1]
  - كما يؤدي إلى انهيار بورصة الأوراق المالية بسبب فساد المؤسسات ومن ثم غياب ثقة أوراقها المالية المتداولة.
  - تحمل الخزينة العامة للدولة نفقات أجهزة مكافحة الفساد المختلفة.

2- الآثار الاجتماعية: يترتب على الفساد الاقتصادي نتائج اجتماعية تتمثل في:

- **انعدام العدالة الاجتماعية:** حيث يتحصل الأفراد على حقوقهم الاجتماعية باستعمال طرق الفساد من الرشوة وغيرها، مما يؤدي إلى حصول من ليس لديهم الحق على حقوقهم الاجتماعية ما يشاء، في حين يعجز أصحاب الحق في الحصول عن حقوقهم.

---

(1) Steven Sumah,Corruption,Causes And Consequence,**Op.cit,** p71.

- **التفاوت الطبقي و الصراع الاجتماعي:** إن وصول فئة اجتماعية إلى قمة الهرم الاجتماعي بسب حصولهم على أموال غير مشروعة وأيضا مصاهرتهم كبار رجال الأعمال والمستثمرين مما يجعلهم يحتقرون الفئة البسيطة وهذا يولد الصراع الطبقي والاجتماعي.[1]
- **انهيار القيم و المبادئ الاجتماعية :** الفساد يؤدي إلى التخلي عن القيم و المبـادئ والأخلاق الحسنة من أجل الحصول على منافع مادية بدون وجه حق.

3- الآثار السياسية:

- يؤدي الفساد الاقتصادي إلى الافتقار إلى العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذ القرارات السياسية المهمة التي تؤثر على مصير البلدان والشعوب.
- إن المفسدين يوجهون القروض المشاريع الزائفة غير التنموية إلى حسابات خاصة للسياسين الفاسدين.[2]

يعتبر الفساد الاقتصادي كالمرض الفتاك الذي يقتل، فان آثار الفساد الاقتصادي تهدد البنية الاقتصادية و الاجتماعية، وتعرقل كل مراحل النمو والتطور كما هو الحال في دول العالم الثالث لاستفحال الفساد بكل أنواعه وأشكاله.

---

[1] عبد القادر مطاي،علي حبيش،« مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي وأثاره الاقتصادية و الاجتماعي » ، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، العدد 02، المسيلة ، سبتمبر 2017، ص178.

[2] **المرجع نفسه**، ص179.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسلطة السياسية

المطلب الأول : مفهوم السلطة

تعريف السلطة لغةً:

- **السلطة في اللغة العربية:** السلطة لغة هي من الفعل تسلط وتعني السيطرة والتحكم والسيادة والحكم [1]، كما انه لم يرد مصطلح السلطة في القرآن إلا كلمة سلط، والفعل ثلاثي يعني القدرة و القوة والقهر[2] ووردت كلمة السلطان في القران في قوله تعالى" يا معشَرَ الجنّ والإنْسِ إن استطعتم أن تنفُذوا من أقطار السماواتِ والأرض فانفُذوا لا تنفُذُون إلا بسلطان"[3] و هي القوة و القدرة.
- **أما في اللغة الفرنسية** :تعني كلمة السلطة Pouvoirالرخصة والحق أو القدرة على القيام بشيء فكلمة السلطة في اللغة الفرنسية تعني السلطة المجردة.[4]
- **وفي اللغة** الانجليزية POWER و هي كلمة مأخوذة عن الكلمة الفرنسية Pouvoirالمنحدرة من أصل لاتيني وهي تعني التأثير باستخدام القوة.[5]

و من خلال هذه المفاهيم اللغوية فان السلطة لا تخلو من مفهوم القوة والقدرة فما مفهوم السلطة كمصطلح و كممارسة ؟

تطور مفهوم السلطة و خصائصها

أولا : تطور مفهوم السلطة

برز مصطلح السلطة منذ عهد الدولة اليونانية، فمفهوم السلطة عند جمهورية أفلاطون هي القوة ،الفضيلة في يد عدد قليل من اجل الصالح العام، هذه السلطة هي الضامن للمجتمع الفاضل والمثالي يعمل تحت علاقة السلطة الهرمية والهيمنة لفترة طويلة، بعدها جاء أرسطو حيث أعطى نفس مفهوم أفلاطون وهو حركة السلطة داخل النظام لبقاء هيمنة الدولة، أما ميكيافيلي (الأمير) يتم تقديم السلطة باعتبارها قسرية والامبريالية العسكرية التي تستخدم أقصى استفادة من حركة القوة للسيطرة، أما "**هوبز**" على الرغم أن حركة السلطة وتقيد سلطة في الولايات المتحدة الإمريكية لتغلب من الفرد الكبير، والدعم النهائي للسلطة هو الإكراه والعنف وهو افتراض أن مثل هذا المفهوم للهيمنة هو العلاج الوحيد للتغلب على مشاكل السياسي، و للكومنولث أنه الافتراض المسبق، أما السلطة في الحرب العالمية الأولى و الثانية هي بدائية، سوسيولوجية

---

[1] قاموس ومعجم عربي عربي، المعاني .http// www.almaany/com تم الإطلاع في 2020/03/14.

[2] بومدين طامشة، **مدخل الى علم السياسة**، ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع ،2013، ص69.

[3] القران الكريم سورة الرحمان الآية 33.

[4] ربيع نور الفتح ، **النظم السياسية**، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص35.

[5] بومدين طامشة، **نفس المرجع السابق**، ص68.

وتقليدية وبالتالي ترضى الحديث [1] الفلاسفة والعلماء السياسيون وعلماء الاجتماع، كانت حاجة فترة ما بعد الحرب لإعادة صياغة عدد من العناصر الاجتماعية والسياسية بشكل منتظم تتناسب مع مفهوم القوة الحديثة الناشئة (الجديدة) على الرغم من هذا الاستياء والحاجة والتجربة التاريخية من الحربين العالمتين، هذا الاتجاه النظري للسلطة كما الهيمنة لا تزال مستمرة [2]، فالسلطة هي القدرة على ممارسة بعض الوظائف لخدمة نظام اجتماعي، وأيضا هي وحدة اجتماعية عندما تكون في تنظيم اجتماعي على ضمان تنفيذ الالتزامات التي اكتسبت صفة الشرعية.

و السلطة تعرف ضمن طابع أو مفهوم التسلط لأشخاص على مجموعة من الإفراد بحكم أنهم أقويا جسديا وعقليا، ويرى "**دوركايم**" أن السلطة ضرورية في أي مجتمع لتحقيق الاستقرار والتوازن الذي اخل بالبناء الاجتماعي، وكانت تطلق على السلطة بالضبط الاجتماعي[3]ولقد قسم ماكس فيبر السلطة إلى ثلاث أصناف: السلطة الكارزماتية، التقليدية و العقلانية فأما التقليدية تعتمد على الإيمان بالتقاليد المتوارثة من الماضي، والسلطة الكارزمتية فهي السلطة التي يقودها شخص خارق[4]، بينما السلطة العقلانية فهي نوع من القيادة التي تعمل لإيجاد الطاعة أو الانتماء عند أشخاص معينيين.[5]

تعريف السلطة عند بعض المفكرين:

عرفها ماكس فيبر:"**إمكانية معطاة للممثل في أن يكون قادرا على توجيهها بحسب مشيئته وذلك داخل علاقة اجتماعية محددة**".

ولتر بكلي walter buckly" التوجيه أو الرقابة على سلوك الآخرين لتحقيق غايات جمعية معتمدة على نوع من أنواع الاتفاق والتفاهم "[6].

ثانيا: خصائص السلطة

- السلطة مرتبطة بالشرعية سواء القانونية أو السياسية.

---

[1] Mehdi shokri ,**Athority of Political Power And Rights Asecret Exchange For Legitimacy**, (Adissertation Grads submitted In Partial Fulfilment Of The Requirements for the Degree Of Doktor Der Philosophie ,Berlin,2018,p23.

[2] **Ibid**,p24.

[3] حنان علي عواضة « السلطة عند ماكس فيبر » ، **مجلة الأستاذ**، العدد 206، المجلد الأول، بغداد، سبتمبر2013، ص267.

[4] **المرجع نفسه**، ص265.

[5] **المرجع نفسه**، ص268.

[6] أحمد علي الاحطب ،**هوية السلطة في اليمن جدل السياسة والتاريخ** ، ط1، بيرت: مركز العربي للابحاث والدراسة السياسيات،2019، ص34.

- السلطة صاحبة الحق الشرعي في إصدار القرارات ووضع السياسات.
- تملك السلطة الحق في التنظيم وتشكيل المؤسسات الحكومية.
- تحتكر السلطة جمع الأموال والإشراف على الموارد والإيرادات وتوزيع الموارد والخدمات.[1]

المطلب الثاني: مفهوم السلطة السياسية

أولا : تعريف السلطة السياسية

من خلال التطور التاريخي للسلطة يبرز لنا اختلاف جل العلماء والمفكرين خلال العصر القديم والحديث وهذا يعود إلى طبيعة أنظمة الدول، ومن بين أهم المفكرين.

- عرفها جون لوك :"**بأنها الحق في سن القوانين ،عقوبات الإعدام، وسائر العقوبات الأخرى بهدف تنظيم الأموال وحفظها و تسخير القوة الاجتماعية لتنفيذ هذه الغايـــــة ولصد الاعتداءات الاجنبية.**"[2]
- و يعرفها بيرتراندي جوفيل "**السلطة السياسية هي الأمر لذاته و بذاته** "**أي أنها لا تتكون من طبيعة واحدة وإنما بطبيعيتين الأنانية الاجتماعية.**
- و يعرفها الفقيه موريس ديفرجيه" **لسلطة السياسية معنيان أولهما معنوي والأخر مادي فالسلطة، بمعناها المعنوي تعني القوة والقدرة على السيطرة التي يمارسها الحاكم،أو مجموعة الحكام على المحكومين، وفرض القوة على المحكومين باستخدام القواعد القانونية اللازمة، أما السلطة بمعناها المادي"فتعني أجهزة الدولة التي تقوم بممارسة السلطة بمعناها المعنوي** "وهي سلطة الحكومة وأجهزتها التنفيذية.[3]
- إما أندري هوري يعرفها على أنها "**قوة إرادة تتجلى الذين يتولون عملية حكم جماعة من البشر فتتيح لهم فرض أنفسهم التأثير المزدوج للقوة والكفأة** ".[4]
- أما السلطة السياسية عند المختصين في العلوم القانونية يقصد بها كل ما له علاقة بالحكم وبالنظام السياسي وكيفية ممارسة السلطة في الدولة وذلك وفقا للقوانين التي يتضمنها الدستور أو التي يحددها العرف المتعارف عليه.[5]

---

[1] أحمد الخالدي وأحمد سعيد نوفل و أخرون ،**مستقبل السلطة الفلسطنية** ،الاردن: مركز الدراسات الشرق الاوسط، 2013، ص91.

[2] أحمد على الاحطب، **نفس المرجع السابق** ، ص34.

[3] جعفر عبد السادة بهير الدراجي، **التوازن بين السلطة والحرية في الانظمة الدستورية دراسة مقارنة**، ط1،الأردن: دار الحامد لنشر و التوزيع،2009، ص21.

[4] **المرجع نفسه**، ص22.

[5] ربيع نور فتح الباب المتولي، **نفس المرجع السابق**، ص36.

من خلال التعاريف السابقة فان السلطة السياسية هي القوة الضرورية في المجتمعات حيث تفرض سيطرتها وفق قوانين دستورية، كما أن لهذه السلطة قوة تستخدمها لمصالحها.

ثانيا : خصائص السلطة السياسية :

إن السلطة السياسية ترتكز على ثلاثة عناصر مهمة القوة، المجتمع والقانون ومن خلال هذه العناصر تتميز السلطة السياسية على:

- إنها سلطة عامة وليس خاصة حيث تشمل كل النشاطات البشرية فهي تشمل الحياة الاجتماعية، الثقافية، العملية، التربوية وغيرها.
- إنها سلطة عليا تسمو على جميع السلطات الأخرى في المجتمع، سواء مؤسسات الدولة أو أفراد الشعب دون استثناء.
- أنها سلطة مسيطرة على جميع أجزاء الإقليم، وتحتكر وحدها القوة المادية واستخدامها في الداخل ومنع المعتدين من الخارج، ولا تسمح بوجود قوة عسكرية لغيرها في الداخل بالإنفاق أو معاهدة كوجود القوات الأمريكية في قاعدة غونتانامو في كوبا وقاعدة اوكيناو، في اليابان.[1]
- أنها السلطة الوحيدة المخولة بتشريع القوانين والأنظمة لازمة لتحقيق المصلحة العامة.
- أنها السلطة الوحيدة المخولة بالتعامل مع الدول والمنظمات الدولية في العالم باعتبارها شخصية دولية لها الحق في عقد الاتفاقيات والانضمام إلى المنظمات الدولية والدخول في المفاوضات وإبرام الصلح وشن الحرب وإقامة علاقات دبلوماسية.
- أنها سلطة وطنية نابعة من وجود الدولة ومعبرة عن الإرادة المستقلة غير تابعة لآية سلطة أجنبية، تحت مسميات الحماية أو الانتداب أو الوصاية. [2]
- تتميز السلطة السياسية على أنها نوع من السلطة الاجتماعية المختلفة عما يسمى بالمجتمعات المدنية و هذا حسب "جان وليم لايبر".[3]
- تتميز السلطة السياسية في أي دولة بأنها أصلية أي لا تتبع أي سلطات أخرى وإنما السلطة الأخرى هي التي تتبعبها.
- تتميز السلطة السياسية داخل الدولة على أنها سلطة ذات اختصاص عام أي أنها تشمل جميع جوانب الحياة داخل الدولة.[4]

---

[1] قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الاساس في العلوم السياسية** ، ط1،عمان: دار مجد لاوي ،2004، ص203.

[2] **المرجع نفسه**، ص204.

[3] عبد العزيز بن محمد الصغير ،**الشرعية الدولية للدولة بين القانون الدولي و الفقه الاسلامي**، ط1،القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية ،2015،2015، ص،77.

[4] **المرجع نفسه**، ص78.

ثالثا: أهمية السلطة السياسية

تكمن أهمية السلطة السياسية بأنها سلطة تقوم بسن القوانين والتشريعات،وتسهر على فرض قوتها بالإكراه أو الإخضاع على المجتمعات من خلال القوانين المنصوصة والمشرعة ذلك من أجل الضبط الاجتماعي في أي دولة.

المبحث الثالث: مظاهر استغلال السلطة السياسية ودورها في تفشي الفساد الاقتصادي

لم يكن استغلال المناصب ظاهرة جديدة فهي وليدة العصور القديمة، التطور الذي يعيشه العالم الآن والقوى المؤثرة في اتخاذ القرارات سواء كانت مؤسسات أو نخبة، وأيضا التغير في الأنظمة السياسية والاقتصادية أصبح أكثر ديناميكية مما كان عليه وان اتساع التنافس من أجل الثروة والمال لم يعد فقط مقتصرا على طبقات معينة فقد توسع نطاق التنافس من أجل الكسب سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة للحفاظ على النظام والسلطة و الرغبة في التملك والاستعباد للطبقة الحاكمة على الطبقات الضعيفة، فان هذه السلطة هي السلطة السياسية.

تعتبر السلطة السياسية القوة الاجتماعية التي تقود المجتمع سواء بالإكراه أو الخضوع، حيث تكون هذه السلطة في يد مجموعة من الأفراد ذوي مناصب عليا التي تسمى نخبة المجتمع، أو مؤسسات أو قوى سياسية، حيث تتمتع هذه السلطة بسن القوانين وفرض قراراتها لصالحها كما تفرض سيطرتها على الفئات التي قد تستفيد منها بأي شكل من الأشكال من الصفقات و إبرام عقود عقارات .....الخ.

إن أصحاب السلطة السياسية يستغلون مناصبهم من أجل منافعهم الخاصة فقد يستعملون جل المظاهر لاستغلال السلطة للحصول على ما يريدونه في ظل غياب المحاسبة والمساءلة فماهي مظاهر استغلال السلطة السياسية؟

إن أسباب مظاهر استغلال السلطة السياسية هي من فساد السلطة السياسية بمعنى الفساد يقع على يد النخبة السياسية و ذلك بالسيطرة على السلطة والثروة حيث تهدف هذه النخبة للحفاظ على النظام السياسي وضمان لبقاء القلة المهيمنة أوليجارشية في حكم والثروة، بمعنى تحقيق أهداف خاصة.[1]

فيعرف "**صموئيل هنتغتون** " الإستغلال هو: "**سلوك الموظفين المحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة** ".[2]

إن من أهم مظاهر استغلال السلطة السياسية هي الاستبداد السياسي الذي يعم معظم دول العالم وخاصة النامية منها من خلال نظام الحكم سواء ظاهري أو خفي، الابتزاز والرشوة وهذه الأخير تتصدر قائمة مظاهر الفساد، كما يظهر سوء التسيير الانتخابي خلال الحملات الانتخابية

---

[1] العيفة سالمي« السياسة العامة و الفساد السياسي ،مقارنة نظرية» ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** العدد 17، جامعة الجزائر جانفي 2018، ص551.

[2] مصطفى خواص ، **نفس المرجع السابق**، ص59.

والمحسوبية والمحاباة، المتاجرة بالنقود وإعاقة التسيير العدالة والتي تتمثل في غياب المساءلة، وأيضا الإثراء غير المشروع.

1- الاستبداد السياسي:

- الاستبداد: "**هو صفة الحكومة المطلقة والعنان فعلا أو حكما التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية و لا عقاب محققين**".[1]
- الاستبداد "**هو تصرف فرد أو مجموعة في حقوق قوم بلا خوف تبعة**".

كما يعد "**عبد الرحمان الكواكبي**" فئات أربعة من الاستبداد هي الاستبداد الاصلاء من العصابات والسلطة، استبداد المتعممين الذين يتحكمون باسم السلطة الدين بعقول الناس وأفئدتهم واستبداد المال وما يجره من ظلم اجتماعي، والاستبداد السياسي وهو أخطر أنوع الاستبداد ضمن التحالف بين التقليدي و مابين السلطة ورأس المال [2]، وهو أسلوب الحكم أو أسلوبا للعيش[3] على حد قوله.

إن الحكومة مهما كانت طبيعتها لا تخرج من صفة الاستبدادية ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والمحاسبة التي تسامح فيها، وتعد أشد مراتب الاستبداد هي حكومة الفرد المطلق،الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على السلطة الدينية مثل رووساء زاوية والبابا وغيرها.[4]

كما أن الاستبداد يترك للناس حيزا مدنيا كبيرا لتتحرك ولا تحاول إدماجهم في آلياته ما داموا يسلمون بسلطته.[5]

الاستبداد السياسي هو سعي السلطة للحفاظ على النظام الحاكم بشتى الطرق حيث تمتلك السلطة القوة لفرض سيطرتها من خلال الهيمنة التي اكتسبتها، ويعد الاستبداد السياسي من أخطر مظاهر استغلال السلطة بصفته يفسح مجال الفساد بارتياحية، إن عدم التداول على السلطة أو حتى وإن وجد هذا التداول يكون شكلي وتكون السيطرة تحت سلطة خفية وهذا نوع من الاستبداد يتواجد في الدول التي يكون فيها الحكم عسكري خفي، بالإضافة إلى حكم المواريث.

2- الرشوة و الابتزاز:

إن الرشوة تعد مظهرا من مظاهر الفساد بشكل عام كما ذكرنا مسبقا، فالرشوة هي إساءة استخدام السلطة من أجل سلطة تسريع الإجراءات ضد القانون.[1]

---

[1] عبد الرحمان الكوكبي ، **طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد**، لبنان: دار القيم، دت، ص11.

[2] مصطفى حجازي، **الانسان المهدور**، ط1، المغرب: دار الثقافي العربي،2005، ص76.

[3] **المرجع نفسه**، ص77.

[4] عبد الرحمان الكوكبي، **نفس المرجع السابق**، ص12.

[5] مصطفى حجازي، **نفس المرجع السابق**، ص78.

الرشوة هي أخطر أنواع الفساد وتعتمد عليها السلطة السياسية بشكل كبير لتحقيق أهدافها ومنافع خاصة، فالرشوة تأخذ أشكال مختلفة من بينها التبرعات للأحزاب السياسية وتمويل الانتخابات ورشوة الناخبين بالإضافة إلى تعاون الأجهزة الحكومية الخاضعة لتلك الأحزاب في التحايل على تنفيذ القوانين الجمارك،الضرائب، الرخص التجارية و السياسية، الجنائية.

من خلال أشكال الرشوة نخلص أن الرشوة هي منبع الفساد، فالسلطة السياسية تستخدم الرشوة من أجل تسهيل خدماتها وتحقيق منافع خاصة، التهرب الضريبي وعدم الإعلان عن الممتلكات .....الخ.[2]

أما الابتزاز: فهو نوع آخر من الرشوة، تتحقق هذه الأخيرة نتيجة الاتفاق بين طرفين، آخذ الرشوة ومانح الرشوة في هذا الإطار الرشوة هي نتيجة الإنفاق المتبادل بين الطرفين ومن ناحية أخ، فان الابتزاز هو فعل يقوم به من أحد الطرفين لإجبار الطرف الأخر وهذا هو الاختلاف بين الرشوة والابتزاز، يحدث الابتزاز عندما يحصل موظف حكومي على المال، السلوك، السلع أو الخدمات الأخرى من المواطنين ، مما تسبب له التهديد أو إلحاق الأذى بشخصه أو سمعته أو ممتلكاته.[3]

الابتزاز ميزة يطلبها الموظف من الآخرين (أفراد، أو الشركات) تحت تأثير التهديد بالضرر والمبادرة بالابتزاز.[4]

فيعتبر الابتزاز هو استغلال المرتشي للراشي لتكرار الرشوة باستخدام أساليب التهديد وتعتبر هذه الظاهرة أخطر من الرشوة في حد ذاتها.

3- الاختلاس:

إن الاختلاس هو استخدام غير قانوني للمال وأنواع الأصول من الموارد العامة من قبل الموظفين العموميين من أجل الإنفاق أو الاستخدام الشخصي (مثال:قد يغطي الموظف العمومي تكاليف البنزين لسيارته الشخصية من الأموال العامة)، وهذا مرادف مناسب للسرقة، فالاختلاس عبارة عن سرقة الأصول (النقود أو الأموال)، الممتلكات من قبل شخص موضع ثقة أو المسؤولية على تلك الأصول يسمى اختلاس Pecution ويسمى الاحتيال. [5]

---

(1) Coskun Aktan «,Political corruption An Interoductry Study On Termonology And By Pology» ,Januaury2015,**International Jornal of social sience and humanty Studies** ,vol7,no1.2015issn M1309-863Online,p50.

(2) عبد المجيد محمود عبد المجيد، **الفساد تعريفه ،صوره،علاقته بالانشطة الاجرامية**، ط1، مصر: دار النهضة ،2014، ص14.

(3) Coskun Aktan ,**Op.cit** ,p52.

(4) مجاشع محمد علي، التلفيزيون والفساد، **نفس المرجع السابق** ، ص24.

(5) **Op.cit** ,p52.

إن الاختلاس يعد من بين أخطر أنواع استغلال السلطة السياسية التي تساهم بشكل كبير في إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني.

4- المحاباة و المحسوبية :

المحاباة هي "**قيام موظف عام أو أي شخص أخر عمدا بشكل مباشر أو غير مباشر بالتماس قبول أي مزية غير مستحقة لصالحه أو لصالح شخص أخر لكي يستغل نفوذه الفعلي المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عامة على مزية غير مستحقة**"[1]، ويقصد هنا تفضيل فرد أو أفراد على مجموعة أخرى، وهذه الوساطة قد تكون أحد الأقارب أو أحد أفراد الأسرة أو أحد المصالح مع الإدارة والسلطة في عملية التوظيف أو منح صفقات وغيرها وتتواجد هذه الظاهرة في الدول النامية بشكل أكبر وذلك من حكم المواريث أو العشيرة.

أما المحسوبية "**فهي توظيف الموظفين العموميين وفقا لعلاقات الصداقة بدل الكفاءة والمساواة** "، إن الشخص المؤيد بالمحسوبية ليس قريبا بل صديقا أو مشابه الأشخاص، المحسوبية للزمالات هي نوع من المحسوبية في المناطق التقليدية حيث تكون في المدينة أو تنمو في نفس المنطقة.[2]

5- المحسوبية السياسية الحزبية:

هذا النوع من المحسوبية يعد أخطر مظاهر استغلال السلطة السياسية باعتبار أن الأحزاب السياسية من السلطة السياسية وجزء من النظام والنخبة، فالمحسوبية السياسية توفر مزايا غير قانونية مشروعة بطرق مختلفة من قبل الأحزاب السياسية المنتخبة لمجموعة من الناخبين التي دعمتهم خلال الانتخابات، فالمحسوبية السياسية للأحزاب تكافئ مؤيديها السياسيين للمساعدة التي حصلوا عليها والمقدمة من خلال مرحلة انتخابهم، قد تسمى المحسوبية السياسية أيضا سياسة التحزب وهي إهدار للموارد العامة على حد السواء العالية أو المنخفضة، تميل الأحزاب السياسية إلى فتح مراكز وخلق مواقف جديدة في المؤسسات العامة من أجل توظيف أنصارهم. [3]

وهذا ما يحدث في الدول النامية، من بينها الجزائر حيث يتم شراء الأصوات، وعند الفوز بالانتخابات يتم تعين مساعديهم وهذا من بين استغلال مناصب السلطة.

6- الإثراء غير المشروع :

الإثراء غير المشروع حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "**الاثراء غير المشروع بأنه زيادة موجودات المسؤول العمومي بشكل كبير لا يستطيع تبريرها مقارنة مع دخله المشروع**".[4]

---

[1] مجاشع محمد علي، **نفس المرجع السابق**، ص23.

[2] Coskuncan Aktan,**Op.cit**,p53.

[3] **Op.cit**,p54.

[4] علي محمد جار الله،كفى فسادا، **نفس المرجع السابق**، ص24.

ويقصد بالإثراء كل منفعة مادية أو أدبية يمكن تقويمها بالمال ويحصل عليه المثري سواء كان ذلك بصورة مال يكسبه أو بصورة خسارة يتجنبها سواء وقع ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لتدخل أجنبي.[1]

فيسمى الإثراء غير المشروع أو الكسب غير المشروع أو الكسب دون حق لموظفي الدولة وتكمن هذه الجريمة في استغلال موظفي الإدارة العامة بالدولة للخدمة أو الصفة التي يمتلكونها في الحصول على الكسب غير مشروع سواء كان هذا الكسب لنفسه أو لغيره وأيضا يقصد بها كل ما يملكه الموظف من مال تحصل عليه من خلال استغلال ما تسبغه وظيفته أين كان نوع الوظيفة.[2]

فالكسب غير المشروع هو كل مال يساعد على التضخم ونمو غير طبيعي للثروة.

لذلك يجب على الموظفين الساميين في الإدارة العامة التصريح بممتلكاتهم عند توليهم مناصبهم والغرض من ذلك معرفة ومراقبة ذمة الموظفين المالية وضمان عدم ثرائها بلا سبب وبطريقة غير مشروعة ومن أشكاله أيضا تلقي الهبات وهدايا مقابل الخدمات التي تقدمها الحكومة، كالإعفاءات الضريبية وغيرها.[3]

مثل ما هو عليه كل من الوزير الأول السابق " سلال عبد المالك" و" أحمد أويحي " ومدير الأمن السابق "الهامل عبد الغاني" وغيرهم من الجنرالات، فالسلطة التي اكتسبوها في وظيفتهم جعلتهم يستغلونها في اكتساب أموال غير مشروعة مثل أراضي فلاحية و عقارات في معظم أرجاء الوطن دون وجهة حق.

7- الزبونية السياسية :

و تتركز الزبونية على علاقات شخصية لا مؤسسية وعلاقات تبادل لا سلطة وعلاقة تبعية بسبب اللامساواة في موارد الشركاء وطبيعة الموارد المتبادلة والنظام واللامساواة بين الشركاء و بالتالي بدرجة تبعية متنوعة.[4]

---

[1] محمد يونس حمادة الحديثي، **كسب الملكية في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي**، ط1، عمان: دار غيداء لنشر والتوزيع، 2016، ص141.

[2] نصر الدين سليمان محمد، **جريمة الاختلاس المنفعة وتقاضي العمولات من أعمال الوظيفة العامة**، ط1، مصر: المركز العربي لنشر والتوزيع 2018، ص83.

[3] مصطفى خواص، **نفس المرجع السابق**، ص65.

[4] بسام عبد الرحمان المشاقبة، **معجم المصطلحات البرلمانية و الدبلوماسية**، الأردن: دار المامون لنشر والتوزيع ،2011، ص81.

إن الزبونية تتركز على شبكة معاونة تتشكل حول رجل يتمتع بسلطة ما وتزول بزوال السلطة، وأيضا شبكة تتشكل ببناء على العصبيات التقليدية، الأسرة، القبيلة، الجهة ،الدين ....الخ بالإضافة إلى شبكة العصبيات الحديثة الأحزاب والنقابات والمنظمات المدنية.[2][1]

كما أن هناك العديد من مظاهر استغلال السلطة السياسية منها شراء الذمم أو الأصوات للنجاح في الانتخابات وهذا ما يسمى بالمحسوبية السياسية، أيضا التلاعب السياسي ويعني تضليل الناخبين وغيرها من مظاهر استغلال السلطة.

---

[1] مصطفى خواص، **نفس المرجع السابق**، ص61.

[2] **المرجع نفسه** ،ص62.

خلاصة الفصل :

الفساد هو ظاهرة تطورت مع تطور الدولة ومؤسساتها ومجتمعاتها، فالفساد هو التصرفات التي يتعمدها الموظف أو هو تصرفات الموظف اللأخلاقية أو اللامهنية للحصول على منافع خاصة به، فالفساد هو ظاهرة خطيرة بمختلف أنواعه وأشكاله وخاصة الفساد الاقتصادي باعتبار الاقتصاد عصب الدولة، وبما أن السلطة السياسية هي المحرك للاقتصاد فان سوء استخدام هذه السلطة يهلك الاقتصاد.

إن سوء استخدام السلطة السياسية يؤدي إلى تدهور البنية الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الوطني بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو وأيضا عجز ميزان المدفوعات وإيرادات المالية للدولة و غيرها وهذا يوضح أن هناك علاقة تناسبية بين السلطة السياسية و الفساد الاقتصادي، ففساد هذه السلطة يعقبه فساد اقتصادي، كما هو حال معظم الدول النامية.

الفصل الثاني:

علاقة الفساد الاقتصادي في الجزائر بالسلطة السياسية(1999-2019)

الفصل الثاني: علاقة الفساد الاقتصادي في الجزائـر بالسلطـــة السياسيـــة (1999-2019)

تعاني الجزائر كغيرها من الدول العالم من ظاهرة الفساد، فالفساد يؤثر بشكـل كبير على الاقتصاد الوطني، وباعتبار الاقتصاد هو العمـود الفقـري أو العصب لكـل دولــة، فالفساد في الجزائـر ليـس بظاهـرة جديـدة بل هو وليـد ظـروف وعوامـل سيـاسيــة، اقتصادية واجتماعية وتاريخية، فلقد صنفت الجزائر حسب منظمة الشفافية الدولية خلال 20 سنة الأخيرة في ذيل قائمة الدول الأكثر فسادا، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة خلال تلك السنوات، إلا أنه استفحل خاصة خلال عهد بوتفليقة 1999 إلى غاية 2019 لذا سيتم في هذا الفصل تحليل علاقة الفساد الاقتصادي بالسلطة السياسية وذلك من خلال المباحث الأتية:

المبحث الأول: مظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني:مؤشرات الفساد الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث:بعض القضايا فساد وعلاقتها بالسلطة السياسية

المبحث الرابع :اسراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي والتقيم.

المبحث الأول: مظاهر الفساد الاقتصادي في الجزائر

إن الفساد الاقتصادي في الجزائر وليد الظروف السياسية نظراً لعدم الاستقرار السياسي منذ الاستعمار بل منذ استوطان الدولة العثمانية تاركةً مختلف أشكال الفساد من الرشوة واختلاس المال العام وتبديد المال، واستمرت إلى غاية الاستقلال وما بعده.

المطلب الأول: مراحل تطور الفساد في الجزائر

1- **الفساد في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي:** لقد انتشر الفساد الاقتصادي منذ قدوم العثمانيين إلى الجزائر وذلك بطلب من الدولة الجزائرية لحمايتها من الصليبيين آنذاك، فقد استوطن العثمان أكثر من ثلاث قرون بين 1516-1830 حيث كان نظاما عسكريا مركزيا بالرغم من وجود مؤسسات سياسية وإدارية تهدف إلى توسيع المشاركة[1]في إدارة البلاد وتحقيق مبدأ الشورى، إلا أن هذا النظام العسكري انعكس سلبا على تنظيم الدولة الجزائرية حيث كان الحكم يهتم بمصالحهم الخاصة ولا يهتم بالمواطن الجزائري، حيث أثرت هذه التصرفات على طبيعة المجتمع الجزائري، فقد كانت تتميز الدولة العثمانية في الإدارة الجزائرية ب:

- مظاهر الفساد الإداري والرشوة والغش.
- الولاء المطلق للسلطان، عمل الأجهزة الإدارية في إطار حماية الطبقة الحاكمة.
- فساد مالي: استغلال الموارد المالية لمصالحهم الخاصة وانتشار الانحرافات المالية
- الفساد السياسي: انتشار المحاباة والتمييز العنصري بين الجزائريين والأتراك، الوساطة والاحتكار.

2- **الفساد في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية:** كانت الإدارة الجزائرية تحت السلطة المستدمرة حيث كانت نسبة مشاركة الجزائريين في الإدارة لا تتعدى 3،8% خلاف الفرنسيين كانوا يستحوذون على مناصب عليا، وتبقى المشاركة ضعيفة إلى غاية 1960 لتصل إلى 5،3%

فلقد انتشر الفساد خلال الاحتلال الفرنسي، ففي تلك الفترة كان اليهود هم الأكثر ثراء وهم محرك الاقتصاد في الجزائر وصانع القرارات السياسية والاقتصادية فقد تميزوا بمظاهر الفساد منها ابتزاز المسلمين واختلاس أموالهم[2]، فاليهود هم من تواطئو مع فرنسا لاحتلال الجزائر، ففي هذه المرحلة كان الفساد أكثر شدة مما كان عليه في عهد الأتراك.

---

[1] فتيحة حيمر، **ظاهرة الفساد في الجزائر 1989- 2013 دراسة تحليلية وصفية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية و ادارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السايسية، جامعة الجزائر3، 2014، ص93.

[2] **المرجع نفسه**، ص94-102

3- الفساد في الجزائر ما بعد الاستقلال إلى غاية 1989:

بعد الاستقلال مباشرة ورثت الإدارة الجزائرية عن الإدارة الفرنسية مختلف مظاهر الفساد الإداري والمالي، الاقتصادي والبيروقراطي من الرشوة والابتزاز والمحسوبية التي أصبحت إحدى آليات للممارسة والتفرد بها والصعود إلى أعلى المراتب واستعمالها لإغراض وسبل الإثراء غير المشروع، توريط العديد من المسؤولين في قضايا نذكر منها :قضية مجمع سكيكدة للغاز المميع وما ظهر منه من أعطاب، مجمع ارزيو في وهران وقضية مركب عنابة للأسمدة، ومركب الأصنام البلاستيك من خلال استعمال الأجهزة المغشوشة و امتدت هذه المرحلة مابين سنتي 1967- 1978.[1]

تميزت هذه الفترة بنظام الحزب الواحد القابل للفساد موازاة مع السياسة الاقتصادية وعدم وجود آليات للرقابة الفعالة وكثرة تدخل وسطاء يفتقدون إلى النزاهة ويميلون إلى الرشوة ومن بين القضايا قضية تضخيم المجاهدين المزورين الذي وصل عددهم 10000، تهريب 43 مليون فرنك سويسري من خزينة جبهة التحرير الوطني، قضية صندوق التضامن والتي تضمنت اتهامات برموز السلطة بتحويل أموال الثورة حيث أعلن" **أحمد بن بلة**" اختفاء 20كغ من ذهب و800كغ من الفضة و فضيحة 2 مليار دولار في الثمانينات خلال عهد "**الشاذلي بن جديد**" [2] وفضيحة 26 مليار دولار سنة 1983 وهي أول فضيحة هزت الرأي العام.[3]

4- الفساد في الجزائر خلال مرحلة التسعينات 1990- 1999

ساهمت خلال هذه المرحلة مجموعة من العوامل في انتشار الفساد في الجزائر التي مرت حينها بأزمة أمنية، وتزامنت هذه المرحلة بالانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر[4] وشغور في المؤسسات والاتجاه إلى خصصتها (مشروع الأيادي البيضاء بقيادة رئيس الحكومة آنذاك" احمد أويحي") مما خلفت استنزاف المال العام والإثراء غير المشروع، والاتجاه نحو الفساد بطرق أكثر ربحية مثل برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي1994، من خلال المخططات، وارتفاع نسبة الفساد إلى أعلى مستوياته آنذاك من النهب والاختلاس والفساد في المحروقات الإنفاق العسكري .[5] حيث في سنة 1991 تم الإعلان

---

[1] أحلام بركاتي، **دور الحكم الراشد في الوقاية من الفساد حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في التسيير العمومي، كلية الاقتصاد وعلوم التسير، قسم التسير ،جامعة المسيلة، 1017-2018، ص29.

[2] فتيحة حيمر، **نفس المرجع السابق**، ص106.

[3] ياسمين **سبع، جذور الفساد**، تم النشر بتاريخ 2020/01/27،شروق نيوز على الموقع www .youtub.com تم الإطلاع الصفحة يوتوب بتاريخ 2020/07/15.

[4] أحلام بركاتي، **نفس المرجع السابق**، ص.29.

[5] سارة بوسعيد ،وشراف عقون ،« واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته»، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد الخامس، العدد الأول، جوان 2018، أم البواقي، ص 312.

عن بيع 25 % من حقل حاسي مسعود البترولي ب6 أو7 دولار للبرميل في حين من المفروض يباع 12 أو13 دولار لبرميل وهذه خسارة كبيرة للاقتصاد أما الإنفاق العسكري بسب الأزمة الأمنية ارتفع الإنفاق في سنة 1994 من 45 %وفي سنة 1998 بنسبة 100% ليصل 2مليار دولار هذا على حساب الاستثمارات المنتجة.[1]

5- الفساد في الجزائر 1999الى غاية 2019:

تعد هذه المرحلة أخطر مرحلة فساد شهدتها الجزائر وهي مرحلة الدراسة، حيث تورط فيها كبار المسؤولين ورجال الأعمال في البلاد، في فضائح غير مسبوقة، حيث كان لرجال الأعمال القدرة على تعيين وزراء وإنهاء مهامهم بأموالهم، فأصبحت هذه الفئة تمتلك أموال هائلة اكتسبوها خلال العشرية السوداء سمحت لهم القدرة بالتحكم في السوق الجزائرية[2]، كما أن الفساد توسع في البرامج التنموية المتعلقة بالمخططات 2001-2019 خلالها تم نهب ملايير دينارات من خلال المشاريع والصفقات المشبوهة حيث خصصت مبالغ ضخمة للمخططات 2000-2010 حوالي 30مليار دولار ومخطط2010-2014 حوالي 260 مليار دولار والمخطط الخماسي 2015-2019 خصص له 260 مليار دولار، بالإضافة الفساد في مؤسسات الجمارك التي كلفت الجزائر خسائر تقدر بآلاف المليارات منها قضية تهريب الأموال تتعلق بالتزوير من أجل تحويل العملة الصعبة التي ألحقت الضرر بالخزينة بقيمة 200 مليار دينار، بالإضافة إلى قضية تصدير النفايات الحديد من تزوير في القيمة، نوع، الوزن لدى الجمارك قصد عدم استرجاع العملة الصعبة غير المصرح بها من الخارج إلى الجزائر وتكوين حسابات بالعملة الصعبة في الخارج بطرق غير مشروعة خرقا للنظام المصرفي، حيث بلغت الخسائر 150 مليار دينار وأيضا قضية تركيب الكهرو منزلية نظام (SKD) الذي خلف الخزينة 100 مليار دينار وفي 2001 كانت الخسائر تقدر ب450 مليار دينار.[3]

انفجرت خلال هذه المرحلة 4 قضايا فساد كبرى هزت الرأي العام بدايتها فضيحة الفتى الذهبي، قضية ومجمع الخليفة حيت تم فيها الاختلاس وتبيض الأموال، ثم قضيتي سوناطراك 1و2 والتي كانتا تحت قيادة شكيب خليل الذي تم استدعاه من طرف الرئيس السابق بوتفليقة، وقضية كمال شخي "البوشي" تهريب7 قناطر من الكوكايين، وقضايا تركيب السيارات التي تورط فيها كبار المسؤولين والوزراء ورجال أعمال.ولأول مرة في تاريخ الجزائر تم محاسبة ومساءلة أصحاب السلطة والنفوذ، كما أن هناك العديد من القضايا أخرى التي تم التستر عليها.

---

[1] المرجع نفسه، ص 213.

[2] ياسمين سبع، **نفس المرجع السابق.**

[3] نسيم عبد الوهاب، **قضية مدير الجمارك قضايا الفساد 45الف مليار الذي انتقمت منه العصابة**، قناة البلاد على الموقع **www.youtub.Elbilad.tv** تم الاطلاع يوم 2020/07/16.

المطلب الثاني: مظاهر الفساد الاقتصادي في الجزائر

من خلال المراحل التي مرت بها الجزائر فإنها تظهر جملة من مظاهر الفساد الاقتصادي التي تؤثر على النمو الاقتصادي والاقتصاد الوطني و نذكر منها:

1- الرشوة:

تعتبر الرشوة نواة وبوابة الفساد الاقتصادي في الجزائر فقد استفحلت هذه الظاهرة وتفشت بين موظفي الدولة سواء من خلال الصفقات العمومية أو مابين الإدارات ورجال الأعمال وبين كبار المسؤولين والشركات الأجنبية، وانتشرت هذه الظاهرة بين كل مؤسسات الدولة وبين مختلف الأنشطة الاقتصادية، إن لم نقل الرشوة في الجزائر أصبحت ظاهرة حتمية فرضتها بعض الأشخاص لتسيير وتسهيل الأمور الإدارية، وبالرغم من تجريم المشرع الجزائري لظاهرة الرشوة في القانون المتعلق بالوقاية من الفساد 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 [1]الذي ينص على تجريم الرشوة في المؤسسة العمومية والخاصة في المواد 40،28،27،26،25، إلا أن الرشوة ظلت تنخر الاقتصاد الوطني و تؤثر على النفقات العامة للدولة، كما أن الرشوة المقترنة بالصفقات العمومية تمنح الصفقات خارج حدود المنافسة وبالتالي تضعف الموارد الحكومة ويزيد من الإنفاق العام [2] فتساهم في تدهور النمو الاقتصادي وتشكل عائقا حقيقيا أمام التنمية و التنمية المستدمة.

2- غسيل الأموال:

إن تبيض الأموال هي ظاهرة نمت وتطورت خلال السنوات الأخيرة بسبب ظهور رجال الأعمال الجزائريين وخوصصت المؤسسات، كما قد جرم المشرع الجزائري ظاهرة غسيل الأموال ضمن المادة389 مكرر من القانون العقوبات رقم 15/04المؤرخ في 2004/11/10.[3]

فعملية غسيل الأموال هي إخفاء مصادر الأموال الناتجة عن نشاطات غير قانونية والتي تتمثل في تجارة المخدرات وتجار الأسلحة المحظورة والقمار والتهرب الضريبي و غيرها وإدخالها ضمن التحويلات المالية والنقدية ثم إنفاق الأموال في الاستثمارات المشروعة [4]، فبرغم الإصلاحات التي أحدثت على النظام المصرفي الجزائري إلا أن هناك ثغرات استغلها أصحاب رؤوس الأموال غير المشروعة في تصنيف وغسل أموالهم، حيث تمت تحويلات مالية مشبوهة نحو

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 01/06المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مؤرخ في 08 مارس 2006 ،**الجريدة الرسمية** العدد 14، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2006، ص4.

[2] أحمد سلامي،أسماء سلامي و عبد الحق بن تفات « تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر لفترة (2003-2017) » **مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة** ورقلة، العدد 6، سبتمبر 2018، ص112.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون 15/04 المؤرخ في 2004/11/10 المعدل والمتمم لأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات، **الجريدة الرسمية**، العدد 71، الصادر في 2004/11/10،ص10.

[4] حيمر فتيحة، **المرجع السابق**، ص139

البنوك الأجنبية، ومن ابرز هذه التحويلات كان يقوم بها مجمع الخليفة، حيث كان يهرب الأموال بالعملة الصعبة بالرغم من التحذيرات المتكررة من قبل السلطات إلى أن أفلس بنك الخليفة وانهار المجمع [1].أما في قضية الطريق السيار السريع شرق غرب سنة 2015 فقد تم تضخيم تكاليف البناء من 6مليار دولار إلى 17مليار دولار، وأدَانا القضاء الجزائري 14 شخص بتهمة الفساد بغسيل الأموال [2]وغيرها من القضايا التي لا تعدو لا تحصى من الصغيرة والكبيرة التي أنهكت الاقتصاد والخزينة العمومية، وتبقى هذه الظاهرة الأخطر بسبب الطرق الكثير والملتوية في تبيض الأموال.

3- **التهرب الضريبي :**

إن ظاهرة التهرب الضريبي تعتبر الأكثر انتشار واتسعا عن باقي مظاهر الفساد الاقتصادي في الجزائر باعتبار الوعاء الضريبي موردا هاما للخزينة العمومية، فقد بلغ التهرب الضريبي في الجزائر أعلى مستوياته في سنة 1994بمبلغ 9208 مليون دينار وفي 1995 تقلص المبلغ إلى 6962 مليون دينار جزائري فهو مرتفع إذا ما قورن بمستوى الإرادات الضريبة على مستوى الموازنة [3]، كما إن حجم التهرب الضريبي في سنة 2011 إلى غاية 2014 حسب بعض الإحصائيات بلغ حوالي 100 مليار دولار سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة.[4]

وقد أكد رئيس الجمعية للمستشارين الجبائيين أبو بكر سلامي أن هناك عدة فئات تتهرب من الضريبة في الجزائر والتي تمثل عائداتها ضعف ميزانية الدولة[5]، فالمنظومة الجبائية في الجزائر ساهمت بشكل كبير على تهرب العامل الجزائري من الضريبة المنسوبة إليه سواء على الأعمال الحرة مثل (الدروس الخصوصية في منازلهم الخاصة أو عن طريق الكراء، الخياطة، أو الحلاقة) ضف إلى ذلك التهرب الضريبي من طرف رجال الأعمال واللجوء إلى تبيض الأموال من خلال شراء عقارات بأغلى الأثمان في حين هي اقل بكثير وغيرها من مظاهر التهرب الضريبي

---

[1] علي حبيش، **أثار الفساد المالي على الاصلاحات الاقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2013-2014، ص117.

[2] أحمد مرواني، **مكافحة الفساد بالجزائر أقوال بحاجة إلى أفعال**، معهد واشنطن للنشر، بتاريخ 12 ديسمبر2018، على الموقع http://www.washingtoninsitue.org /ar/fikraforum/view/fifghting-com تم الاطلاع على صفحةالويب يوم 8.06.2020.

[3] أحمد سلامي ،اسماء سلامي و عبد الحق بن تفات ، **نفس المرجع السابق**، ص110.

[4] علي حبيش، **نفس المرجع السابق** ، ص99.

[5] **التهريب الضريبي في الجزائر** تم النشر بتاريخ 1اكتوبر 2019 على الموقع http//sud Horizons .dz /ar/2016 تم الاطلاع بتاريخ على صفحة الويب 15./05./2020.

الغش وتضخيم الفاتورات ....الخ، كما يساهم النظام الجبائي في انتشار الرشوة بين الإدارات ورجال الأعمال، حيث قدرت نسبة التهرب الضريبي سنويا حوالي 1,5مليار دولار [1].

من خلال ما ذكر نستطيع أن نقول أن سياسة النظام الجبائي في الجزائر هي السبب في انتشار الفساد الاقتصادي، وضعف الاستثمارات الداخلية والخارجية في البلاد وذلك من خلال الرفع في نسبة الضرائب الرسوم على المستثمرين مما يهرب الاستثمارات والمستثمرين داخليا وخارجيا، حيث تضطر الدولة لتغطية هذا العجز باقتطاع ضريبي على العمال الأجراء و فرض رسوم على السيارات وغيرها من الاقتطاعات الضريبية المجحفة في حق المواطن الضعيف مما أثر بالسلب على نمط حياته ويلجأ إلى استعمال الرشوة وغيرها من مظاهر الفساد، وذلك لسد احتياجاته، وبالتالي يجب إعادة النظر في سياسة النظام الجبائي باعتباره أهم مورد لخزينة الدولة وله دورا في إنعاش الاقتصاد.

4- الفساد في النفقات الحكومية:

إن ظاهرة الإنفاق الحكومي من أكبر المشاكل التي تعانيها الدولة الجزائرية بسبب الفساد الذي يظهر في الصفقات العمومية و المشاريع، فان الإسراف وإهدار المال في أشياء غير منتجة يعد خطرا على موارد الدولة مما يؤثر على انتعاش اقتصادها.

فنسبة الإنفاق العام من10مليار دولار في سنة 1994 ليرتفع 50مليار دولار في السنوات الأخيرة وهي نسبة [2]مرتفعة جدا وهذا الارتفاع يساهم في الاختلاس وذلك يتمثل في إبرام الصفقات المشبوهة وتضخيم الفواتير في المؤسسات العمومية والاقتصادية.

5 -اختلاس المال العام:

إن اختلاس المال العام في الجزائر هو بؤرة الفساد الاقتصادي، حيث لا تكاد تخلو مؤسسة جزائرية مهما كان نوعها معلنة أو غير معلن عنها من الاختلاس واستعمال مختلف الطرق نهب المال العام، فمنذ الثمانينات حصلت العديد من قضايا الاختلاس من خلال الصفقات العمومية والاستثمارية المشبوهة، ففي سنة 1988 بلغت قضايا الصفقات التجارية والاستثمارية حوالي 26مليار دولار وفي 1996 حوالي 1698 قضية مست الاقتصاد الوطني فقد قدرت المبالغ المختلسة حوالي 3,5 مليار دولار، إلا إن في السنوات الأخيرة ازدادت نسبة قضايا الاختلاسات في سنة 1999 تم استراد قطع غيارات مزورة تقدر ب 3مليون دولار، وفي 2000 فضيحة الحجار التي تقدر ب4،1 مليار دولار أما في فضيحة البنك الجزائر تم اختلاس 400 مليون دولار ناهيك عن بنك الصناعي والتجاري حوالي 7،1مليون دولار، فمجمع خليفة 1،5 مليار دولار، ضف إلى

---

[1] احمد سلامي، أسماء سلامي وعبد الحق بن تفات، **نفس المرجع السابق**، ص 110.

[2] **نفس المرجع** ، ص111.

قضايا الدعم الفلاحي كلفت الجزائر المئات من ملايين الدولارات وغيرها من الاختلاسات التي أنهكت الخزينة العمومية .[1] أما قضية تركيب السيارات2018 التي هزت الرأي العام فقد كلفت الخزينة العمومية حوالي 77000 مليار سنتيم المتعلقة بالإعفاء الضريبي عن غير وجه حق أما الصفقات العمومية حوالي 110 مليار دينار وحوالي 75 مليار أودعت لصالح حملة بوتفليقة [2]. وغيرها من الاختلاسات الخفية خلال العشرين سنة الأخيرة.

6- ظاهرة تهريب المخدرات:

تدخل هذه الظاهرة ضمن أخطر الجرائم للفساد الاقتصادي في الجزائر باعتبار هذه الظاهرة تندرج ضمن ظاهرة غسيل الأموال التي تعد أخطر جريمة على الاقتصاد الوطني، فخلال السنوات الأخيرة ازدادت ظاهرة تهريب المخدرات في الجزائر بطريقة ملحوظة، فبالرغم من أن الجزائر غير منتجة للمخدرات إلا أنها أصبحت وجهة للاستهلاك والتجارة بها، حيث أظهرت إحصاءات الدرك الوطني في عام 2004 مثلت تجارة المخدرات 24%من مجموع الجرائم المنظمة في الجزائر حيث تعتبر الجزائر هي بوابة عبور المخدرات لدول أوروبية وافريقية مما زاد من تعقيد في السيطرة عليها، كما أن ليس من السهل السيطرة على هذه الظاهرة باعتبار أن بارونات المخدرات هم أشخاص يعملون في الخفاء [3] لذلك التحقيقات تكون على صغار التجار كما في سنة 2018 تم حجز 7 قناطير من الكوكايين وهي تعتبر أخطر قضية شهدتها الجزائر في تاريخها وذلك بسبب تورط كبار المسؤولين فيها، فان الحد من هذه الظاهرة ليس بالأمر الهين.

---

[1] علي حبشي، **نفس المرجع السابق** ، ص102.

[2] نوارة باشوش والهام بوتلجي، **حقائق صادمة وأرقام مرعبة**، تم النشر بتاريخ 2019/12/04 على الموقع www.echoroukonline.com تم الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/09/1.

[3] **المرجع نفسه** ، ص111.

المبحث الثاني : مؤشرات الفساد الاقتصادي في الجزائر

هناك مؤشرات عديدة تضعها المنظمات الدولية المختلفة لمكافحة الفساد وترتيب الدول من خلالها وهذا ما يسمى مختلف مظاهر الفساد، لذا ومن خلال إطلاعي على بعض تقارير منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي سيتم التطرق لترتيب الجزائر ضمن مؤشرات مدركات الفساد وإختيار أهم المظاهر كتبييض الأموال والرشوة.

أولا: مؤشرات الفساد في الجزائر

جدول رقم 01 : تطور مؤشرات الفساد في الجزائر (2003-2019)

السنة	قيمة المؤشر	التصنيف	عدد الدول
2003	10/2,6	88	133
2004	10/2,7	97	146
2005	10/2,8	97	159
2006	10/3,1	84	163
2007	10/3	99	180
2008	10/3,2	92	180
2009	10/2,8	111	180
2010	10/2,9	110	178
2011	10/2,9	112	183
2012	100/34	105	176
2013	100/36	94	177
2014	100/36	100	175
2015	100/36	88	176
2016	100/34	108	176
2017	100/33	112	180
2018	100/35	105	180
2019	100/35	106	180

المصدر: إعداد الطالبة بناء على معطيات المنظمة الشفافية دولية(تقارير مؤشرات مدركات الفساد(2003-2019)http://http.transparparency.org

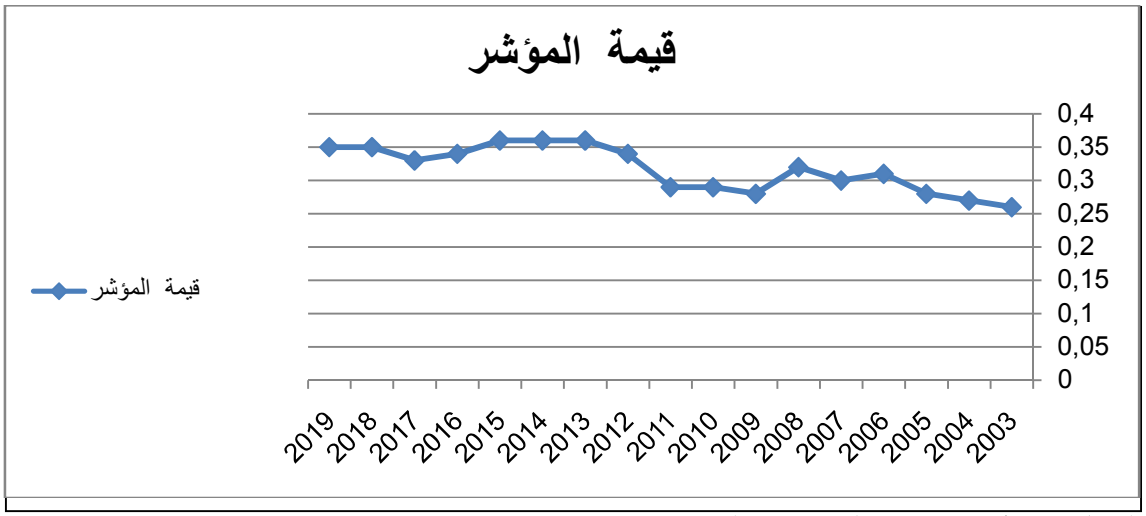

الشكل رقم 1: مؤشرات الفساد في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد منظمة شفافية الدولية http://http.transparparency.org

لقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 31 أكتوبر 2003[1]، حيث تم إعتماد مقياس مدركات الفساد على عدة معايير وهو مقياس موحد من (0) إلى 10 حيث تمثل(0) الأكثر فساد و 10 الأكثر نزاهة وأدنى مستويات درجات الفساد، وتم تعديل المقياس بداية 2012 من(0) إلى 100حيث 100 الأكثر نزاهة و(0) الأكثر فساد.[2]

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن "**مؤشر مدركات الفساد** " التي تصدرها المنظمة في كل سنة، حيث سجلت نسبة فساد خلال السنوات 2003الى 2005 لا تتجاوز 2,8 و ترتيبها لا يتعدى 97 من بين 159 دولة في 2005 وصنفت من بين الدول الأكثر فسادا.

أما في سنوات 2006 إلى 2008 انخفضت معدلات نسبة الفساد مقارنة بالسنوات الماضية، فقد وصلت 3،2 و هي الأعلى قيمة عرفتها الجزائر منذ 20 سنة، إلا أنها تبقى ضعيفة باعتبار 3 قريبة من الصفر و الصفر هوأدنى مستويات الشفافية كما صنفت 92 من بين 180 دولة الأكثر فسادا،ما لبثت 2008 إلى أن تراجعت في سنة 2009الى 2011 حيث تحصلت على المرتبة 112 من أصل 183في سنة 2011 وبمعدل ثابت في 2010 على قيمة2،9 و هذا يدل على الانتشار الواسع لمختلف أنواع الفساد وأشكاله ويثبت عن عدم وجود نية صادقة على مجابهة الفساد من قبل الجهات المكلفة بمكافحته.

وفي سنة 2012 سجلت الجزائر قيمة مؤشر 34من أصل 100 وصنفت في الترتيب 105 من أصل 176 دولة حيث ارتفعت ب6 مراكز مقارنة بسنة2011 التي سجلت 112 ولكن

---

[1] سارة بوسعيد وشراف عقون، **نفس المرجع السابق**، ص320.

[2] مداحي عثمان ،« دراسة وصفية تحليلة لمؤشرات المنظمة الشفافية دولية (مع الإشارة حالة الجزائر »، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد الخامس، العدد2، جامعة بشار، أوت 2019، ص734.

تبقى من بين أكثر دول فسادا، وفي سنتين 2013 و2014 نخفض مستوى الترتيب إلى 105، 94 بنفس قيمة المؤشر 36 من أصل 100وهذا يدل على استمرار الفساد الذي ينخر الاقتصاد الوطني.

وفي 2016 تراجعت الجزائر إلى المرتبة 108 عالميا من بين 176 دولة وحصلت على قيمة مؤشر بدرجة 34 من أصل 100و في 2017 تحصلت على الترتيب 112 من 180 دولة ونفس الترتيب الذي تحصلت عليه في 2011 وهذا يدل أن الجزائر بقيت مستمرة على تحقيق نفس النتائج من 2003 إلى 2019، وإذا ما لحظنا المنحى المنجز السابق نلاحظ أن التغيرات طفيفة جدا ويظهر المنحى تقريبا ثابت وارتفاع طفيف جدا ثم طيلة هذه السنين وهذا ما يدل على وجود الفساد طيلة هذه الفترة.

ثانيا :مؤشرات تبيض الاموال في الجزائر

جدول رقم 2 تطور مؤشرات تبيض الأموال في الجزائر(2012-2018)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمةالمؤشر/10	5،50	6،60	6،61	6،57	6,50	6،40	6،35	6,74
التصنيف	88	39	45	41	51	34	29	19
عدد الدول	147	152	156	155	152	131	130	141

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معهد بازل للحوكمة

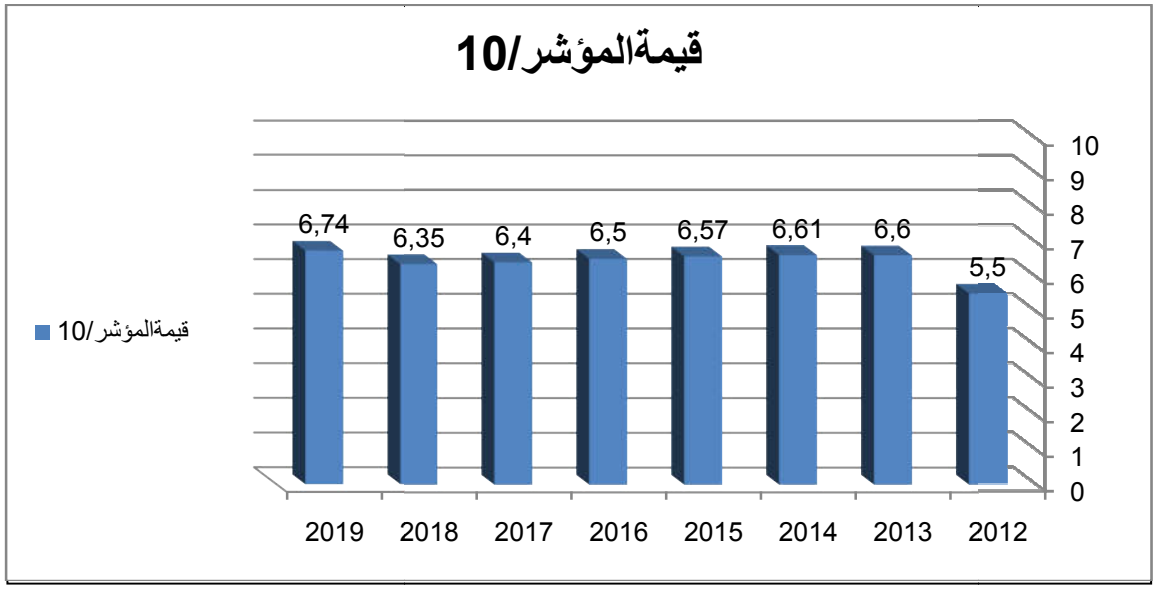

Baslegoverenance.org/basl- aml index

الشكل رقم 2: تطور مؤشرات تبيض الأموال في الجزائر(2012-2018)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معهد بازل للحوكمة

Baslegoverenance.org/basl- aml index

لقد سجلت الجزائر في سنة 2012 على حسب" **معهد بازل للحوكمة**[*] "مرتبة 88 من 147من بين الدول المحاربة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب بمعدل 5،5 وهي نسبة مرتفعة باعتبار الصفر (0) هي مؤشر يدل على الأكثر دول المحاربة لتبيض الأموال، وفي 2013 تراجعت إلى 6،60 من أصل 10 برتبة 39 من بين 152 دولة حيث تراجعت 49 مركزا وهذا يعود إلى تهريب الأموال من حسابات بنكية مشبوهة تفوق ملايير الدولارات كما كبدت الإقتصاد الوطني خسائر فادحة.

وخلال السنوات 2014،2015،2016 سجلت2014 قيمة مؤشر 6،61و نحو ترتيب 45 وهو ارتفاع 7 مراكز في مكافحة غسيل الأموال هذا الارتفاع يدل على عدم وجود إصلاح حقيقي أو مشابه برغم وجود قوانين تحارب الفساد وباتت تتراجع في الترتيب خلال سنوات الموالية ففي سنة 2017 تراجعت ب17 مركزا بترتيب 34 من بين 131 دولة وتستمر في تراجع في 2018 ب5 مراكز بترتيب 29 بقيمة مؤشر 6،35 هي اضعف رتبة شهدتها الجزائر تليها سنة 2017 وهذا يدل على تفشي الفساد الذي عم البلاد خلال هذه الفترة و عدم وجود مجهودات على مكافحة غسيل الأموال من قبل المصارف ولذا سجلت الجزائر من قبل معهد "بازل للحوكمة " من بين اضعف الدول المكافحة لمحاربة غسيل الأموال.

ثالثا : الرشوة في الجزائر

جدول رقم 03 الرشوة في الجزائر

السنة	قيمة المؤشر	الترتيب
2014	36	101

المصدر : http://ar-actualitix.com.country/wld/ar-corrption –preception index

إن تحديد مؤشر الرشوة ليس بأمر الهين فعملية تتم عن طريق استبيان يُقدم في المؤسسات وتُوزع على الموظفين فقد تمت هذه دراسة شملت 162 ألف و136 شخص في 119 دولة حسب المنظمة الشفافية الدولية في مارس 2014 انتهت خلال سنة 2017 ومحصلة التقارير الإقليمية التي تم إنجازها طيلة تلك الفترة وتحدد الاختلاسات الرئيسية في النتائج حسب المكان.[1]

---

[*] معهد بازل للحوكمة : مركز اختصاص مستقل غير هادف للربح يعمل في جميع أنحاء العالم لتعزيز الحوكمة و مكافحة الفساد و الجرائم المالية مثل غسيل الأموال

[1] عبد السلام بارودي، **تقرير دولي عن الرشوة بالجزائر** تم النشر بتاريخ 2017/11/30 علي الموقع www.maghrebvoice.com/Algerian/2017 تم الإطلاع على صفحة الويب في 2020/09/05.

المبحث الثالث: بعض القضايا الفساد الاقتصادي و علاقتها بالسلطة السياسية

شهدت الجزائر خلال العشرين السنة السابقة العديد من قضايا الفساد التي أثرت على بنية الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى والبنية الاجتماعية والسياسية، ولفهم الفساد الاقتصادي وعلاقته بالسلطة السياسية طرحنا أربع قضايا كبرى خلال عُهدت بوتفليقة 1999-2019 ومن بين هذه القضايا هي على التوالي.

المطلب الأول: قضية عبد المؤمن خليفة

1- لمحة عامة حول القضية

تعتبر هذه القضية من أكبر فضائح الفساد في تاريخ الجزائر، عبد المؤمن الخليفة ذلك الفتي الذي لقب بالفتى الذهبي، الذي نافس كبار أثرياء العالم في فترة وجيزة حيث اعتبرت قضيته" قضية القرن" هو رجل أعمال جزائري كانت بداية مشاوره العمل في الصيدلة مع والده وهو في سن 24 بعد وفاة أبيه سنة 1990، كانت أول بداية دخوله في مجال المشاريع هو إنشاء قسم التحاليل الطبية، تعليب بعض المواد الصيدالية [1]، تم تأسيس شركة صيدلية وعلى إثرها حصول على رخصة إستراد الأدوية لدى العديد من الشركاء الفرنسيين معروفة باسم k.R.G FARMA فجنى منها ثروة طائلة ولكن توقف عمله لأسباب غامضة، وسع مشاريعه في نهاية التسعينات وكانت انطلاقته بعد تأسيس الخليفة بنك هذه الانطلاقة حولت الشاب عبد المؤمن من صيدلي بسيط إلى اكبر رجال أعمال في الجزائر.[2]

تم إنشاء الشركة بنك الخليفة 25 مارس 1998بعد حصوله على ترخيص من محافظ بنك الجزائر حسب المقرر رقم 02.98[3] وحصوله على المال برهن صيدليته ومسكنه[4]، وفي فترة وجيزة سميت باسمه بنك خليفة (في هذه الفترة كانت لا تزال الجزائر في الحقبة السوداء حيث تم استغلال المسؤولين مناصبهم وتوقيع تراخيص لعبد المؤمن خليفة بفتح البنك)، على اثر هذا البنك أصبح خليفة من أكبر رجال الأعمال ونال شهرة وثروة طائلة حيث كانت نسبة الأرباح لزبائن المودعين مرتفعة تصل إلى 17% بينما كانت عند البنوك الوطنية 6 % مما رفع عدد الزبائن

---

[1] فتيحة حيمر، **نفس المرجع السابق**، ص172.

[2] نهاية الفتى الذهبي، تم النشر في 23 يونيو 2015 على الموقع .

www.arbic CNN .com/amphtml /world/2015/06/24algerkhalifa-court تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/05/06.

[3] نور الدين ختال، **امبراطورية الخليفة،البداية والنهاية** تم النشر بتاريخ 15.ماي2015 على الموقع www.elhiwardz.com/national/12197 تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020./05/7.

[4] فتيحة حيمر، **نفس المرجع السابق**، ص 272.

إلى 1,5 زبون و 1,5 مليار كقيمة أولية، فكان الخليفة يبدد أموال المؤسسات العمومية والخاصة والشعب المودعة في بنكه حيث كان يوزعها على أصدقائه وشخصيات ومشاهير و فنانين.

في نهاية التسعينات أسس خليفة شركة الطيران في 30 جوان 1999 برأسمال قدره 500 مليون دينار وتحصل على الرخصة بعد تحرير النقل الجوي وكان تأسيسها وفي الوقت التي كانت فيه المطارات الجزائرية خالية بسب مغادرة معظم شركات الطيران للمطارات الجزائرية حيث كانت فرصة لنجاح عبد المؤمن خليفة وتحقيق ثروات هائلة، حيث نجح في اقتناء أكثر من 30 طائرة لتعزيز أسطوله ابتداء من 1999 ليصل الأمر إلى محاولة اقتناء طائرات كبيرة الحجم من طراز "بوينغ " و" ارباص" والرحلات طويلة [1]، توسعت إمبراطورية الخليفة وتوسعت نشاطات البنك و التي أطلق عليها مجمع بنك خليفة.

من بين أهم المشاريع لمجمع خليفة هي:

- أول جوان 1999 تأسيس خليفة "ايروبز" وهي شركة ملك عبد المؤمن خليفة بمقدار 500 مليون دينار؛
- 13 جوان 2000 تأسيس خليفة للإعلام الآلي شركة برأسمال 100مليون دينار 50% من رأسمالها لبنك الخليفة و 50 % لخليفة إيرويز؛
- 13 جوان 2000 تأسيس خليفة للوقاية و الأمن شركة ذات مسؤولية محدودة برأسمال يقدر ب 100 مليون دج 50 % من رأسمال البنك و50 % لخليفة ايرويز ؛
- أول اكتوبر 2000 تأسيس شركة خليفة "كاترينق" شركة ذات مسؤولية محدودة برأسمال يقدر ب 100 مليون 50 % من رأسمال البنك و50 % لخليفة ايرويز ؛
- 02جانفي 2001 تأسيس خليفة لتأجير السيارات شركة ذات مسؤولية محدودة برأسمال يقدر ب 100 مليون 50 % من رأسمال البنك و50 % لخليفة ايرويز؛
- 13 فيفري 2001 قام بشراء شركة للطيران "انتينياإيرلينز رأسمال يقدر ب135.330.000.00 د.ج؛
- 26جوان 2001 تأسيس خليفة للخياطة شركة ذات مسؤولية محدودة برأسمال يقدر ب 100 مليون 50 % من رأسمال البنك و50 % لخليفة ايرويز؛
- 16اوت 2001تاسيس خليفة للطباعة شركة ذات مسؤولية محدودة برأسمال يقدر ب 100 مليون 50 % من رأسمال البنك و50 % لخليفة ايرويز؛
- 25ديسمبر 2001تاسيس خليفة للبناء شركة ذات مسؤولية محدودة برأسمال يقدر ب 100 مليون 50 % من رأسمال البنك و50 % لخليفة ايرويز؛

---

[1] **المرجع نفسه**، ص273.

- 15جويلية 2002 تأسيس خليفة للصناعة شركة ذات مسؤولية محدودة برأسمال يقدر ب 5 ملايين د.ج 60 % من رأسمال البنك و20 % لكريم إسماعيل و 10 % لبختي ابراهيم 10 % لبن حمدين فريد؛
- 15جويلية 2002 تأسيس خليفة للصحة يقدر ب 5 ملايين دج 60 % من رأسمال البنك و20 % لكريم إسماعيل و 10 % لبختي إبراهيم 10 % لبن حمدين فريد.

وسع خليفة نشاطاته وأصبح له فروع وسمى مجمع خليفة بالإضافة إلى فروع في الخارج تتمثل في خليفة لدواء خليفة لتلفزيون في فرنسا "خليفة نيوز بانجلترا وشركة "فليب هولزمان".[1]

2: مظاهر الفساد الاقتصادي في القضية

خلال نشاطات مجمع الخليفة قام بنك الجزائر بمهمة تفتشية لحسابات بنك خليفة ووجد عدة تجاوزات وخروقات التي قام بها مسيرو البنك هي:

-بيع الأسهم وتغير المسؤولين.

- مخالفة القواعد الحذر ومنح 21 مؤسسة، قروضا تتجاوز أموالها الخاصة.
- عدم قيام البنك بإعداد البيانات المحاسبة الشهرية.
- تجاوز نسبة 20 بالمائة فيما يخص بالقروض الممنوحة لمسير البنك إخلالا بأحكام المادة 163 من قانون النقد القرض.
- عدم تسجيل الفوائد المستحقة وغير المنتهية على القروض الممنوحة لزبائن.
- وجود تناقضات بين التصريحات الإحصائية المقدمة من قبل مديرية الميزانية لبنك الجزائر وبين التحولات الفعلية.
- التحويلات المتعلقة بعمليات الاستيراد وجد بها فورقات بين الفواتير النهائية ونماذج الدفع إذ قامت بتحويل 33500.00دولار أمريكي للاستيراد تحلية تصفية مياه البحر التي حددت ب51 مليون دولار أمريكي بدون وجود وثائق مفسرة لهذه التحولات ولاسيما وثائق شحن الجمارك.[2]

"لقد بينت فصول القضية أن الفتى الذهبي تم اصطفاؤه بعناية من قبل السلطة الفعلية لأنه يمثل شخصية فعلية "النموذج "تصلح لرعاية، لكي يؤدي أدوار تثير من بينها تسويق صورة حسنة للجزائر غير تلك التي أساءت طوال العشرية السوداء وعليه اجتهد خليفة لتلميع صورة بلده بوصفه المكان الذي يوفر فرص نجاح والربح".[3]

---

[1] نور الدين بختال، **نفس المرجع السابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

[3] محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي و الدولة السلطوية حالة الجزائرمنذ الاستقلال**، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،2017، ص199.

وفي نوفمبر 2003 تم توقيف ثلاث مسؤولين فارين بالأموال إلى الخارج تقدر بإثنان (2) مليون دولار، من هنا بدأت تتكشف فضيحة الفساد، ووضع مجمع الخليفة تحت التصفية بعدها فر الخليفة إلى انجلترا، ليتم توقيفه بموجب مذكرة توقيف دولية ببريطانيا منذ سنة 2007 إلى 2010 حيث سلمت السلطات البريطانية عبد المؤمن خليفة بعد لإعلان عن محاكمته غيابيا بالسجن المؤبد وتم محاكمته في 2010 بالسجن 18 سنة[1] وتوقيف حوالي 75 متهما و300 شاهدا[2]، اتهم عبد المؤمن خليفة بشتى أنواع الفساد الرشوة، تبديد الأموال، غسيل الأموال وإختلاس المال العام.

3. علاقة السلطة بالقضية

من خلال القضية نلاحظ كيف لفتى صغير أن يحقق ثروة طائلة بهذا الشكل ،هل هناك أشخاص تحت سترة الفتى الذهبي هل هم كبار المسؤولين من الحكومة أو كبار الجنرالات فلا يمكن بناء ثروة بهذا الشكل و بهذه السرعة إلا إذا كان هناك دعم من طرف السلطة الحاكمة الخفية أو السلطة السياسية، ودليل في هذه القضية لم يتم محاكمة المسؤولين برغم من تورطهم في القضية، وهل تم استغلال الخليفة من قبل أطراف مجهولة داخليا وخارجيا من اجل نهب ثروات البلاد أو من اجل تصفية الحسابات.

يبدو الوضع واضحا فإنشاء المجمع وانهياره في فترة وجيزة ما يدل على استخدام الخليفة من أجل نهب ثروات بطرق غير مشروعة، بتواطؤ السلطة السياسية لان تجاوزات المجمع ناتجة عن وجود دعم من طرف السلطة السياسية لها نفوذ تستغل مناصبها لتحقيق أهدفها وبتالي تساهم هذه الفئة في تفشي الفساد الاقتصادي من اختلاس المال العام والرشوة تبديد المال، استغلال النفوذ، فعدم استدعاء كبار المسؤولين وعدم محاسبتهم يبين مدى تلطخ أيادي السلطة السياسية في قضية عبد المؤمن الخليفة.

المطلب الثاني: قضية سوناطراك (شكيب خليل)

1-لمحة عامة حول القضية

لم تكد الجزائر تنهض من فضيحة خليفة حتى تتفاجىء بفضيحة أخرى الأكثر فساد وهي" قضية سوناطراك" التي هزت الجزائر والعالم بسبب تورط هذه القضية بشركات أجنبية عالمية.

شركة سوناطراك هي أكبر شركة بترولية في القارة الإفريقية تتميز هذه الشركة بتنوع نشاطاتها وتنوع شركاتها المتعددة الجنسيات، تعتبر هذه الشركة هي العصب الوركي الاقتصاد الوطني حيث تعتمد 90% من عائداتها على النفط والغاز، ظهرت فضيحة سوناطراك مع تولي

---

[1] نهاية الفتى الذهبي، **نفس المرجع السابق**.

[2] فتيحة حيمر، **نفس المرجع السابق**، ص276.

"شكيب خليل " وزيرا للطاقة، تورط "شكيب خليل" و"محمد مزيان" في الفضيحة سوناطراك-1- قضية ايني سايبم الايطالية وقضية سوناطراك 2 المتعلقة برشاوي من قبل مدير "ايني" للفوز بالصفقات خارج الإطار القانوني.

ملابسات قضية سوناطراك 1و 2

انفجرت قضية سوناطراك بعد تسريب موقع "ويكليكس" لوثائق سرية لسفارة الأمريكية بالجزائر تشرح الفساد الذي ينخر أهم عائد للاقتصاد الوطني التي أثارت ضجة إعلامية في أوروبا[1]، باعتبار القضية لها علاقة بشركات أوربية عالمية كبرى ألمانية وفرنسية وايطالية. فتم تعيين شكيب خليل باعتباره خبير، اشتغل مستشارا للبنك دولي مكلف بسوق النفط وترأسه لمنظمة أوبك العالمية 2001الى 2008، وفي 2010 تولى منصب وزير الطاقة حيث كان مقرب لرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وتعين محمد مزيان كمدير العام لسوناطراك.

قضية مجمع شركة الألمانية: حيث تحصلت هذه الشركة على 5صفقات مشبوهة بقيمة 1100 مليار سنتيم وهي مجمع شركة ألمانية" كونتال ألجيريا فون واراك بليتاك" تعمل على إنشاء نظام المراقبة البصرية والحماية الالكترونية للمجمع مركبات سوناطراك على مستوى التراب الوطني، دخل المجمع الألماني في السوق الجزائري في 2005 واستطاع بتواطؤ مع المدير العام محمد مزيان و نجليه بشير فوزي ومحمد رضا الحصول على امتيازات غير مبررة وهذا على حساب المصلحة الاقتصادية للشركة رغم أن القانون لا يسمح للمسير ينتفع من الصفقات التي تخص المجمع مع أي شركة.

من خلال ملابسات القضية تبين وجود اتفاق بين محمد مزيان رضا ابن رئيس المدير العام لشركة سوناطراك وأل إسماعيل محمد رضا جعفر مسير الشركة ذات المسؤولية المحدودة "كونتال الجيري "على العمل سويا وبمساعدة نائب المدير بلقاسم بومدين، يتضمن فحوى الاتفاق إعطاء وزير الطاقة والمناجم "شكيب خليل "الموافقة على الصفقة بإشراك الشركة الألمانية " FUNKWER" مع شركة كونتال الجيري المختصة في المراقبة البصرية والحماية الالكترونية بتاريخ 2005/09/28 والتي يعد فوزي بشير ابن مزيان شريكا فيها ويملك 200حصة بقيمة 2مليون دينار، تمت هذه الصفقة بحكم أن شركة كونتال الجيري لا تملك المؤهلات المهنية تكنولوجية لإبرام عقود مع سوناطراك، حيث تمت الصفقة مع "كونتال فوكراك بليتاك" بمبلغ 1.960.760.816.79د.ج حوالي 197 مليار سنيتم، وتمت العملية بسرية ولم يتم النشر عن

---

[1] صلاح الحسن، **قضية سوناطراك أكبرقضية فساد في الجزائر في 5اسئلة،ساسة منوعات الاكثر قراء**، تم النشر بتاريخ 1ابريل 2015 على الموقع www.sasapost/com/the-largest-corruption-case -in algeria/تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/06/23.

طريق إعلان المناقصات وذلك بأمر من نائب مدير العام بلقاسم بومدين، فيما تبين التحقيق انه لم تحصل على مفاوضات حول العرض التجاري الذي قدمه المجمع الألماني ولكن بموجب تعديل التعليمة15-408 حيث تم مشاركة مجموعة من الشركات والمجمعات الأجنبية في المناقصات وتقديمها عروض تقنية ودراستها، وقدمت "كونتالفوراك "عدة عروض على عدة منشآت وكانت مرتفعة مقارنة مع شركة VAST بقيمة حوالي 30670.629391.7د.ج للحصة الواحدة وشركة MARTEC SERبقيمة6.484.004.424 للحصة الواحدة وهي اقل عرض كان عرض كونتال فراك اكبر بقيمة40% بعدما تم انخفاضها بنسبة 4, 11%بعد إجراء مناقصة بالرغم ذلك تم خرق القانون في إبرام الصفقات وعدم اخذ العرض اقل تكلفة ولم يأخذ مبدأ المنافسة حيث تم تحت ضغوط ابن المدير العام ونائبه لوجود مصالح شخصية لابن المدير، بعد انسحاب شركة SIEMENCE اقترح بلقاسم بومدين على محمد مزيان لإعلان عن المناقصة محدودة وحرمان الشركات الثلاث منها وتقسيم الحصة 5على الحصص التي منحها إلى شركات أخرى، وتم تقديم 200مليون دولار رشاوي مقابل تمكين شركة سايبام الايطالية. [1]

شركة "سايبام" الايطالية؟ هي احد أطرف القضية، وهي شركة مختصة في أشغال الهندسة المرتبطة بالمحروقات بدأت نشاطها في الجزائر 1968، شرعت في انجاز أنبوب غاز بطول 500كلم يربط بين حاسي رمل ارزيو مباشرة بعد 5سنوات من تأسيس سوناطراك وعمليات استكشاف واسعة في حاسي مسعود.[2]

فلقد استمرت شركة "سايبام" في توغل في شركة سوناطراك وذلك بفضل شكيب خليل ومدير العام وابن أخته، حيث بلغت 88 مشروع بقيمة 11 مليار دولار في ظرف 3سنوات خلال 2006- 2009.

2- مظاهر الفساد الاقتصادي في القضية

ظهرت ملابسات القضية بعد تحري الحكومة الايطالية في محكمة ميلانو عن أسباب ارتفاع نمو الشركة في الجزائر إلى غاية وصول اسم شكيب خليل وكانت الفضيحة هي الأكبر فلقد تم إيقاف أكثر من 18 متهما[3] من بينهم رجال سياسين ورجال أعمال،" شكيب خليل" وزير الطاقة و"محمد مزيان" مدير عام لسونطراك سابق، "فريد بجاوي" الذي شغل منصب مسؤولية بسوناطراك ونجل "محمد مزيان"، ونائبة و بعض المديرين التنفيذين بتهمة تتعلق بقيادة، جماعة أشرار، تبيض

---

[1] بوساطة حنان، **فضيحة سوناطراك القصة الكاملة**، تم النشر بتاريخ 2015/03/7، أخبار اليوم على الموقع، www.adjaziress.com alhتم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/05/03.

[2] فتيحة حيمر، **المرجع السابق**،ص.285.

[3] **المرجع نفسه**، ص.286.

الأموال، إبرام صفقات عمومية اقتصادية مشبوهة، استغلال السلطة والنفوذ وتلقي الرشوة بملايين الدولارات، اختلاس أموال عمومية.

قام شكيب خليل بالفرار إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصدرت مذكرة توقيف دولية في حقه وزوجته وابنيه إلا أن تم الإلغاء المذكرة بحجة الخطاء الإجرائي ما دفع وزير العدل السابق حافظ الأختام محمد شرفي ونائبه بإنهاء مهامها [1]، وفي 2016 تم تبرئة معظم المتهمين من المسؤولين والبعض استنفذ عقوبتهم كونهم قضوا الأحكام الصادرة في حقهم، وهي 6سنوات لكل من إسماعيل محمد رضا، علي بلقاسم بومدين نائب الرئيس المدير العام المكلف بالمنبع ب5سنوات، ب6سنوات محمد رضا مزيان نجل محمد مزيان و5سنوات مزيان فوزي بشير، مع غرامات مالية متفاوتة.[2]

وفي سنة 2018 كما أصدرت المحكمة الايطالية في مدينة ميلانو ببراءة الشركة "ايني" للصناعات البترولية ورئيسها "باولو سكاروني" من تهم الفساد الدولي في الجزائر. [3]

و الغريب في هذه القضية يتم تبرئة شركتي "ايني و سايبام"، وكل المتهمين في قضية الفساد من قبل محكمة ميلانو يوم 17.01.2020، وأن فضيحة رشاوي 200مليون اورو التي دفعت للموظفين بسوناطراك منهم فريد بجاوي، سمير اورياد وعمر هبور ومسؤولي"ايني وسايبام وألغت قرار بمصادرة 197 مليون اورو من أرصدة سايبام التي كانت تمثل قيمة الرشاوى المفترضة.[4]

3- علاقة السلطة السياسية بالقضية :

تبدو القضية غامضة، كيف لقضية كبدت الخزينة العمومية ملايير الدولارات ويتم اتهام مسؤولين وثم تبرئتهم ومكوثهم لسنوات في السجن ثم يتم تبرئتهم وعدم إدانة كبار المسؤولين من بينهم شكيب خليل وزير الطاقة السابق وما يثير الجدل كيف يمكن محاكمة جزائرين في محكمة ميلانو وتبرئتهم من تلاقي الرشاوي من قبل شركة "سايبام وايني"، فإذا كان الكل بريء سواء الشركتين والمسؤولين في القضية فمن يا ترى المسؤول عن الفضيحة و الأموال المنهوبة.

---

[1] سميرة بلعمري، **حبل فضيحة سوناطراك يقترب من رقبة شكيب خليل**، تم النشر يوم 07/22/ 2019على الموقع www.choroukonline.com تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 07/27 / 2020.

[2] ع.نجمة، **المحكمة تفرج عن جميع المتهمين في قضية سوناطراك** تم النشر بتاريخ 2016/02/02 على الموقع www.elkhabar.com تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/27.

[3] محكمة ايطالية تبرئ شركة " ايني" النفطية من قضية فساد تتعلق بسوناطراط الجزائرية ، تم النشر في 09/20/ 2018على الموقع / http://s/amp.france24.com تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/20.

[4] حسان حويشة ، **تبرئة بجاوي سكاروني وكل المتهمين في فضيحة سوناطراك ايني وسايبم** ،شروق الاين، تم نشر بتاريخ 2020./01./17 على الموقع http://www.echorouk online.com تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07./27.

نلاحظ ككل مرة انه لا يتم محاسبة ومساءلة أصحاب السلطة والنفوذ، حيث يتم التستر عليهم في العديد من قضايا الفساد، فأصحاب السلطة السياسية يستغلون مناصبهم ونفوذهم في تحقيق أهدافهم واستعمال شتى وسائل الفساد من الرشوة وتبديد المال العام من خلال الصفقات المشبوهة، وعمليات الاختلاس وتبيض الأموال وبالتالي أصحاب السلطة السياسية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في انتشار وتفشي هذه الآفة الخطيرة.

كما يوجد العديد من الخفايا لهذه القضية ولحد الآن لم يتبين لنا من المسؤول عن هذه القضية، هل شكيب خليل ؟ أما هناك شخصية خلفه من أصحاب السلطة السياسية أم النظام استعمله لأداء المهمة مثله مثل عبد المؤمن خليفة،أم القضية هي تصفية حسابات. ببقى السؤال المطروح ؟ إعادة فتح ملف سوناطراك من قبل السلطات الجزائرية،

ومن خلال هذا يتبين لنا أن هناك علاقة أصحاب السلطة السياسية في انتشار الفساد الاقتصادي

المطلب الثالث: قضية المخدرات (كمال البوشي)

1- لمحة عامة حول القضية "الجزار":

لقب أطلق على كمال شيخي ذلك الشاب صاحب الأربعينيات من عمره، صاحب الأعمال الخيرية حيث أخذ هذا الشاب شهرة و مكانة لدى أصحاب مدينة العاصمة وما جاورها، شكل صدمة لدى محبيه ومعجبيه للأعمال الخيرية بعدما ظهرت أمواله من الفساد والمتمثل في قضية مخدرات.[1]

في افريل 2018 تحصل كمال البوشي على صفقة بمقدار 70 مليار دولار وهي صفقة إستراد اللحم من طرف شركة Ménérva foods البرازيلية ولكن الصفقة قانونيا باسم Trust Bankحيث تمت العملية بين كمال شيخي وبنك Trustعن طريق المرابحة مع العلم أن كمال شيخي هو الوحيد الذي يحق له أن يستورد اللحوم في الجزائر حيث تزامن الصفقة مع دخول شهر رمضان.

بعد وصول الباخرة "لاس بالامس "إلى ميناء "فالنسيا" في اسبانيا تم فتح الحاوية التي تم الشك فيها.وفتح القفل رقم2254099 دون استدعاء أو إخبار مسؤول النقل البضاعة MSC المكلف بالنقل وهذا مخالف للقانون، حيث لاحظوا وجود ألوان مختلفة في احد حاوية اللحم، بعدها تم إعادة القفل الحاوية برقم جديد2108426، ثم انطلقت الباخرة من ميناء "فالنسيا "إلى ميناء وهران، عندما وضعت الباخرة في مرسى وهران في 26ماي2018، في 29ماي 2018 حاصرت البحرية العسكرية ومقاتلة مروحية الباخرة القادمة من "فالنسيا "والتي تحمل بضاعة "كمال البوشي"وتتضمن البضاعة حوالي 20 حاوية محملة ب24الف كغ من اللحم دون عظم، بعد عملية

---

[1] صابر بليدي،كمال البوشي، **جزار يطيح بجنرالات ومسؤولين كبار**، تم النشر بتاريخ 07/10/ 2018على الموقع www.http:alarb.ca.uk تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 10./05/ 2020.

التفتيش تم الكشف عن الكوكايين في إحدى الحاوية المحملة بالحم 701 كلغ من المخدرات الأكثر خطر والأغلى ثمنا وبكمية معتبرة هنالك تم إلقاء القبض على كمال البوشي وأخواته ناصر ومحمد ونجيب . بعد إيداع الإخوة الحبس المؤقت كانت هناك أرى لبعض الوزراء.

طيب لوح ،أحمد أويحي حيث قال هذا الأخير بان القضية هي قضية دولية وان هناك أعداء "أن دخول 7قناطير من المخدرات في الجزائر هذا عدوان يستهدف الجزائر " أما طيب لوح قال" أن هناك شبكة دولية.

بعد عملية التحقيق في القضية :

- أكدت MSc للجمارك الجزائرية أنهم لم يتصلوا بممثليه في فالنسيا.
- وأكدت Ménérva Foods أن الجمارك الأسبان لم يتصلوا بها للحصول على فتح القفل وتشميعه.
- كما أكد الأسبان أن بدل وجود اللحم وجدوا مصابيح كهربائية 40 حقيبة عازلة للكهرباء، 2 سلاسل حديدية، شريطين بلاستكيين.

كما يعتبر كمال البوشي صاحب اكبر شركة البناء K.M.N.Nو هي باسم الإخوة الأربعة، فمباشرة بعد انفجار قضية كمال شيخي تمت الإطاحة بالعديد من كبار المسؤولين من الوزراء والجنرالات، فشركة العقارات تنجز أفخم الشقق في ارق أحياء العاصمة وكانت تخفض أسعار الشقق لأبناء المسؤوليين على رأسهم نجل مدير الأمن السابق الهامل عبد الغني.[1]

مع بداية التحقيقات تبين أن كمال البوشي ذلك الشاب الذي لم يتلقى تعليما في الجامعة استطاع بحيلة توريط وتوثيق ضلوع شركائه الهامين في مختلف أشكال الفساد.

2- مظاهر الفساد الاقتصادي في القضية:

فمن خلال دراسة القضية يتبن أنها ليست قضية المخدرات فحسب وإنما قضية تصفية حسابات حيث جرت هذه القضية على العديد من الأسماء من بينهم سائق الهامل عبد الغني وابن رئيس تبون وغيرهم، وأيضا إزاحة العديد من الوزراء والمسوؤلين عن مناصبهم كما أن هذه القضية تم الكشف على مختلف أنواع جرائم الفساد وهي تبيض الأموال، الرشوة، الابتزاز ومختلف القضايا الفساد المتعلقة بالعقار والبناء[2] ومن خلال الصفقات المشبوهة، كمال شيخي هو المتهم الرئيسي في منح الرشاوى وهدايا للمسؤولين مقابل تسهيلات إدارية في إبرام الصفقات ومشاريع عقارية من بين الذين منح لهم الهدايا والرشاوي من مدراء وروؤساء أقسام التعمير بعدة بلديات بالعاصمة مقابل

---

[1] هابت حناشي، نجية صماتل، **كمال البوشي القصة الكاملة حقائق ووقائع**، قناة الحياة تم النشر في 2018/07/31 على موقع =http://youtub.com/watch?v تم الإطلاع على اليوتوب بتاريخ. 2020/06/20.

[2] صابر بليدي، **نفس المرجع السابق**.

مبالغ مالية مقابل وعود بتسوية ملفاته على غرار منح تراخيص لإقامة مشاريع عقارية،كما تعمد كمال البوشي ابتزاز المتهمين في حالة فضحه بتصويرهم ونشرهم في الواتساب[1]Whatsapp.

أما فيما يخص قضية الكوكايين قال عملية استيراد اللحوم هي قضية قانونية.

نتائج القضية:

- تم تبرئة نجل رئيس عبد المجيد تبون المدعو خالد تبون.
- سجن كمال شيخي لمدة 8سنوات.
- تبرئة وكلاء الجمهورية.
- 4 سنوات سجن نافذ لرئيس بلدية بن عكنون بوعراية كمال.
- 4 سنوات سجن نافذ لسائق الهامل عبد الغني اللواء السابق مدير الامن العام بن عبد القادر بن زهرة.
- 4سنوات سجن نافذ لنجل والي غليزان لمهل جلال.
- وبراءة كل من وكيل الجمهورية المساعد لدى محكمة بودواو يوسف صادق ووكيل الجمهورية بذات المحكمة.[2]

3- علاقة السلطة السياسة بالقضية

إن هذه قضية لم تتم متابعة خلفياتها، بالرغم أن الاعتقال كمال شيخي كان بسب احتجاز 7قناطير من كوكايين إلا أنه تم محاسبته حول قضايا تتعلق بالفساد الاقتصادي مثل دفع الرشوة لبعض المسؤولين والابتزاز وتبيض الأموال والصفقات المشبوهة، وغيرها كما تمت محاكمة رؤساء البلديات بسب استغلال الوظيفة، وتبرئة وكلاء الجمهورية برغم من الاتهامات المنسوبة إليهم باستغلال مناصبهم، وبراءت أصحاب النفوذ المقربين من السلطة مثل ابن الرئيس تبون عبد المجيد و وغيرهم، كما نلاحظ أن المحاسبة تكون إلا على الضعفاء وتجاهل الدولة محاسبة المسؤولين المساهمين في تفشي الفساد الاقتصادي.

إذن القضية ليس اقل خطورة من القضيتين السابقتين حيث تم فيها مختلف جرائم الفساد الاقتصادي متورطين فيها رجال الأعمال ككل مرة وكبار المسؤولين والوزراء والمقربين من السلطة مما يتضح دور السلطة السياسية في تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي.

---

[1] حياة بلبحري، **محاكمة كمال البوشي**، تم النشر بتاريخ 2019/.07/.10على الموقع www.http://radioalerie.dz تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 10.05.2020.

[2] الهام بوتلجي،**الحبس لكمال البوشي**، تم النشر بتاريخ 2020./02./26على الموقع www.chourkonline.com، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020./05./10.

المطلب الرابع : قضية تركيب السيارات

1- لمحة عامة حول القضية

يتواصل مسلسل الفساد الاقتصادي بفضيحة أكثر شناعة وأكثر استنزاف للخزينة العمومية، قضية تركيب السيارات هي الأخرى من أخطر القضايا التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني والخزينة العمومية على وجه التحديد

بدأت قضية تركيب منذ بداية هذا القطاع في 2014 من خلال الشراكات بين مجموعات أجنبية وشركات جزائرية كبيرة مملوكة غالبا من قبل رجال الأعمال المرتبطين بحاشية بوتفليقة[1]، انفجرت هذه القضية عند فتح تحقيق حول ملف السيارات الوهمية المتعلقة بشركة هيونداي الشركة الكورية الجنوبية بغيليزان غرب الجزائر، ترأس خلال الفترة 2014- 2017 الوزرين السابقين "عبد المالك سلال" 2014الى غاية 2017 و"أحمد اويحي: 2017الى 2018 وهما أهم المتهمين في قضية تركيب السيارات بسب التجاوزات في الصفقات العمومية.

في سنة2017 تم الإمضاء من قبل الوزير الأول السابق "احمد أويحي" على المرسوم التنفيذي رقم 344/17 المؤرخ في 28 نوفمبر 2017 والمتعلق بدفتر شروط وإجراءات نشاط في مجال إنتاج و تركيب السيارات يتضمن شروط ممارسة النشاط حسب المواد 4.5.6.7.8.10.11.12 نذكر منها أهم ما ورد في المرسوم.

- استحداث مناصب؛
- -تطور الإدماج؛
- مستويات التصدير المرتقبة عند الاقتضاء؛
- الاستفادة من المزايا المرتبطة بالاستثمار وبالنظام الجبائي المتعلق بالصناعات التركيبية CKD * مرهونة بمدى احترام نسب الإدماج؛
- تلتزم شركة الإنتاج والتركيب بتحقيق إدماج نسبة 15% على الأقل، بعد السنة الثالثة من النشاط ابتداء من نشر دفتر الشروط، وبنسبة تتراوح من 40% إلى 60% بعد السنة الخامسة، وغيرها من الشروط المنصوص عليها. [2]

---

[1] Tow Former Algerian PMS Stand Frail For Courrption As Defence Lowyers Boycott Issued :04/12/2019,Show in 8/07/2020 www.france 24.com/en/2019120, sow in 8/07/2020.

[*] نظام skd هو اختصار لكلمة completely knocked Down و يعني نظام التجميع من اجزاء مفككة بالكامل و هو نمط الاكثر انتشار في التعاملات بين الدول.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 344/17 يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط انتاج المركبات وتركيبها، مؤرخ في 28 نوفمبر 2017 **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 2017،ص 21.

تتضمن هذه القضية العديد من المتهمين من وزراء أوائل ورؤساء بلديات، وولاة واكبر رجال الأعمال ومن ابرز المتهمين في القضية الوزرين الأولين السابقيين " أحمد او يحي" و" عبد المالك سلال" وكل من يوسف يوسفي وعبد السلام بوشوارب، بدة محجوب وزراء مالية وطاقة والمتعامليين لشركة الاقتصادية رجل الأعمال معزوز احمد يملك 27 شركة، عرباوي حسان 34 وبعري محمد.

من خلال دفتر الشروط يتضح مدى تجاوز المتعامليين الاقتصاديين لدفتر شروط تركيب السيارات وهذا بتورط كبار رجال السياسة في الدولة (السلطة السياسية)، فعملية التركيب تقتصر على تركيب العجلات فقط في حين يشترط دفتر الشروط على تجميع السيارات يكون تجميع كامل ووصولا إلى الإدماج ،إذن المتعاملين يسيرون شركات وهمية مع تمتعهم بالامتيازات من الجبائية والجمركية والعقارية دون وجه حق[1]، فقد تكبدت هذه القضية خسائر للخزينة العمومية ب 128 مليار د.ج فخسائر أحمد معزوز 39 مليار د.ج أما رباوي حسان وحده87 مليار د.ج إما مجمع ايفا للمالك بعيري محمد خسائر تفوق المليار دينار.

2-مظاهر الفساد الاقتصادي في القضية

كان هدف الدولة من خلال هذا الاستثمار التخفيف والحد من الاسترداد السيارات الذي بلغى فاتورة الاستيراد حوالي 5مليار دولار سنويا لذلك تسعى لتكوين سيارة جزائرية الصنع على المدى البعيد إلا أن لوبيات السيارات تجاوزت دفتر الشروط[2]، حيث من المفروض أن تنجز هذه الشركات 25الف وحدة خلال السنة الأولى لترتفع إلى 100 ألف وحدة بعد السنوات الثلاث الأولى وأن تصل نسبة الإدماج على أقل 15 % لتحقيق صناعة المناولتية إلا أن النسبة لم تصل حتى 01% [3] السؤال المطروح كيف لشركات الصناعة أو بلأحرى ورشات صناعية لم تحقق ادني شروط وفي المقابل حصول لوبيات السيارات على امتيازات ضخمة من الإعفاء الضريبي وغيرها من الامتيازات مما كبد الخزينة العمومية خسائر بآلاف المليارات مع تورط كبار مسؤولين في القضية.

بالرغم من إرسال لجنة تحقيق في عملية تركيب السيارات قبل نهاية زمن بوتفليقة إلا أن نتيجة لم تجدي نفعا بسب القوة السياسية التي يتمتعون بها هذه لوبيات من وراء كبار المسؤولين في الدولة واستغلال العلاقة التي تربطهم بهم.

---

(1) حمزة كحال، **الجزائر تفتح ملف صناعة السيارات الوهمية(العربي الجديد)**، تم النشر بتاريخ 06 /04/ 2017 على الموقع ،www.alarby-co-uk ، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/05.

(2)محمد سلطاني، **قضايا للنقاش تركيب السيارات في الجزائر حلم أو وهم** تم النشر بتاريخ2018/12/02 على الموقع _ www.youtob.El bilad tv officie تم الإطلاع على صفحة اليوتوب بتاريخ 2020/07/28.

(3) حمزة كحال ،**نفس المرجع السابق**.

إلا أن بعد نهاية زمن بوتفليقة وتحقيق في العديد من قضايا الفساد تم إلقاء القبض على كل المتورطين في قضية فساد تركيب السيارات وسجنهم في سجن الحراش الواحد تلوى الأخر.

يبدو جليا أن هذه القضية كانت قائمة على المحاباة و المحسوبية و تفضيل متعامل على الآخر دون وجه حق في الفوز بالصفقات العمومية وذلك خرقا للإجراءات القانونية ودون موافقة المجلس الوطني للاستثمار في تركيب السيارات باعتبار العلاقة الودية و المصلحية فيما بينهم التي آلت إلى فساد اقتصادي و سياسي لم تشهده الجزائر بعد، فأطراف القضية رجال سياسة أحمد أويحى وعبد المالك سلال رؤساء الوزراء سابقين عبد سلام بوشوارب ويوسف يوسفي و بدة محجوبي تمت محاكمتهم في المحكمة العليا أما رجال الأعمال ثلاث تم محاكمتهم في محكمة سيدي محمد.

- احمد أويحي وزير أول سابق التماس في حقه 20 سنة سجنا نافذ مع غرامة مالية تقدر مليون دينار[1] بتهمة منح امتيازات غير مبررة في تركيب السيارات لخمسة مؤسسات(5+5) دون احترام المعايير القانونية من بينهم شركة معزوز أحمد، وعدم المساواة مابين المتنافسين في الصفقات العمومية وسوء استغلال الوظيفة وان اعتماده لشركة معزوز أدى إلى تبديد أموال تصل إلى 7700 مليار سنيتم وأيضا تهمة تبيض الأموال تصل إلى 30 مليار سنتيم في حسابه البنكي وهي غير معروفة.
- عبد المالك سلال وزير أول سابق التماس ضده 18 سنة سجنا نافذ مع غرامة مالية تقدر مليون دينار وذلك بتهمة منح امتيازات غير مبررة في إطار الصفقات العمومية مع المساس بحرية الترشح والمساواة والشفافية، كما اتهم بإشراف بصفة غير مباشرة على ملف تركيب السيارات دون إبلاغ السلطة الرئاسية وإشراك ابنه فارس في شركة معزوز أحمد للسيارات، ومنح اعتماد لرجال الأعمال كل من" **طحكوت محي الدين**" و"**عولمي مراد** "بمبلغ مالي قدره 150 مليون د.ج للاستثمار في تركيب السيارات، تحديد قائمة المتعاملين الذين سيشاركون في عملية تركيب السيارات مع إعداد دفتر شروط يفتقر إلى سند قانوني.[2]
- بوشوارب عبد السلام وهو في حالة الفرار تم الحكم غيابيا ضده 20 سنة حبسا نافذا مع الإصدار ضده أمرا بالقبض الدولي بتهمة منح امتيازات غير مبررة في الصفقات العمومية لان

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ،**قضية تركيب السيارات والتمويل الخفي لحملة 2019** تم النشر بتاريخ 2020/03/25 على الموقع www.aps.dz/ar/algerie/8568، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 20.07.2020.

[2] قضية تركيب السيارات: ممارسات الوزراء و رجال الاعمال الفاسدين تم النشر بتاريخ 2019./12/.8 على الموقع http://www.radilolgerie.dz/new/ar/0artical/2019، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/11.

الصفقات كانت تمنح عن طريق المفاضلة لعرباوي حسان، معزوز وأحمد بعيري محمد دون حق.

- يوسف يوسفي وزير صناعة سابق التماس في حقه 15 سنة سجنا نافذا متهما بمنح امتيازات هو الأخر غير المبررة لرجال الأعمال عولمي مراد، طحكوت محي الدين وعرباوي حسان والمساس بحرية الترشح والشفافية والمساواة في مجال الصفقات.
- بدة محجوب وزير صناعة سابق التمس في حقه 15سنة حبسا نافذا بمنح امتيازات غير مبررة لرجال الأعمال عولمي، طحكوت،وعرباوي، كما تسبب بدة في تبديد 800 مليار سنتيم وتصريحات كاذبة عن امتلاكه لشركتين وحسابات بنكية كما تسبب في خسارة قدرها 51مليار دج بخصوص المتعاملين الثلاث التي تخص النظام skd [*] و ckd
- يمينة زرهوني الوالية سابقة لولاية بومرداس التمس ضدها 10 سنوات حبسا نافذا بتهمة منح امتيازات غير مبررة وإساءة استعمال الوظيفة مع محمد بعيري والمتمثلة في أرضي فلاحية.
- زعلان عبد الغني التمس ضدها 10 سنوات حبسا نافذا متهما بالتمويل الخفي لحملة الانتخابية بوتفليقة وحساب بنكي باسمه بدل بوتفليقة حيث سحب حداد مبلغ 19 مليار سنتيم.
- أما رجال الأعمال الثلاث، بعيري محمد ،طكوت عبد السلام و عرباوي حسان التمس وكيل الجمهورية بحقهم 10 سنوات سجنا بتهمة تبيض الأموال واستفادوا من الاعتماد لتركيب السيارات دون وجهة حق وذلك بتواطؤ مع الوزراء المتهمين.
- التماس 10 سنوات سجنا كل من علي حداد وأوراني أحمد وحاج سعيد مالك بتهمة تبيض الأموال والعديد من المتهمين في قضية تركيب السيارات في وزارة الصناعة. [1]

3- علاقة السلطة السياسية بالقضية:

منذ بداية فتح مصانع تركيب السيارات 2013إلى غاية 2019 فان الدولة لم تصل إلى الأهداف المرجوة فنسبة الإدماج لم تصل حتى 0،9 %كما أن فاتورة استيراد السيارات لم تنخفض ولا وجود لسيارات جزائرية الصنع وان الشركات عبارة عن شركات وهمية، فهذه القضية ليست إلا صفقة بين الكبار المسؤولين في الدولة ومابين رجال الأعمال، حيث انتهت بثراء فاحش للطرفين وخسائر بملايير الدولارات على حساب خزينة الدولة و البنوك والاقتصاد الوطني، وتبقى السلطة السياسية هي الفاعل في انتشار الرشوة والإثراء غير المشروع والتهرب الضريبي وغيرها من

---

[*] نظام skd وهواختصار لكلمة semi Knocked Dow نظام التركيب من أجزاء نصف مفككة ، أي نسبة التفكك فيها اقل ckd.

[1] قضية تركيب السيارات : ممارسات الوزراء ورجال الاعمال ، **نفس المرجع السابق**

مظاهر الفساد الاقتصادي وذلك باعتبار أن لها السلطة والقدرة في التستر على جرائم الفساد لتلبية مصالحها على حساب الاقتصاد الوطني .سواء بطرق ملتوية و بطرق مشروعة .

تحليل عام حول القضايا:

تعتبر هذه القضايا من أخطر القضايا الفساد التي شاهدتها الجزائر في تاريخها، حيث هزت الرأي العام بتورط شركات عالمية أجنبية فيه(قضية سوناطراك، وقضية كمال البوشي) ومن خلال دراستنا هذه القضايا يتبين لنا :

- تزامن كل قضايا الفساد في فترة حكم الرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة.
- معظم المتورطين في قضايا الفساد الإقتصادي هم من المقربين لرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة (شكيب خليل، بلقاسم بومدين.....).
- إختراق القوانين في الصفقات العمومية في كل القضايا الفساد دون مراقبة أو محاسبة خاصة في قضية سوناطراك وقضية تركيب السيارات.
- تورط الاجانب في القضايا الأربعة وهذا يبين أن هناك أطراف خارجية لها دور في تفشي الفساد الاقتصادي.
- عدم مساءلة و محاسبة المتورطين من كبار المسؤولين في السلطة في قضايا الفساد الإقتصادي برغم من تأكدهم من تورطهم.
- تبرئة المتهمين من كبار المسؤولين في قضية سوناطراك (علي بلقاسم بومدين، اسماعيل محمد رضا، فريد بجاوي وفي قضية كمال البوشي (المخدرات تبريئة نجل عبد المجيد تبون، و كلاء الجمهورية).
- ظهور مختلف مظاهر الفساد الاقتصادي من الرشوة، والاختلاسات، تبديد المال العام، تبيض الأموال.
- عدم المتابعة القضائية لقضايا الفساد وغلقها دون التوصل إلى حقائق المطلوبة وتغطي عنها.
- عدم التحقق و التدقيق حول الأموال المنهوبة.

من خلال هذا نلاحظ أن سبب استفحال الفساد الإقتصادي يرجع إلى علاقة السلطة السياسية في انتشاره و تفشيه، من خلال استغلال النفوذ و السلطة واستغلال الثغرات القانونية وذلك من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة ومنافعهم دون مراعاة العواقب الإقتصادية وأيضا سمح لكبار رجال الأعمال تحقيق قوة اقتصادية وسياسية أمثال "حداد" الذي اصبح يستقبل سفراء و يعيين وينهي وزراء بطريقة غير مباشرة.

و خلال هذه المرحلة أيضا نلاحظ بروز العديد من كبار رجال الأعمال وذلك بطرق ملتوية وبدعم من طرف السلطة السياسية من خلال منح امتيازات و صفقات وعقارات وغيرها من الامتيازات عن غير وجه حق في مقابل تلقي الرشاوي و تحقيق الإثراء غير المشروع.

المبحث الرابع : إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي والتقييم

حاولت الجزائر منذ تولي الشاذلي بن جديد رئاسة الدولة سنة 1979 محاربة الفساد بإنشاء **مجلس المحاسبة** وبعد تولي محمد بضياف الرئاسة 1992 فتح قضايا فساد التي على إثرها تم اغتياله، عند وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى رئاسة الدولة استبشر الجزائريين على حد قول الرئيس المخلوع "**لابدَ أن ينال كل ذي مفسد جزاءه و أن الجزائر تخوض معركة حاسمةً ضد الفساد بجميع صوره** "، فالجزائر كانت سباقة على غرار كل دول في محاربة الفساد بانضمامها إلى منظمات دولية وإفريقية، الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد 2004، اتفاقية الاتحاد الإفريقي 2006،الاتفاقية العربية للمكافحة الفساد 2010، كما سارعت الحكومة في تنفيذ استراتيجية لمكافحة الفساد باستحداث الإطار قانوني قانون 01/06 والمؤسساتي في إنشاء هيئات وطنية تسهر على تنفيذ القوانين.

المطلب الأول : الايطار القانوني للمكافحة الفساد

كانت جرائم الفساد (الرشوة، الاختلاس، تبديد المال ....الخ) منصوص عليها من خلال القوانين العقابية إلى غاية صدور قانون06/ 01 المتعلق بالوقاية من الفساد، ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة سارعت الحكومة الجزائرية إلى تحديث منظومة قانونية بإصدار قانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 و يمثل هذا الإطار القانوني قاعدي وتعتبر سياسة تشريعية لسد الفراغ القانوني في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه يتضمن هذا القانون 74 مادة [1]، حيث يهدف هذا القانون إلى

- دعم التدابير الوقائية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز النزاهة و المسؤولية والشفافية في تسيير القطاع العام والخاص.
- يسهل الدعم والتعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته. واسترداد الموجودات.[2] ويتضمن القانون 05 أبواب.

فقد أعرب عبد العزيز بوتفليقة خلال عهدته الثانية عن نيته في محاربة الفساد في 2004 وذلك في تصريح له بأنه وقع على مرسوم رئاسياً لمكافحة الفساد، كما صرح على أنه على الحكومة أن تجعل معركة ضد الفساد وإعادة التأهيل، سيادة القانون وضرورة إشراك الفاعلين

---

[1] شهيدة قادة ،« التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد و مفارقاتها (اطار قانوني مؤسساتي طموح يفتقد الأليات انقاذه) » ، **مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد** ، العدد 05، دار جامعة بن خليفة (قطر)،2019، ص3.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/06 مؤرخ في 20 فيفيري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، **الجريدة الرسمية** ،العدد 14 الصادرة في 2006/03/08، ص04.

الاجتماعيين، والاقتصاديين والسلطات العامة والمواطنين في مكافحة الفساد[1]، ومن بين الإستراتيجية القانونية المتخذة في مكافحة الفساد في قانون01/06:

1- التدابير الوقاية في القطاع العام:

- نصت المادة 3 في قانون 01/06 يجب مراعاة الكفاءة و الجدارة للمستخدمي القطاع العام وأيضا تكوين الأفراد المرشحين لتولي المناصب العليا التي تكون عرضة للفساد
- أما المادة 4 فتنص على تصريح بالممتلكات لمستخدمي القطاع العام قصد ضمان الشفافية في الحياة السياسية.[2]
- العمل بالمنافسة والشفافية في إبرام الصفقات العمومية حسب ما تنصه المادة9.
- كما تنص المادة 10 على ضرورة تعزيز الشفافية والمسؤولية والعقلانية في تسيير الأموال وأيضا إضفاء الشفافية في التعامل مع الجمهور في تبسيط الإجراءات الإدارية بنشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفساد والرد على شكاوي المواطنين .

أما التدابير المتعلقة بسلك القضاة تنص المادة 12 من نفس القانون على تحصين سلك القضاة من مخاطر الفساد.

2- أما التدابير الوقاية في القطاع الخاص :

- تنص المادة 13 على تعزيز التعاون بين الأجهزة التي تقوم بالكشف والقمع وكيانات القطاع الخاص المعنية.
- وضع معايير وإجراءات بغرض الحفاظ على النزاهة وكيانات القطاع الخاص.
- تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص.
- الوقاية من الاستخدام السيئ للإجراءات التي تنظم كيانات القطاع الخاص.
- تدقيق الداخلي لحسابات المؤسسات الخاصة.

أما المادة 16 تنص على تدابير منع تبيض الأموال دعما لمكافحة الفساد في مجال تحويل الأموال وكل ماله قيمة، ومنع تنسيق جميع أشكال تبيض الأموال.[3]

تعتبر هذه القوانين عبارة عن تدابير وقائية من الفساد في مؤسسات القطاع العام والخاص، كما حضي هذا القانون في بابه 4على عقوبات جرائم الفساد من الرشوة والاختلاس وغيره من الجرائم للحد من ظاهرة الفساد.

---

[1] مجبور فازية ، **إصلاح الدولة و مكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، جوان 2015، ص116.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون01/06 ،**نفس المرجع السابق**، ص5.

[3] **المرجع نفسه** ، ص7.

3- تجريم والعقوبات الفساد:

- **الرشوة:** جرمت الحكومة الرشوة في قانون 01/06 المادة 25 حيث ينال الموظف عقوبة سنتين إلى 10 سنوات و غرامة مالية من 200.000 د :ج إلى 1000.000دج، أما الرشوة في مجال الصفقات العمومية الحبس من 10 سنوات إلى 20 سنة وبغرامة مالية 200.000دج إلى 1000.000دج:[1]
- السجن من سنتين (02) إلى عشر (10) سنوات وغرامة مالية تقدر ما بين 200.000 إلى 1000.000 كل من الجرائم الفساد في القطاع العام اختلاس الممتلكات، تبديد المال العام استغلال النفوذ ومنح امتيازات عن غير وجه حق وإساءة استغلال الوظيفة.
- أما بالنسبة لتعارض المصالح وتلقي الهدايا سواء لمتلقي والمقدم الهدية العقوبة من 6 أشهر إلى سنتين وغرامة مالية من 500.00 إلى 2000.00 :
- الإعفاء والتخفيض غير القانوني لضريبة الحبس من 5سنوات إلى 10سنوات مع غرامة مالية من200,00 إلى 1000,000 :
- التمويل الخفي للأحزاب المادة39 تنص على يعاقب كل من قام بعملية تمويل الأحزاب بطريقة خفية بسجن من 2سنتين إلى 10 سنوات و بغرامة 200.000 إلى 1000.000 وغيرها من القوانين الردعية لمحاربة جرائم الفساد.[2]

أما العقوبات في القطاع الخاص تتروح من 6 أشهر 5 سنوات وغرامة مالية من 50.000 إلى 500,000):[3]

هذا بنسبة القانون 01/06، كما إن هناك قوانين لمكافحة الفساد وهي:

1- قوانين لمكافحة الفساد في المجال الضريبي: تجب قوانين وأنظمة الضرائب أداء ضريبة على كل مواطن، وتوقيع جزاءات المناسبة على مرتكبي المخالفات الضريبية، عدم دفع الضرائب، عدم دفع الواجبات الضريبية من مكلفين كعدم :

- مسك الدفاتر المحاسبة.
- استعمال طرق الغش.
- تأخر في الدفع الضريبة، وللحد من هذه المخالفات يجب تصدي لها من خلال تسليط عقوبات وغرامات مالية.[1]

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص8.

[2] **المرجع نفسه** ، ص ص9،10.

[3] **المرجع نفسه**، ص11.

2- قوانين لمكافحة الفساد في النظام المصرفي:

القانون المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما رقم 03/12 مؤرخ في 28 نوفمبر 2012 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما يجب على المصارف والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر تطبيقا لقانون رقم 01/05 مؤرخ في 06 فيفري 2005 المعدل والمتمم والمتعلق بالتبيض الأموال وتمويل الإرهاب على "الالتزام باليقظة وأن يمتلكوا برنامجاً مكتوباً من أجل الوقاية والكشف عن تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ، توفير وتكوين مناسب لمستخدميها وخلية معالجة الاستعلام المالي [2]، كما يتضمن هذا القانون على 12 بابا و على 28 مادة حيث توضح عملية المراقبة الداخلية والخارجية للمصارف والمؤسسات و تسهر على عملية التحويلات الالكترونية وإخطار الشبهة كما يجب أن تتوفر المصارف والمؤسسات المالية على أنظمة مراقبة المعاملات المالية والتعاون الدولي بالإضافة إلى القوانين العقوبات غرامات مالية.

كما تميز هذه القوانين والعقوبات وجود اختلاف بين قطاع العام والخاص، فلماذا عقوبة الرشوة في القطاع الخاص السجن من 6 أشهر إلى 5سنوات وفي القطاع العام من سنتين إلى 10 سنوات هذا الاختلاف يؤثر سلبا على مكافحة الفساد في القطاع الخاص.

فإن تطبيق هذه الترسانة من القوانين ليس بالأمر الهين لذلك سارعت الدولة بإنشاء هيئات مختصة لمحاربة هذه الآفة الخطيرة.

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد الاقتصادي

إن التطور والانتشار المذهل لجرائم الفساد في المؤسسات العمومية والخاصة، ومع ظهور المنظمات العالمية العربية والإفريقية في مكافحة الفساد وجرائمه، اتخذت الجزائر هي الأخرى هيئات وطنية تساهم في محاربة الفساد والحد من انتشاره وتفشيه، ونذكر من بين أهم هذه الهيئات:

1- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :

حسب اتفاقيات الأمم المتحدة_لمكافحة الفساد المادة 06 التي تتضمن على "تكفل كل دولة طرف ووفقا لمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب

---

[1] سارة بوسعيود ،**دور استراتجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة،دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**، مذكرة ماجستير في العلوم التسير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسير، جامعة سطيف 2012 -2013،ص80.

[2] الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته، **الاطار القانوني و المؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر**، ط 2،2014، ص184 على الموقع www.onplc.org .dz.

الاقتضاء"[1]والجزائر حسب القانون 01/06 في المادة 17، تنشاء الهيئة الوطنية للمكافحة الفساد قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، وهي هيئة مستقلة تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، كما أسندت لها مجموعة من المهام أهمها :

- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة؛
- إعداد برامج تسمح بتوعية و تحسيس الموطنين عن أثار الفساد؛
- ضمان التنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا على أساس تقارير دورية ومدعمة بإحصائيات بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته؛
- الاستعانة بالنيابة العامة ؛
- الحث والبحث عن الأعمال المتعلقة بمجال الوقاية من الفساد[2]؛
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية للوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها؛
- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العمومية بصفة دورية؛
- اقتراح سياسية شاملة للوقاية من الفساد وتجسيد مبادئ القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون الأموال العمومية.[3]

ومن أجل دينامية هذه الهيئة وتنفيذ سياسيتها وتحقيق أهدافها يجب وجود تنسيق بينها وبين المؤسسات رقابية وغيرها من المؤسسات التي استحدثت لمحاربة الفساد مثل مجلس المحاسبة وخلية الاستعلام المالي وغيرها.

2- الديوان الوطني لقمع الفساد:

تم إنشاؤه موجب أمر 05/10 المؤرخ في26 أوت 2010 المتمم لقانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته [4] حسب المادة 24 مكرر فان مهمة الديوان البحث وتحري عن جرائم الفساد وتحديد تشكيلية الديوان وتنظيمه وكيفيات سيره عن طريق التنظيم [5]هي هيئة عملياتية لشرطة القضائية، تابعة لوزارة العدل منذ 2014.[6]

كما أنشاء الديوان من أجل مضاعفة جهود مكافحة الفساد وذلك بتدعيم دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، كما لا يتمتع الديوان بشخصية المعنوية ولا باستقلال المالي

---

[1] شهيدة قادة ، **نفس المرجع السابق**، ص3.

[2] قانون 06/01 **نفس المرجع السابق**، ص8.

[3] الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد، **نفس المرجع السابق**، ص ص132،131.

[4] حاحة عبد العالي، **نفس المرجع السابق**، ص502.

[5] الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ،**نفس المرجع السابق**، ص133.

[6] شهيدة قادة، **نفس المرجع السابق**، ص3.

بالرغم من الصلاحيات الواسعة والخطيرة في البحث والتحري عن جرائم الفساد [1]، يتكون هذا الجهاز من ضباط وأعوان الشرطة القضائية المنتمين لوزارة الداخلية والجماعات المحلية ويتم تسيره من قبل مدير العام وديوان، ومديريات التحريات ومدير الإدارة العامة، ومن المهام المنوطة أو المسندة له:

- تطبيق السياسة وقائية على مستوى الوطني بالإضافة إلى التعاون الدولي ؛
- جمع المعلومات عن جرائم الفساد إحالتها إلى الجهات القضائية المختصة؛
- تبادل المعلومات والتعاون بين الشرطة الجنائية الدولية "انتربول" للتبع جرائم الفساد؛
- التنسيق بين مختلف مصالح الشرطة القضائية في مجال مكافحة الفساد.[2]

3- خلية معالجة الاستعلام المالي: أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 02/127 المؤرخ في 7 افريل[3]2002 وبعد مرور سنتين من إنشائها تم تعيين أعضاء الخلية الستة وهي أول آلية وضعها المشرع الجزائر لمواجهة الفساد المالي[4]، تتمتع الخلية بالاستقلال المالي والمعنوي وتكلف بمكافحة تمويل الإرهاب وتبيض الأموال التي ترسلها الهيئات والأشخاص الذي يعينهم القانون.

و تتكون الخلية من مجلس، الأمانة العامة، المصالح.[5]

مهام الخلية:

- التحري والتحقيق من المعلومات التي تصل إلى الخلية من مصدر الأموال وتحويلات ومعرفة هويته؛
- معالجة تصريحات والاشتباه والمعلومات التي ترد إليها من الأشخاص والسلطات المؤهلة؛
- جمع كل البيانات الخاصة بوحدات الاستخبارات المالية في العالم والقوانين المتعلقة بالتعاون الدولي ؛
- جمع وحفظ كل الوثائق و الدراسات والأدوات البيداغوجية المتعلقة بمجال الخلية ؛
- الاطلاع على كل مايجري في العالم في مجال مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب؛

سجلت الخلية إلى غاية 2010 حوالي 575 تصريح شبهة يتعلق بتبيض الأموال ومن بين هذه التصريحات سلمت إلى المحكمة إحداهما تتعلق بالصندوق الجزائري الكويتي

---

[1] عبد العالي حاحة ، **المرجع السابق**، ص504.

[2] آمنة تازير، راضية مشري « التصدي المؤسساتي لظاهرة الفساد في الجزائر » ، **مجلة جيل الحقوق الانسان**، العدد 36، البليدة، ماي 2019، ص177.

[3] الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته، **نفس المرجع السابق** ،ص216.

[4] آمنة تازير وراضية مشري، **نفس المرجع السابق**.

[5] الهيئة الوطنية لوقاية من الفساد، **نفس المرجع السابق** ،ص217.

بالاستثمار اكتشف فيها ثغرة مالية تقدر ب220 مليار سنتيم كما تم معاقبة المتهم ب10سنوات سجن نافذ وفي 2016 سجلت حوالي 687 تصريح بشبهة وإحصاء منها 30 قضية تتعلق بتبيض الأموال، كما أحلت 154 قضية إلى القضاء منذ تاريخ إنشاؤها إلى غاية يومنا هذا.[1]

نلاحظ من خلال هذه الإستراتيجية التي اتخذتها الدولة لمكافحة الفساد والوقاية منه،انه بالرغم من القوانين الرادعة في محاربة الفساد ومع تحديث هيئات مستقلة إلا أن الجزائر تبقى في ذيل ترتيب الدول الأكثر فسادا حسب منظمة شفافية الدولية، وهذا يعود لعدم وجود استقلالية حقيقية لهذه المؤسسات.وفعاليتها التي بدورها تعرقل عملها بشكل صحيح و أيضا عدم استقلالية القضاء الذي يعتبر المحرك رئيسي لمواجهة هذه الآفة.

المطلب الثالث: تقييم استيراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في ظل علاقته بالسلطة السياسية

إن السياسة التي وضعتها الحكومة لمجابهة الفساد الاقتصادي من الإطار القانوني والمؤسسي كفيلة للتحقيق لأهداف المرجوة إلا أن نتائج تبدو عكس ذلك، بسب عملية تطبيق تنفيذ هذه الإستراتيجية وتواطؤ الإداريين والسياسيين في ذلك.

1- تقيم الاطار القانوني لمكافحة الفساد الاقتصادي :

- عدم مساءلة رئيس الدولة عن جرائم الفساد حسب المادة 177 لا تجيز محاكمة رئيس الدولة إلا في الخيانة العظمى وأمام المحكمة العليا التي لم تنصب بعد؛
- كما أن الحصانة التي يتمتع بها النواب وأعضائهم لا يمكن محاسبتهم إلا بعد رفع الحصانة؛
- اعتبار جرائم الفساد (رشوة ، اختلاس.....الخ) جنحة وليس جريمة في الباب 4 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته واعتبارها جناية فقط لضباط أو القضاة؛
- استحداث المشرع الجزائري العديد من جرائم الفساد في قانون الفساد في المواد 36و 37 الرشوة الموظفين العمومين لأجانب وموظفين المنظمات الدولية، جرائم الإعفاء الضريبي و الرسم، تعارض المصالح و.....الخ. [2]؛
- الاختلاف في تسليط العقوبة بين القطاع العام والخاص فجريمة الرشوة والاختلاس والإثراء غير الشرعي وعدم التصريح بالممتلكات في القطاع العام العقوبة السجن مابين (2) سنتين إلى (10) سنوات وغرامة مالية مابين200.000 دج إلى 1000.000دج أما في القطاع الخاص العقوبة السجن ما بين 06 أشهر إلى

---

[1] آمنة تازير تازير و راضية مشري، **نفس المرجع السابق**.

[2] صالح شنين ،« تقيم سياسة مكافحة الفساد في التشريع الجزائري» ، **مجلة تحولات** ،جامعة ورقلة، العدد الثاني، جوان 2018، ص11.

05سنوات وغرامة مالية مابين 50.000 دج إلى 500.000 دج .[1]

2-تقيم الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد الاقتصادي:

- بالرغم من الصلاحيات المنوطة للهيئات الوطنية لمكافحة الفساد غير أنها لا تتمتع بالاستقلالية الحقيقة فهي شكلية فقط.
- يقتصر دور الهيئات الوطنية في البحث و التحري، كما لا يمكنها أيضا إحالة الملف إلى القضاء مباشرة في حالة اكتشاف جرائم الفساد بل إحالتها لوزير العدل؛
- الدور الخطير الذي يلعبه الديوان المركزي لقمع الفساد إلا انه لا يتمتع بالاستقلالية المالية والمعنوية مما يؤثر على عمله في محاربة الفساد باعتباره مصلحة عملياتية لشرطة القضائية تابعة لوزارة العدل؛ [2]
- دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد دورها ضعيف من الناحية التطبيقية، حيث لم يشهد أن قامت بأنشطة إعلامية تحسيسية تقرب المواطن من طبيعة عملها؛
- انعدام التنسيق ونقص التعاون والاتصال بين مختلف هيئات المكافحة للفساد وأيضا بينها وبين الأجهزة القانونية مثل الشرطة والنيابة العامة؛
- تنشا معظم الحكومات والمؤسسات المكافحة للفساد على عجل كرد فعل لحالات طارئة مثل الهيئة الوطنية للمكافحة الفساد والوقاية منها، أنشئت بأمر من الأمم المتحدة عام 2003 مما أخر تفعيلها.[3]

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في وضع إطار قانوني ومؤسسي لمكافحة الفساد والوقاية منه، وبالرغم من المشاركة والمصادقة على الاتفاقيات الدولية والإفريقية والعربية للحد من هذه الظاهرة حيث كانت سباقة في هذا المجال على غرار العديد من الدول، إلا أنها تبقى في ذيل ترتيب دول العالم حسب مؤشرات المنظمات الدولية لمكافحة الفساد، كما صنفت من بين أكثر الدول فسادا، وإذ نتمعن جيدا في القوانين العقابية وقانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته نجد أن هذه القوانين ردعية، لكن الإشكال يعود في تطبيقها وعدم وجود جرءة للتصدي لمثل هذه الممارسات وذلك لتورط كبار المسؤولين فيها، وأيضا عدم وجود الاستقلالية للقضاء مما أثر سلبا على محاربة هذه الآفة و من هنا يتبين لنا انه عدم وجود نية حقيقية في محاربة الفساد من طرف الحكومة وأن كل ما وضع من استراتيجيات هي شكلية أو قد تكون تحت ضغوطات دولية.

---

[1] **المرجع نفسه**،ص12.

[2] **المرجع نفسه**، ص16.

[3] سعيود سارة ، **نفس المرجع السابق**، ص83.

خلاصة الفصل الثاني:

ظهر الفساد الاقتصادي في الجزائر منذ وجود الأتراك في الجزائر، حيث نمى وتطور على مدى السنوات، ففي السنوات 1999-2019، تفشى الفساد وانتشرت مختلف مظاهره، من الرشوة و التهرب الجمركي، تبيض الأموال، تبديد المال العام والاختلاسات وغيرها من المظاهر الفتاكة للاقتصاد الوطني، و لقد انفجرت قضايا كبرى خلال تلك الفترة تُظهر لنا دور السلطة السياسية في انتشار مختلف مظاهر الفساد الاقتصادي، ففي سنوات 20 الماضية صنفت الجزائر في ذيل ترتيب الدول المكافحة للفساد عن معدل لا يتجاوز 3 من أصل 10 و 36من أصل 100 كما صنفت من بين أكثر الدول فسادا، وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة في وضع إستراتيجية لمكافحة الفساد والوقاية منه، من خلال ترسانة من القوانين والتشريعات وإنشاء هيئات وطنية لمكافحة الفساد ووضع مؤسسات مراقبة تساهم في الحد من هذه الظاهرة، إلا أن النتائج كانت عكس ذلك و هذا يعود إلى عدم وجود نية حقيقة في محاربة هذه الآفة الفتاكة، وعدم وجود استقلالية تامة لهذه المؤسسات التي تساعد بدورها محاربة الفساد والوقاية منه.

كما أن تواصل سلسة الفساد خلال هذه الفترة يرجح تواطؤ السلطة السياسية مع رجال الأعمال.بالتالي فالعلاقة بين الفساد والسلطة السياسية هي علاقة تناسبية يحكمها رجال الأعمال في مقابل خدمة كبار المسؤولين، فالثراء الذي يتمتع به هؤلاء ما هو إلا على حساب ثروات الشعب الجزائري الضعيف، فإلى أي مدى يظل هذا المسلسل يتكرر.؟ رغم وجود ترسانة من القوانين والمؤسسات والاتفاقيات لمكافحة هذه الآفة.

خاتمـــــة

خاتمة

انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية تتمحور حول **هل هناك علاقة بين تفشي مظاهر الفساد الاقتصادي وممارسي السلطة السياسية خلال العشرين السنة الأخيرة (1999-2019)؟** ولفهم علاقة الفساد الاقتصادي بالسلطة السياسية انطلقت من فرضية أساسية تتمثل في أنه كلما كانت عدم المساءلة والمحاسبة لأصحاب السلطة السياسية كلما زاد انتشار الفساد الاقتصادي، وبعد تحليل الموضوع ووفقا للفرضيات المطروحة، يمكن التوصل إلى:

- الفرضية الأول صحيحة: السلطة السياسية ضرورة لبناء أي دولة، لكن يساهم استغلالها السلبي من طرف ممارسيها إلى استفحال الفساد وخاصة الاقتصادي، فالسلطة السياسية هي تلك الأطراف الفاعلة في النظام، لها القوة والسيطر والنفوذ، والسلطة التي يتمتع بها سمحت لهم باستغلالها أثناء أداء مهامهم من (المحسوبية السياسية والمحاباة والزبونية السياسية و الرشوة الإبتزاز.....)، في تحقيق منافعهم الخاصة.دون مراعاة الجوانب وآثار هذه التصرفات التي تهدد الاقتصاد و بالتالي السلطة السياسية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر بطرق مشروعة أو غير مشروعة في تفشي الفساد الاقتصادي
- الفرضية الثانية صحيحة: الفساد الاقتصادي في الجزائر تطور بظهور فواعل وأطراف سياسية فجذور الفساد الاقتصادي في الجزائر وليد الإدارة العثمانية وتغلغل وتطور مع الاستعمار الفرنسي لتتواصل سلسلة الفساد مع الانفتاح الاقتصادي وبروز رجال الأعمال وليتمركز مع مطلع الحكم البوتفليقي.
- الفرضية الثالثة صحيحة: عدم محاسبة ومساءلة أصحاب السلطة السياسية عن جرائم الفساد الاقتصادي(من الرشوة و الإثراء غير المشروع، تبديد المال..) رغم وجود قوانين وهيئات لمكافحة الفساد يدل على أن السلطة السياسية لها علاقة في تفشي الفساد واستفحاله بتورط كبار المسؤولين فيه.وهناك قوة خارجية تدعم هؤلاء في تحطيم الاقتصاد الوطني .
- الفرضية الرابعة صحيحة: إن الإستراتيجية التي اعتمدها نظام الحكم لم تحقق الأهداف المرجوة في ظل غياب فعالية القوانين وتنفيذها وعدم استقلالية المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد، وعدم التنسيق بينها وبين المؤسسات الرقابية، ومن خلال مؤشرات الفساد في الجزائر التي تظهر ترتيب الجزائر في ذيل ترتيب دول العالم في مكافحة الفساد حسب المنظمة الشفافية الدولية وصنفت الجزائر من أكثر دول فسادا، وعدم صعود المؤشر عن 3،6طيلة الفترة (2003-2019) يثبت عدم وجود نية حقيقة لمكافحة الفساد في ظل وجود ترسانة من القوانين والتشريعات وإطار مؤسساتي لا باس به.
- **.نتائج الدراسة:**

نستخلص من خلال هذه الدراسة مجموعة من نتائج أهمها:

- القطاع العام أكثر عرضة للفساد الاقتصادي، حيث أن معظم جرائم الفساد الاقتصادي كانت على يد كبار الموظفين في القطاع العام.
- سياسة النظام الجبائي التي اعتمدتها الدولة في نظام دفع الضرائب والرسوم على المستثمرين كانت سببا في ممارسة جرائم الفساد مثل: الرشوة، التهرب الضريبي و الغش الضريبي وذلك من تخفيف العبء الضريبي عليهم في حين يؤثر بدوره على إيرادات الدولة
- الحصانة التي يتمتع بها أصحاب السلطة السياسية خلال فترة توليهم مناصبهم والصلاحيات الواسعة ساهمت بشكل كبير في انتشار الفساد واستفحاله بينهم كما أن هناك فواعل وأطراف خارجية مشاركة في الفساد الاقتصادي سواء منظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية وقد تكون ضغوطات دولية.
- عدم وجود الإستقلالية التامة لهيئات لمكافحة الفساد وعدم فعالية الهيئات المكلفة بمحاربة الفساد وعدم التنسيق بينها وبين المؤسسات الرقابية (مجلس المحاسبة) وعدم تفعيل القوانين الرادعة للحد من هذه الظاهرة.
- **الإقتراحات:**

ومن خلال النتائج هناك بعض الاقتراحات منها

- منح الاستقلالية التامة والحقيقة لكل المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد والمؤسسات الرقابية، وتفعيل دور الهيئتين: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه والديوان الوطني لقمع الفساد على المستوى المحلي وذلك بإنشاء لجان مراقبة على مستوى البلديات والولايات والعمل على تنسيقها مع المؤسسات الرقابية والأمن والشرطة القضائية.
- منح الاستقلالية الحقيقة للقضاء وليس استقلالية شكلية.
- استحداث قوانين متعلقة بمحاسبة ومساءلة المسؤولين خلال فترة توليهم مناصبهم مثال إلغاء الحصانة لكبار المسؤولين والبرلمانيين في حالة تورطهم شبهة فساد.
- يجب إعادة النظر في القوانين المتعلقة بعقوبة مرتكبي جرائم الفساد مثال الرشوة يجب أن تقع العقوبة على مقدم الرشوة و متلقيها، بحيث تكون أكثر ردعية لكلاهما.

فهرس الجداول والاشكال

فهرس الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
1	مؤشر الفساد في الجزائر (2003-2019)	54
2	مؤشر تبيض الأموال في الجزائر (2012-2018)	55

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور مؤشر الفساد في الجزائر(2003-2019)	53
2	تطورمؤشرات تبيض الأموال في الجزائر(2012-2018)	55
3	مؤشر الرشوة سنة2014	56

قائمة المراجع

Les Références

قائمة المراجع

باللغة العربية

أولا: الكتب

1- القران الكريم.

2- الأحطب أحمد علي، **هوية السلطة في اليمن جدل السياسة والتاريخ** ، ط1،بيرت: مركز العربي للابحاث والدراسة السياسيات،2019.

3- الزاملي مجيد خير الله، **الصواب اللغوي في أبنية الافعال**، بيروت: دار الكتاب العلمية،1971.

4- الزبيدي محمد ابراهيم عبد الله،**الفساد الاداري واستراتيجية المكافحة الاعلامية**، ط1،عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع ،2017.

5- الحمداني قحطان أحمد سليمان، **الاساس في العلوم السياسية**، ط1،عمان: دار مجد لاوي،2004.

6- الكواكبي عبد الرحمان الكوكبي ،**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، لبنان: دار القيم، دت.

7- المشاقبة بسام عبد الرحمان، **معجم المصطلحات البرلمانية والدبلوماسية**، الأردن: دار المامون لنشر والتوزيع،2011.

8- ان اليوت كمبيرلي، **الفساد والاقتصاد العالمي**، ترجمة محمد جمال إمام، ط1، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر،2000.

9- النجار أحمد السيد، الفضل الشلق واخرون،**الفساد وإعاقة التغيير والتطوير في العالم العربي** ،ط1، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2015.

10- الفيزو أبادي مجد الدين بن يعقوب ، **القاموس المحيط**،ط .ج، لبنان:درا الكتاب العلمية ،1979.

11- الخالدي أحمد وأحمد سعيد نوفل وأخرون ،**مستقبل السلطة الفلسطنية**، الاردن: مركز الدراسات الشرق الاوسط، 2013.

12- بهير الدراجي جعفر عبد السادة، **التوازن بين السلطة والحرية في الانظمة الدستورية دراسة مقارنة**، ط1، الأردن: دار الحامد لنشر والتوزيع، 2009.

13- بن محمد الصغير عبد العزيز، **الشرعية الدولية للدولة بين القانون الدولي والفقه الاسلامي**، ط1،القاهرة :المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015.

14- جار الله علي محمد، **كفى فسادا** ، ط1،القاهرة: دار سما لنشر والتوزيع، 2019.

15- جونسن مايكل، متلازما الفساد،الثروة ،السلطة، الديمقراطية،الترجمة دنايف الياسين، ط1، الرياض: العبيكان للنشر،2000.

16- حجازي مصطفى، **الانسان المهدور**، ط1،المغرب: دار الثقافي العربي،2005.
17- حمادة الحديثي ومحمد يونس، **كسب الملكية في الفقه الاسلامي ولقانون الوضعي** ،ط1، عمان: دار غيداء لنشر والتوزيع، 2016.
18- حتوت نور الدين، **منهجية البحث في العلوم السياسية**، دار الامة للطباعة والنشر، الجزائر:2018 ص69
19- حسن السيسي صلاح الدين، **اقتصاد الفساد**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013.
20- طامشة بومدين، **مدخل إلى علم السياسة**، ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع ،2013.
21- كافيي مصطفي يوسف، **جرائم الفساد،غسل الاموال، السياحة، الارهاب الالكتروني**، ط1، طرابلس: مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع ،2014.
22- كناي مصطفى يوسف كناي، **جرائم الفساد،غسيل الموال، السياحة**، ط1،الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014.
23- ليمام محمد حليم، **الفساد النسقي والدولة السلطوية حالة الجزائرمنذ الاستقلال**،ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2017.
24- مجاشع محمد علي، **التلفيزيون والفساد** ، ط1، دم :العربي لنشر والتوزيع،2016.
25- مدحت محمد ياسمين ومدحت ابو النصر، **التنمية المستدامة،مفهومها ،ابعادها، مؤشراتها**، ط1، القاهرة: المجموعة لتدريب والنشر،2017.
26- محمود عبد المجيد محمد عبد المجيد، **الفساد تعريفه ،صوره،علاقته بالانشطة الاجرامية**، ط1، مصر: دار النهضة، 2014.
27- محمد مبروك نزيه عبد المقصود، **الفساد الاقتصادي**، الاسكندارية: دار الفكر الجامعي، 2013.
28- ناصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة**، ط1، االقاهرة: دار المجد لنشر والتوزيع ،2000.
29- نور الفتح ربيع ، **النظم السياسية**، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.
30- تتير سمير، **الفقر و الفساد في العالم العربي**، ط1، لبنان: دار الساقي،2009.
31- سليمان محمد نصر الدين، **جريمة الاختلاس المنفعة و تقاضي العمولات من اعمل الوظيفة العامة**، ط1، مصر: المركز العربي لنشروالتوزيع، 2018.
32- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم،المناهج،الاقتربات،والادوات)**، ط1، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997، ص117.
33- خالد عيادة عليمات، **الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الاردن**، ط1،الأردن: دار الخليج ،2020.

34- خواص مصطفى، **الفساد السياسي في بلدان افريقيا جنوب الصحراء**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،2019.

ثانيا : المقلات:

1. بوسعيد سارة، وشراف عقون ّ،« واقع الفساد في الجزائر و أليات مكافحت» ، **مجلة البحوث الاقتصادية و المالية**، المجلد الخامس، العدد الأول ،أم البواقي، جوان 2018.
2. بوعلام ولهي وعجلان العياشي،« التهرب الضريب كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي »، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسييروالتجارة**، العدد08، جامعة المسيلة، 2008.
3. محمد بن عزوز « الفساد الادراي والاقتصادي اثاره واليات مكافحته حالة الجزائر »،**المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد 07، جامعة الجزائر ،2016.
4. مداحي عثمان،« دراسة وصفية تحليلة لمؤشرات المنظمة الشفافية دولية (مع الاشارة حالة الجزائر) » ، **مجلة البشائرالاقتصادية**، المجلد الخامس، العدد2، جامعة بشار، أوت 2019.
5. محمد عثمان الفاتح،« الفساد الاقتصادي واثاره على الاداء الاقتصادي في السودان » ،**اماريك، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم التكنولوجي**، المجلد الخامس، العدد13، الولايات المتحدة الإمريكية، 2014.
6. محمد سالم هشام مصطفى،« الفساد الاقتصادي في الدول النامية واليات مكافحته » ، **مجلة كلية الشريعة والقانون**، العدد 30، الجزء الثاني مصر(طنطا)،2015 .
7. مطاي عبد القادر،علي حبيش« مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي و أثاره الاقتصادية والاجتماع» ، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، العدد 02 المسيلة، سبتمبر2017.
8. بشير ناظر حميد ،« ظاهرة الفساد في المجتمع المعاصر، تحليل سيسيولوجي» ، **مجلة أداب المستنصرية**، العدد 56، العراق ، جانفي 200.
9. العيفة سالمي «السياسة العامة والفساد السياسي، مقارنة نظرية » ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 17، جامعة الجزائر، جانفي 2018.
10. سلامي أحمد ،أسماء سلامي وعبد الحق بن تفات« تشخيص واقع الفسادالمالي في الجزائر لفترة (2003-2017 »، **مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة** ، جامعة ورقلة، العدد6 ،سبتمبر 2018.
11. علي عواضة حنان«السلطة عند ماكس فيبر» ،**مجلة الأستاذ** ، العدد 206، المجلد الأول، بغداد، سبتمبر2013.

12. شهيدة قادة،« التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها (اطار قانوني مؤسساتي طموح يفتقد الآليات انقاذه)» ، **مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد** ، العدد 05، دار جامعة بن خليفة(قطر)، جوان 2019.
13. شنين صالح،« تقيم سياسة مكافحة الفساد في التشريع الجزائري » ، **مجلة تحولات**، العدد الثاني، جامعة ورقلة، جوان 2018.
14. آمنة تازير وراضية مشري،« التصدي المؤسساتي لظاهرة الفساد في الجزائر» ، **مجلة جيل الحقوق الانسان**، العدد 36، البليدة، ماي 2019

ثالثا-المذكرات

1. بوسعيد باديس، **مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة تيزوزو، جوان 2015.
2. سارة بوسعيود، **دور استراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة ،دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**، مذكرة ماجستير في العلوم التسير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس سطيف 2012-2013.
3. بركاتي أحلام ،**دور الحكم الراشد في الوقاية من الفساد حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في التسير العمومي، كلية الاقتصاد وعلوم التسير، قسم التسير، جامعة المسيلة، 1017-2018.
4. حاحة عبد العالي، **اليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم القانونية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة بسكرة، سنة 2011.2013.
5. حبيش علي، **أثار الفساد المالي على الاصلاحات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.
6. حيمر فتيحة ،**ظاهرة الفساد في الجزائر 1989- 2013 دراسة تحليلية وصفية** ،أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2013، 2014.
7. كناي نور الدين،**الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني**، مذكرة الماجستيير في التحليل الاقتصادي،كلية الاقتصاد وعلوم التسير، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2012،2013

8. مجبور فازية، **إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، جوان 2015.
9. منصوران سهيلة، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستيير كلية الاقتصادي وعلوم التسير قسم الاقتصاد ،جامعة الجزائر، 2005-2006.
10. . نزار اسماعيل، **تأثير الفساد السياسي على التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945قالمة ،2016-2017.

رابعا الوثائق الرسمية :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون 15/04 المؤرخ في 2004/11/10 المعدل والمتمم لأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات، **الجريدة الرسمية**، العدد 71، الصادر في 2004/11/10.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/06 مؤرخ في 20 فيفيري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته) ، **الجريدة الرسمية**، العدد 14 الصادرة في 2006/03/08.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 01/06المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مؤرخ في 08 مارس 2006، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة بتاريخ 08مارس 2006.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 344/17 يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط انتاج المركبات و تركيبها، مؤرخ في 28 نوفمبر 2017 **جريدة الرسمية** العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 2017.

خامسا : المدخلات:

1. عبد الله بن حاسن الجابري، **الفساد الاقتصادي**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة القرى ،الطبعة التمهيدية، مكة ،2005.

سادسا : مواقع الإلكترونية:

2. الحسن صلاح ،**قضية سوناطراك أكبرقضية فساد في الجزائر في 5اسئلة،ساسة منوعات الاكثر قراءة**، تم النشر بتاريخ 1ابريل 2015 على الموقع /www.sasapost/com/the-largest-corruption-case –in algeriaتم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/06/23.

3. بارودي عبد السلام، **تقرير دولي عن الرشوة بالجزائر** تم النشر بتاريخ 2017/11/30 علي الموقع.www.maghrebvoice.com/Algerian/2017 تم الإطلاع في 2020/09/05.

4. باشوش نوارة و الهام بوتلجي، **حقائق صادمة وأرقام مرعبة**، بتاريخ 2019/12/04على الموقع www.echoroukonline.com تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/09/1.

5. بوساطة حنان، **فضيحة سوناطراك القصة الكاملة**، تم النشر بتاريخ 2015/03/7، أخبار اليوم ،على الموقع www.adjaziress.com alh تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/05/03.

6. بوتلجي الهام، **الحبس لكمال البوشي** تم النشر بتاريخ 2020/02/26 www.chourkonline.com، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020./05./10.

7. بلبحري حياة، **محاكمة كمال البوشي**، تم النشر بتاريخ 10.07.2019على الموقع www.http://radioalerie.dz تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 10.05.2020.

8. صابر بليدي ،كمال البوشي، **جزار يطيح بجنرالات و مسؤولين كبار**، تم النشر بتاريخ 07/10 /2018 على الموقع www.http:alarb.ca.uk تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 10./05./ 2020.

9. سميرة بلعمري، **حبل فضيحة سوناطراك يقترب من رقبة شكيب** خليل، تم النشر يوم 07/22 /2019على الموقع www.choroukonline.com تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 07/27 / 2020.

10. حويشة حسان، **تبرئة بجاوي و سكاروني وكل المتهمين في فضيحة سوناطراك ايني وساييم**، شروق اونلاين، تم نشر بتاريخ17./01./2020 على الموقع http://www.echorouk online.com تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 27./07./2020.

11. حمود جمال الدين، **الجذور التاريخية لظاهرة الفساد الاداري و المالي**، مركز الدراسات و الابحاث العلمانية في العالم العربي، تم النشر في تاريخ 2016/12/15 على الموقع:www.sscraw-org/AR/print-art.asp تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 02/20/ 2020.

12. حناشي هابت، نجية صماتل، **كمال البوشي القصة الكاملة حقائق ووقائع**، قناة الحياة تم النشر في 2018/07/31 =http://youtub.com/watch?v تم الإطلاع على اليوتوب بتاريخ . 2020/06/20.

13. كحال حمزة ، **الجزائر تفتح ملف صناعة السيارات الوهمية، العربي الجديد**، تم النشر بتاريخ 06 /04/ 2017 على الموقع ،www.alarby-co-uk، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/05.

14. **مرواني أحمد، مكافحة الفساد بالجزائر أقوال بحاجة إلى أفعال**، معهد واشنطن للنشر، تم النشر في 12 ديسمبر 2018، http://www.washingtoninsitue.org /ar/fikraforum/view/fifghting-com تم الاطلاع على الويب يوم 2020/.06./8.

15. سبع ياسمين،**جذورالفساد**، بتاريخ 2020/01/27، شروق نيوز www .youtub.com تم الإطلاع في 2020/07/15.

16. محمد سلطاني، **قضايا للنقاش تركيب السيارات في الجزائر حلم أو وهم** تم النشر بتاريخ2018/12/02 على الموقع bilad tv officie www.youtob.El تم الإطلاع على صفحة اليوتوب بتاريخ 2020/07/28.

17. عبد الوهاب نسيم ،**قضية مدير الجمارك قضايا الفساد 45الف مليار الذي انتقمت منه العصابة**، قناة البلاد **www.youtub.Elbilad.tv** تم الاطلاع يوم 2020/07/16

18. ع .نجمة ،**المحكمة تفرج عن جميع المتهمين في قضية سوناطراك** بتاريخ 02/2/ 2016 على الموقع www.elkhabar.com تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/27.

19. نور الدين ختال، **امبراطورية الخليفة ،البداية والنهاية**، تم النشر بتاريخ 15.ماي2015 على الموقع www.elhiwardz.com/national/12197تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020./05./7.

20. قاموس و معجم عربي عربي، المعاني، على الموقعhttp//www.almaany/com تم الإطلاع في 2020/03/14.

21. التهريب الضريبي في الجزائر بتاريخ 1اكتوبر 2019 ،على الموقع http//sud Horizons .dz /ar/2016 تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 15.05.2020.

22. نهاية الفتى الذهبي، نشر في 23 يونيو 2015 على الموقع

23. CNN .com/amphtml /world/2015/06/24algerkhalifa-court www.arbic تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/05/06.

24. محكمة ايطالية تبرئ شركة " ايني" النفطية من قضية فساد تتعلق بسوناطراط الجزائرية، تم النشر في2018/09/20على الموقع / http://s/amp.france24.com تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/20.

25. وكالة الأنباء الجزائرية، **قضية تركيب السيارات و التمويل الخفي لحملة 2019** تم النشر في 03/25/ 2020 على الموقع www.aps.dz/ar/algerie، تم الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/07/20.

26. وكالة الأنباء الجزائرية، **قضية تركيب السيارات و التمويل الخفي لحملة 2019** تم النشر في 03/25/ 2020 على الموقع www.aps.dz/ar/algerie، تم الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/07/20.

27. قضية تركيب السيارات: ممارسات الوزراء و رجال الاعمال الفاسدين تم النشر بتاريخ 8./12./2019 على الموقع
2019 /http://www.radiolgerie.dz/new/ar/0artical، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/11.

28. المنظمة العالمية للشفافية. what is corruption http://http.transparparency.org تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 28 مارس 2020.

29. بازل للحوكمة Baslegoverenance.org/basl- aml index

30. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته، **الاطار القانوني و المؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر** ، ط 2،2014، ص184 dz. www.onplc.org

المراجع باللغة الاجنبية

باللغة الانجليزية

أولا : الكتب (Books)

1. Gerge T.abed And Saneev Gupta,**Governance Corruption Economic Performance**, Washington :International Monetary found, 2002.

ثانيا : مذكرات (Doctoral thesis)

1- Shokri Mehdi ,**Athority Of Political Power And Rights Asecret Exchange For Legitimacy**, (Adissertation Grads Submitted in Partial Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doktor Der Philosophie ,Berlin,2018,P23.

رابعا : مقالات (Articles)

1- Aktan Coskun «,Political corruption An Interoductry Study On Termonology And By Pology» ,Januaury2015 ,**International Jornal Of Social Sience And Humanty Studies** ,vol7,no1.2015issn M1309-863Online

2- Sumah Steven,**Corruption,Causes And Consequence**,Intechopen,2018,p63 www.intechopen.com/books/trade-and Globl-Market/Corruption - Causes- And Consequences.

خامسا : مواقع ال.كترونية (Websites)

1- Tow Former Algerian PMS Stand Trail For Courrption As Defence Lowyers Boycott Issued :04/12/2019,SHow in 8/07/2020 www.france 24.com/en/2019120, sHow in 8/07/2020.

2- Organisation For Economic Co-Operation And Development,Corruption Aclossary Of International Criminal Standards,P20 www.Oecd.org.

الفهـــــــــرس

الفهرس

الشكر والعرفان
الاهداء
ملخص الدراسة

مقدمة 5

الفصل الأول: الإطـار النظـري للفساد الاقتصادي والسلطة السياسية 12

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفساد الاقتصادي 13

المطلب الأول: مفهوم الفساد..... 13

المطلب الثاني: مفهوم الفساد الاقتصادي. 20

المطلب الثالث: نظريات الفساد الاقتصادي..... 22

المطلب الرابع: أسباب الفساد الاقتصادي و مظاهره..... 25

المطلب الخامس: آثار الفساد الاقتصادي..... 30

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسلطة السياسية 32

المطلب الأول : مفهوم السلطة..... 32

المطلب الثاني: مفهوم السلطة السياسية 34

المبحث الثالث: مظاهر استغلال السلطة السياسية ودورها في تفشي الفساد الاقتصادي 37

الفصل الثاني: علاقة الفساد الاقتصادي في الجزائر بالسلطة السياسية (1999-2019)..... 45

المبحث الأول: مظاهر الفساد الاقتصادي في الجزائر 46

المطلب الأول: مراحل تطور الفساد في الجزائر 46

المطلب الثاني: مظاهر الفساد الاقتصادي في الجزائر 49

المبحث الثاني : مؤشرات الفساد الاقتصادي في الجزائر 53

المبحث الثالث: بعض القضايا الفساد الاقتصادي و علاقتها بالسلطة السياسية..... 57

المطلب الأول: قضية عبد المؤمن خليفة 57

المطلب الثاني: قضية سوناطراك (شكيب خليل) 60

المطلب الثالث: قضية المخدرات (كمال البوشي) 64

المطلب الرابع : قضية تركيب السيارات 67

المبحث الرابع : إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي والتقييم..... 72

المطلب الأول : الايطار القانوني للمكافحة الفساد 72

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد الاقتصادي..... 75

المطلب الثالث: تقييم استيراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في ظل علاقته بالسلطة السياسية. 78

فهرس الجداول والاشكال..... 84

قائمة المراجع..... 88

الفهرس 98